تعز: بوابة السلام في اليمن

الدروس المستفادة خلال خمس سنوات من جهود تهدئة الصراع في قلب اليمن

يونيو ٢٠٢٠م

بقلم: برت سكوت

www.deeproot.consulting

DeepRoot
RESEARCH . ANALYSIS . ADVISORY

تعز: بوابة السلام في اليمن

الدروس المستفادة خلال خمس سنوات من جهود تهدئة الصراع في قلب اليمن

يونيو ٢٠٢٠م
بقلم: برت سكوت

تصوير: أحمد الباشا

مؤسسة ديب روت، يونيو ٢٠٢٠م، جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز لأي طرف ثالث إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في أي نظام استرداد، أو نقله بأي شكل، أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، أو تصوير ضوئي، أو تسجيل، أو غير ذلك دون ذكر المصدر ذكراً كاملاً. ترحب مؤسسة ديب روت بل وتشجع على استخدام وتوزيع المواد الواردة في هذا المنشور.

نبذة عن الكاتب

برت سكوت هو مدير مشاريع وباحث في مؤسسة ديب روت للاستشارات منذ عام ٢٠١٦م، مقيم في القاهرة. عمل في إدارة العديد من المشاريع البحثية ومبادرات المسار الثاني التي تهدف إلى تعزيز جهود صنع السلام الشاملة في اليمن، وتحسين التنسيق والتفاهم بين كل من الأطراف المحلية والدولية. أقام برت في صنعاء من العام ٢٠١٤م إلى ٢٠١٥م، وعمل كمحرر ثم مدير تحرير لصحيفة يمن تايمز.

حول مؤسسة ديب روت

مؤسسة ديب روت هي مؤسسة استشارية يتمثل محور تركيزها على قضايا التنمية في اليمن. تهدف مؤسسة ديب روت إلى تقديم يد العون للجهات الفعالة في التنمية الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني المحلي والجهات الحكومية وذلك من أجل ترسيخ تدخلاتهم في فهم عميق للسياقات الوطنية والمحلية في اليمن، وبما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية. تتمتع إدارة المؤسسة ومجلس المستشارين في ديب روت بخبرة عملية طويلة في اليمن في القطاعات العامة والخاصة وغير الربحية.

شكر وتقدير

لم تكن لتنجز هذه الورقة البحثية لولا الدعم السخي من الوسطاء المحليين وقادة المجتمع في تعز، وجهودهم الدؤوبة التي تبقي احتمالات تحقيق السلام على قيد الحياة. يود المؤلف أن يخص بالشكر لدكتورة ألفت الدبعي ومعين العبيدي لمشاركته بثروتهما المعرفية. كما يعبر المؤلف عن إمتنانه لزملائه رأفت الأكحلي، والدكتور سلطان بركات، والخطاب الروحاني، وعبير المتوكل، وصدام الأدور الذين قدموا المشورة والدعم الكبير في إعداد هذا التقرير، وألكسندر هاربر وأحمد الخامري على ملاحظاتهم القيمة.

شكر خاص لأحمد الباشا على الموافقة على استخدام صوره الخاصة بتعز في هذا التقرير.

يستند هذا البحث جزئياً على مشروع دعم جهود صنع السلام الشامل والانتقال السياسي في اليمن والممول من الإتحاد الأوروبي، والذي نفذته مؤسسة ديب روت طوال عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م بالشراكة مع منظمة مبادرة إدارة الأزمات (CMI).

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

جدول المحتويات

قائمة الأشكال البيانية 1
ملخص تنفيذي 5
الاستنتاجات الرئيسية 6
توصيات للأطراف المختلفة ذات العلاقة 9

الجزء الأول: المقدمة 10
1-1 المنهجية 12
1-2 هيكل التقرير 13

الجزء الثاني: سياق الصراع 14
2-1 مدينة تحت الحصار 15
2-2 منطقة الحوبان الصناعية: ممر أنصار الله 19
2-3 الإصلاح وبروز الخصومات الداخلية 21
2-3-1 البعد الإقليمي 23

الجزء الثالث: محاولات التهدئة 25
3-1 وساطة التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية 27
3-2 السويد واعلان تفاهمات حول تعز 30
3-3 مقترح المحافظ المعين من أنصار الله 32
3-4 اللجنة المحلية للتفاوض مع أنصار الله 33
3-5 رسالة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة 35
3-6 مجلس التهدئة المحلي في ظهران الجنوب والحوبان 37
3-7 اللجنة المجتمعية للسلام 38
3-8 مهدي المشاط وحزب الإصلاح 39
3-9 الشيخ علي الصلاحي 40
3-10 اتفاقيات تبادل الأسرى 40

الجزء الرابع: الدروس المستفادة 42
4-1 المصالح والمخاوف الاستراتيجية المحيطة بالتهدئة 43
4-2 نطاق جهود التهدئة 45
4-3 نُهج الوساطة في تعز 46
4-4 تعزيز بيئة أكثر ملاءمة للسلام 48

الجزء الخامس: الاستنتاجات والتوصيات 49
5-1 التوصيات 50

الملاحق 53
الملحق الأول: مقترح التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية (غير مؤرخ - أواخر ٢٠١٩م) 54
الملحق الثاني: المقترح الثاني في مشاورات السويد (ديسمبر ٢٠١٨م) 54
الملحق الثالث: المقترح الثالث في مشاورات السويد (ديسمبر ٢٠١٨م) 55

الملحق الرابع: مقترح المحافظ المعين من قبل أنصار الله (أوائل ديسمبر ٢٠١٨م)..... 55
الملحق الخامس: قرار المحافظ بتشكيل اللجنة المحلية للتفاوض مع أنصار الله (١ أغسطس ٢٠١٨م) 56
الملحق السادس: مقترح اللجنة المحلية المشكلة من قبل المحافظ (أكتوبر ٢٠١٨م) 56
الملحق السابع: خطاب من محافظ تعز وقائد محور تعز إلى أوتشا (١١ مارس ٢٠١٨م)..... 57
الملحق الثامن: بيان نية متابعة وقف إطلاق النار الذي يشرف عليه أوتشا (٢ يونيو ٢٠١٦م)..... 57
الملحق التاسع: توقيع اتفاقية مجلس التهدئة المحلي في تعز في ظهران الجنوب (١٠ أبريل ٢٠١٦م) 58
الملحق العاشر: توقيع اتفاقية مجلس التهدئة المحلي في تعز في الحوبان (١٦ أبريل ٢٠١٦م)..... 59
الملحق الحادي عشر: بيان مجلس المقاومة حول اتفاق الحوبان (٢٣ يوليو ٢٠١٦م)..... 60
الملحق الثاني عشر: قائمة كاملة بأعضاء اللجنة المجتمعية للسلام 60
الملحق الثالث عشر: مقترح اللجنة المجتمعية للسلام الذي يشير إلى طريقين محددين (غير مؤرخ) 61
الملحق الرابع عشر: اقتراح اللجنة المجتمعية للسلام لوقف إطلاق النار في ٢ أغسطس ٢٠١٦م 62
الملحق الخامس عشر: رسالة من المقاومة الى اللجنة المجتمعية للسلام (٥ مايو ٢٠١٧م)..... 63
الملحق السادس عشر: رسالة الى مجلس المقاومة من سلطان البركاني (٢١ يوليو ٢٠١٧م) 63
الملحق السابع عشر: أفكار الشيخ علي الصلاحي الأولية حول الوساطة (٢٠١٥م) 64
الملحق الثامن عشر: رسالة صالح الصماد إلى الشيخ علي الصلاحي (٢٠١٥م) 65
الملحق التاسع عشر: رئيس مجلس المقاومة ورئيس المجلس العسكري يكتبون للشيخ الصلاحي (٢٠١٦م) 65

قائمة الاشكال البيانية

الشكل البياني رقم 1: مخطط الجهود الرئيسية لتهدئة الصراع 6
الشكل البياني رقم 2: الأماكن والطرق المذكورة في المقترحات السابقة..... 7
الشكل البياني رقم 3: خريطة مدينة تعز..... 15
الشكل البياني رقم 4: خريطة السيطرة في مدينة تعز 16
الشكل البياني رقم 5: قيود الوصول إلى الطرق من وإلى تعز 18
الشكل البياني رقم 6: خريطة السيطرة في المحافظة 19
الشكل البياني رقم 7: خريطة منطقة الحوبان..... 20
الشكل البياني رقم 8: يشير شيبان والعودي أثناء مناقشة الوصول إلى الطرق في مدينة تعز، أكتوبر ٢٠١٩م..... 27
الشكل البياني 9 : المواقع المحددة في مقترح التحالف المدني، نهاية ٢٠١٩م..... 28
الشكل البياني 10 : المواقع الاستراتيجية ذات الصلة في مقترح التحالف المدني 29
الشكل البياني 11 : الطرق المذكورة في المقترح الثاني من الأمم المتحدة..... 30
الشكل البياني 12 : مقترح محافظ تعز المعين من قبل أنصار الله، ديسمبر ٢٠١٨م 32
الشكل البياني 13 : مقترح أكتوبر ٢٠١٨م من قبل لجنة التفاوض مع أنصار الله 34
الشكل البياني 14 : المواقع المذكورة في خطاب مارس ٢٠١٨ لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية..... 36
الشكل البياني 15 : المواقع المذكورة في مقترح اللجنة المجتمعية للسلام 38

ملخص تنفيذي

تأتي هذه الورقة كمحاولة للإسهام في الأدبيات المتعلقة ببناء السلام المحلي، وتقدم تعز كدراسة حالة حيث تستعرض وتحلل مبادرات التهدئة الرئيسية التي أطلقت في المحافظة، وتقدم مجموعة من الدروس المستفادة والتوصيات ذات الصلة للأطراف المحلية والوطنية والدولية لتعزيز الجهود الجارية والمستقبلية لتصبح أكثر فعالية. كما تناقش الورقة الأهمية الاستراتيجية للمحافظة في إطار الصراع الأوسع في اليمن، خاصة فيما يتعلق بالتنافس الكامن بين حزب الإصلاح والأحزاب الأخرى ودول الإقليم. في هذا الصدد يمكن أن يكون لجهود بناء السلام في تعز تأثير كبير على عملية السلام الشاملة ومن المرجح أن تكون حاسمة بغض النظر عن كيفية حل النزاع الوطني بشكل رسمي.

خلال الجهود المبذولة لحل النزاع المتعدد الأوجه في اليمن، عادة ما ينظر إلى الأطراف المحلية إلى حد كبير من خلال منظور دور تلك الأطراف في عملية السلام الوطنية (الشاملة)، وفي أحسن الأحوال من منظور دورها في إدارة استقرار مرحلة ما بعد الصراع في بعض المناطق في البلاد. لكن لم يول اهتمام كاف للدور المباشر الذي يلعبه القادة والمسؤولون في المجتمعات المحلية في الدفع بمبادرات التهدئة في المحافظات المختلفة حول البلاد. إن عمليات السلام المحلية لا توفر فقط فترات الراحة اللازمة للمجتمعات التي تجد نفسها محاصرة بالقرب من جبهات القتال، بل وأبعد من ذلك، فهي تمتلك القدرة على بناء الثقة بين الأطراف المتحاربة، وتعزيز القبول المحلي لأي اتفاقية سلام شاملة، ووضع الأسس لتحقيق استقرار أكثر سرعة في الفترة المباشرة لما بعد الصراع.

يبرز هذا الدور وإمكانية لعبه بوضوح في محافظة تعز، التي يجري فيها واحد من أكثر الصراعات المحلية تعقيدًا واستمراراً، حيث لا يزال الحصار شبه الكامل يخنق مدينة تعز، وهي واحدة من أكبر المراكز السكانية في اليمن وأكثرها تنوعاً. فبالإضافة إلى القتال ضد أنصار الله[1]، تتقاتل الجماعات المحلية المتحالفة اسمياً ضد أنصار الله مع بعضها البعض في كثير من الأحيان من أجل السيطرة على الأراضي أو على المحاصصة في مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت مبادرات للسلام قيد التنفيذ في تعز في الوقت ذاته، وبقيادة محلية، فخلال الفترة من ٢٠١٥م وأوائل ٢٠٢٠م أنشئت العديد من المجالس واللجان والوفود والتحالفات متعددة الأطراف والتي ركزت على الحد من الأعمال العدائية في المحافظة ونتج عنها طرح ما لا يقل عن اثني عشر اقتراحًا مكتوبًا بشأن التهدئة بين الأطراف المتحاربة.

تستند الورقة جزئيًا على البحث الذي أجرته مؤسسة ديب روت للمشروع الممول من الاتحاد الأوروبي لدعم صنع السلام الشامل والانتقال السياسي في اليمن، والذي تم تنفيذه خلال عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م بالشراكة مع منظمة مبادرة إدارة الأزمات (CMI). علاوة على ذلك تم استخلاص الدروس والتوصيات من خلال تفاعل مؤسسة ديب روت المباشر مع الوسطاء المحليين وقادة المجتمع في تعز. يهدف هذا التحليل العملي لجهود التهدئة (خفض التصعيد) في قلب اليمن إلى تمكين العاملين في مجال صناعة السلام من دمج مصالح الأطراف المتصارعة واهتماماتها بشكل أفضل في نهج مستدام وواقعي يستفيد من التجربة التراكمية للوسطاء اليمنيين على أرض الواقع.

[1] غالباً ما يشار إلى أنصار الله بالحوثيين، ويستخدم الاسم الرسمي للجماعة - أنصار الله - في هذا التقرير اعتماداً على التسمية الرسمية المستخدمة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع لدعم عملية السلام في اليمن.

الاستنتاجات الرئيسية

كان هناك تنوع كبير في جهود التهدئة التي أطلقت في تعز حتى الآن، حيث قدم كل من الأطراف المتحاربة، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، والوسطاء اليمنيين (بما فيهم الوسطاء المستقلين والمجموعات المكونة من أعضاء في الأطراف السياسية المختلفة) مقترحات متعددة. وقد تنوعت هذه المبادرات بين مبادرات تركز على العمل الإنساني لفتح طريق واحد لتنقل المدنيين ودعوات من أجل وقف الأعمال العدائية على مستوى المحافظة. كانت مسألة فتح الطرقات قضية محورية في معظم هذه الجهود بسبب القيود الصارمة المفروضة على الحركة في مدينة تعز، وفي بعض الحالات وضعت تلك المقترحات مسألة التوصل لحل فتح الطرقات كعامل بناء ثقة مهم نحو التوصل إلى وقف أكبر لإطلاق النار. يعرض الشكل رقم 1 جدولاً زمنياً للجهود التسعة المتميزة التي يسلط هذا التقرير الضوء عليها.

الشكل البياني رقم 1: مخطط الجهود الرئيسية لتهدئة الصراع

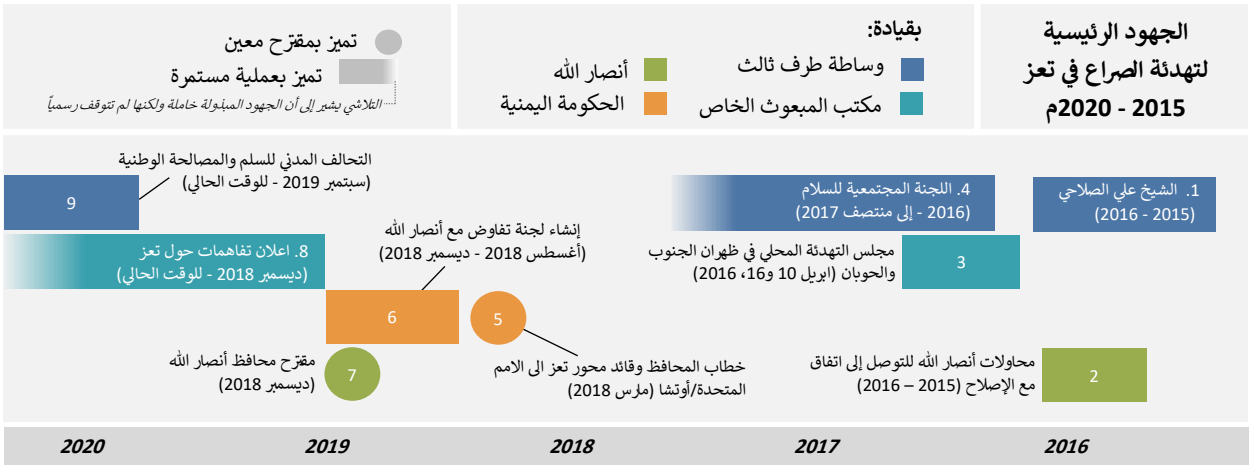

ولم توقع الأطراف المتحاربة سوى على القليل من هذه الاقتراحات، ولم ينفذ أي منها تنفيذاً كاملاً، ومع ذلك توفر هذه الجهود ثروة من المعرفة التي يمكن الاستفادة منها في أي محاولات مستمرة ومستقبلية لتهدئة الصراع، وكانت الاستنتاجات الرئيسية كما يلي:

حول المصالح والاهتمامات الاستراتيجية للطرفين:

- لجماعة أنصار الله مصلحة اقتصادية كبيرة في الحفاظ على سيطرتها على منطقة الحوبان وفرض ضرائب على قاعدتها الصناعية، كما أنهم قد يشعرون بالقلق من أن وقف العمليات العسكرية (وإزالة المظاهر المسلحة على هذا الطريق الرئيسي) سيضعف قدرتهم على صد أي تقدم من قبل القوات الحكومية تجاه مناطق سيطرتهم.
- لا يواجه أنصار الله أيضًا ضغوطًا عامة وعسكرية كبيرة للتوصل إلى اتفاق بشأن تعز، حيث لم تبذل الحكومة والتحالف العربي جهودًا متضافرة للسيطرة على المدينة والمحافظة بالكامل، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الخلافات الداخلية حول تمكين حزب الإصلاح من المحافظة.
- على الرغم مما ذكر أعلاه تواصل الحكومة حشد الدعم وتأكيد نيتها على استعادة السيطرة على كامل محافظة تعز، باستخدام بالقوة إذا لزم الأمر، وقد تشعر بالقلق من أن أي اتفاق رسمي للتهدئة "سيشرعن" سيطرة أنصار الله على المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ويمنع الحكومة من أي تقدم عسكري مستقبلي ضدهم.

- تستمر الأطراف المتحاربة في وضع أهمية استراتيجية واسعة لتعز لدورها المستمر كعاصمة ثقافية، ومركز للأيديولوجية السياسية، وحلقة الوصل الرئيسية بين الشمال والجنوب، وتأثيرها الكبير على التجارة والأعمال على الصعيد الوطني.

حول نطاق الاتفاق:

- تفاوضت الأطراف المتحاربة حول سبعة طرق مختلفة عبر جبهات القتال التي تطوق مدينة تعز منذ بدء النزاع، وتركزت معظم الجهود على المدخل الشرقي للمدينة الذي يمر عبر منطقة الحوبان (كما هو موضح في الشكل رقم ٢). يدمج الشكل رقم ٢ العديد من الخرائط المقدمة في هذا التقرير لإظهار المواقع والطرق المحددة التي تم ذكرها ذكراً صريح في الاتفاقيات والمقترحات المكتوبة الناتجة عن جهود التهدئة.

الشكل البياني رقم 2: الأماكن والطرق المذكورة في المقترحات السابقة

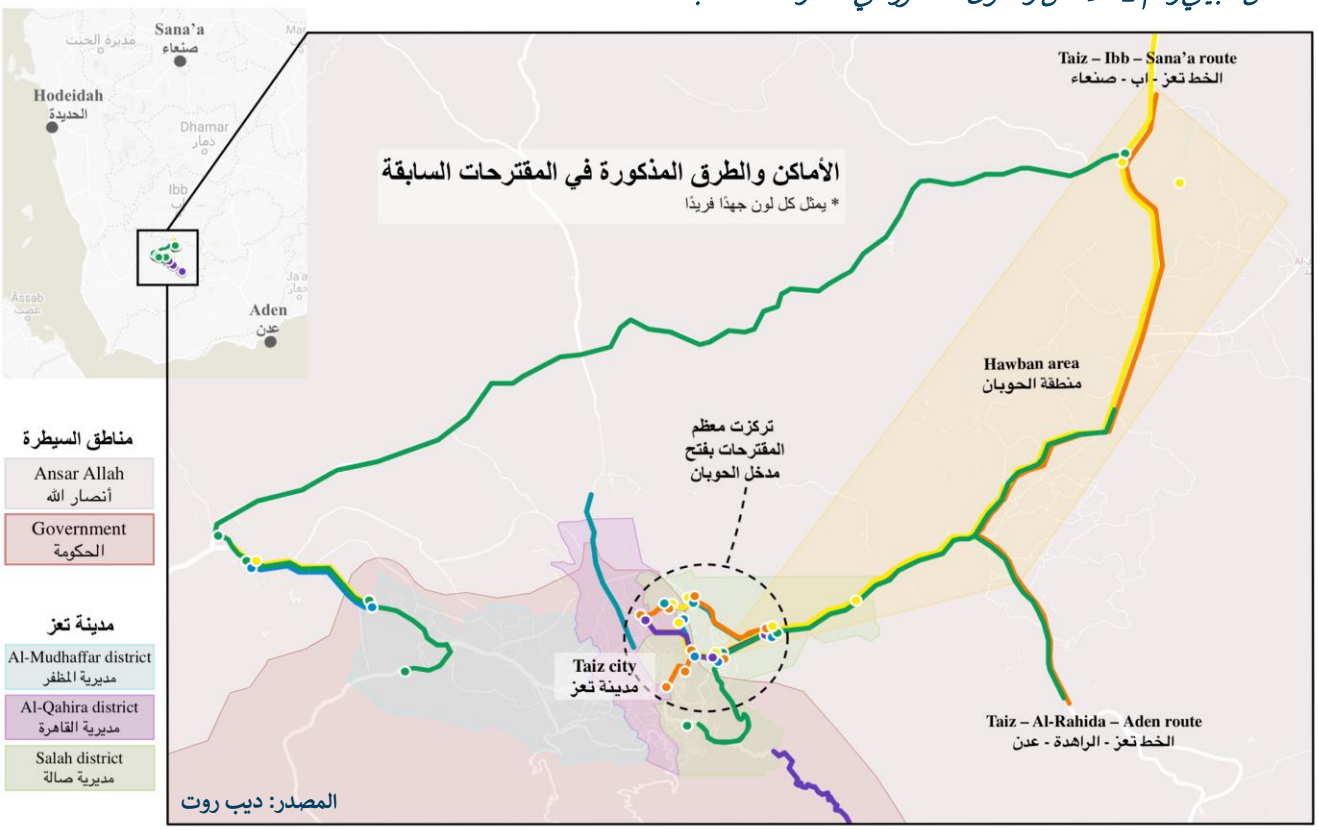

- تظل احتمالية تحقيق وقف ناجح لإطلاق النار على مستوى المحافظة ضعيفة، إلا في حال حدوث تحول كبير في الصراع على مستوى البلد. ولهذا فإن من الأكثر واقعية أن يتم السعي نحو فتح طريق محدد أو طريقين إلى مدينة تعز بشكل محدود النطاق بقدر الإمكان للتخفيف من المعاناة الإنسانية، ويمكن أن يشكل ذلك مدخلاً للبناء عليه والوصول إلى وقف إطلاق نار فعال في المناطق الرئيسية حول المدينة.
- اقتصر تركيز الجهود المبذولة على فتح الطرقات، وغاب التفكير في خطوات وسيطة لبناء الثقة يمكن البناء عليها للوصول إلى فتح الطرقات. يمكن لمبادرات مثل العمل على الوصول لاتفاق حول إدارة النظافة ورفع أكوام القمامة في المدينة (بما فيها منطقة الحوبان) أو قضية إعادة تشغيل محطات ضخ المياه في مناطق التماس، أن تشكل زخماً لبناء الثقة عبر إجراءات تتعلق بالجانب الإنساني.

حول نهج الوساطة:

- دائماً ما كان النشطاء المحليون المحرك الرئيسي لجهود صنع السلام في تعز ولكنهم لم يدمجوا بشكل كاف في الجهود على المستوى الوطني والدولي.
- يمكن أن تلعب الشخصيات اليمنية على المستوى الوطني التي يحترمها الطرفان دوراً هاماً في التوسط بين الأطراف المتحاربة، وقد أثبتت العديد من الشبكات مثل اللجنة المجتمعية للسلام والتحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية فاعلية ذلك.
- مثلت الجهود الرسمية التي يقودها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، وخاصة اتفاقيات مجلس التهدئة المحلي لعام ٢٠١٦م وبشكل متكرر أساساً شرعياً للمفاوضات في الجهود اللاحقة التي تقودها الجهات الفاعلة المحلية.

حول اعتبارات الدعم الأوسع للسلام:

- حققت عمليات تبادل الأسرى بوساطة محلية نجاحاً مقبولاً في تعز ويمكن أن تعمل على بناء ثقة أكبر بين الأطراف المتحاربة.
- يعيق الاستقطاب السياسي، بما في ذلك تسييس القضايا الإنسانية، جهود بناء السلام وينشئ بيئة من عدم الثقة التي تُمكن المخربين من عرقلة أي جهود.
- أدى النزاع إلى تفاقم معدل البطالة شديد السوء أساساً في اليمن، مما حفز السكان المحليين خصوصاً الشباب على الانضمام إلى الجماعات المسلحة من أجل الحصول على مصدر للدخل. لا يمكن تجاهل الدوافع الاقتصادية للصراع أو الاستقطاب السياسي الأوسع في جهود بناء السلام في تعز.

توصيات للأطراف المختلفة ذات العلاقة

بناءً على الدروس المستفادة يوصى بالخطوات التالية للأطراف المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المختلفة من أجل دعم جهود السلام في تعز، وقد قسمت تلك التوصيات إلى خمسة أقسام:

توصيات لجميع الأطراف ذات العلاقة:

1. استيعاب قادة المجتمع المدني والقطاع الخاص، بمن فيهم المرأة والشباب، بشكل مستدام في جهود تهدئة الصراع.
2. تجنب ربط تحقيق أي تقدم في التهدئة في تعز بجهود التهدئة الشاملة على المستوى الوطني سواء بشكل صريح أو غير صريح.

توصيات للأطراف الدولية ذات العلاقة:

3. تعزيز الملكية المحلية لجهود تهدئة الصراع، ووضع اللاعبين الفاعلين على مستوى المحافظة في مقدمة الجهود، وتوفير المساحة للوسطاء اليمنيين القادرين على الوصول إلى الأطراف المتحاربة بلعب دور أكبر في الوساطة.
4. بناء قدرات جهود بناء السلام المحلية والتي تعتبر مهمة لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة، مثل تبادل الأسرى عبر الوساطات المحلية.
5. الانفتاح على وسائل الوساطة الأقل رسمية، بما في ذلك الاتفاقات الشفوية.

توصيات للأطراف الإقليمية ذات العلاقة:

6. التوقف عن جميع أشكال الدعم المالي والمادي للمقاتلين اليمنيين في محافظة تعز الذين لا يلتزمون بشكل كامل بالتسلسل القيادي الرسمي لوزارتي الدفاع والداخلية اليمنيتين.
7. دعم جهود المصالحة من أجل تحقيق تناسق أكبر بين الجماعات الموالية للحكومة والسلطات المحلية الحكومية، بهدف تحقيق الاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، والتوصل إلى إجماع أكبر حول إدارتها، وتحسين التنسيق في جهود بناء السلام.

توصيات للأطراف الوطنية ذات العلاقة:

8. الحكومة اليمنية: دعم تحالف الأحزاب السياسية على مستوى المحافظة في تعز كوسيلة للحد من الاستقطاب السياسي وتشجيع قدر أكبر من التمثيل والمساءلة في الإدارة المحلية.
9. أنصار الله: الانخراط بصورة بناءة أكثر في المبادرات المحلية، والامتناع عن ربط الجهود المحلية كليا بالعملية السياسية الشاملة، وبدلاً من ذلك السماح بقدر أكبر من اللامركزية في جهود بناء السلام المتعلقة بتخفيف المعاناة الإنسانية عن المدنيين.

توصيات للأطراف المحلية ذات العلاقة:

10. العمل على خطوات صغيرة مبتكرة لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة، وإشراك السلطات المحلية ذات الصلة في كلا الجانبين، والحفاظ على الزخم للوصول إلى إجراءات أكثر جوهرية للتهدئة.
11. وضع مقترحات معتدلة وواقعية لكيفية دعم الأطراف الدولية ذات العلاقة لعملية السلام المحلية في تعز.
12. تقديم نماذج يقتدى بها في تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي في جهود تهدئة الصراع.
13. توسيع شبكة القيادات الأمنية والقبلية التي يتم إشراكها في محادثات السلام حول تعز.

الجزء الأول
المقدمة

أدت سنوات من الصراع المستمر في اليمن إلى إزالة تركز السلطة في العديد من مناطق البلاد، ونظرا للفراغ ومع إقامة علاقات جديدة بين المجموعات المحلية والدول الإقليمية التي تستثمر بشكل متزايد في الصراع من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية أوسع نطاقاً، تحملت الجهات المحلية عبئاً أكبر في ضمان توفير الأمن والخدمات في مجتمعاتها. وقد أدى ذلك في العديد من المناطق إلى إعادة تشكيل العلاقة بين سلطات المحافظة والدولة المركزية، فعلى سبيل المثال بدأت السلطات المحلية في كلاً من مأرب وحضرموت في الاحتفاظ بحصة أكبر من عائدات النفط والغاز، ومثال آخر هو ظهور الانفصاليين في أجزاء من جنوب اليمن.

مع تعمق وجود معظم الخطوط الأمامية بين الحكومة اليمنية وأنصار الله بل وثبات بعضها لسنوات، اشتد الاقتتال الداخلي في العديد من مناطق البلاد بين مجموعات محلية متنوعة، لكلاً منها علاقتها الخاصة مع الأطراف الوطنية والإقليمية. ونتيجة للتفتت والانقسام في النزاع، من المرجح أن تستمر العديد من هذه الأعمال العدائية المحلية حتى بعد التوصل إلى تسوية واسعة للصراع. نُظر إلى الجهود المبذولة للتوصل إلى مثل هذه التسوية إلى حد كبير من خلال منظور مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، الذي عهد إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حل النزاع على المستوى الوطني، وكذلك وبدرجة أقل المفاوضات المباشرة بين المملكة العربية السعودية وأنصار الله. أما عمليات السلام المختلفة التي تعتمد على جهود محلية في العديد من المناطق في البلاد لم تلق سوى القليل من الاهتمام نسبياً.

يركز هذا التقرير على ذكر جهود تهدئة الصراع التي جرت في محافظة تعز وتحليلها منذ بدء القتال هناك في مارس ٢٠١٥م[2]، ومنذ وقت مبكر من هذا الصراع قامت جماعة أنصار الله (ومع القوات الموالية للرئيس السابق علي صالح حتى ديسمبر ٢٠١٧م) بفرض حصار شبه تام على مدينة تعز، خانقين أحد أكبر المراكز السكانية في اليمن. وقد أدت القيود المفروضة على حركة المدنيين والسلع، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، إلى شلل الاقتصاد المحلي، وأتاح ما تلى ذلك من فراغ أمني المجال لاشتعال التوترات الداخلية. نتيجة لذلك يعاني الناس في تعز معاناة مستمرة من أسوأ الظروف في ظل ما يوصف ع بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم[3].

في الوقت ذاته ما تزال تعز موطنًا لتنوع لا مثيل له من الأحزاب السياسية والجماعات والحركات الاجتماعية، ولها سمعة تأريخيه كمركز تجاري وتعليمي وثقافي مهم في اليمن والمنطقة الأوسع. على الرغم من موقعها الجغرافي في جنوب غرب اليمن إلا أن تعز تقع بين مقعدي السلطة في البلاد - صنعاء وعدن - ويشار إليها غالبًا باسم ثالث مدينة يمنية. دفع هذا المزيج من العوامل الإنسانية والاجتماعية والاستراتيجية إلى عدد غير مسبوق من المبادرات التي تهدف إلى تخفيف حدة الصراع داخل تعز.

بالإضافة إلى عملية السلام الرسمية التي يقودها مكتب المبعوث الخاص، أطلقت جهود مختلفة من قبل قيادات المجتمع المدني وقادة القطاع الخاص والوسطاء المحليين المستقلين والمحافظين على كلا الجانبين والوفود المعينة من قبل أياً من الطرفين المتحاربين. وقد برزت قضية الوصول إلى الطرق بشكل بارز في معظم هذه الجهود، والتي تراوحت بين محاولات تركز على العمل الإنساني لفتح طرق مختارة، ومقترحات شاملة تنص على وقف إطلاق النار على مستوى المحافظة وانسحاب قوات أنصار الله. وإجمالا، فإن تعز بمثابة المثال الأوضح لنوع الجهود المعقدة والمستمرة التي تُبذل على المستوى المحلي للحد من الأعمال العدائية، بل وتوفر ثروة من المعرفة لصناع السلام في جميع أنحاء البلاد.

---

[2] يفترض هذا التقرير المعرفة الأساسية بالأطراف الرئيسية في الصراع. للحصول على معلومات أساسية عن الصراع في تعز وتفاصيل إضافية عن الوضع الإنساني والاقتصادي والسياسي في المحافظة، انظر: مؤسسة ديب روت، "عالقة في الوسط: مخطط النزاع في محافظة تعز" https://www.deeproot.consulting/single-post/2018/08/16/Caught-in-the-Middle-A-Conflict-Mapping-of-Taiz-Governorate

[3] أنباء الأمم المتحدة (يو إن نيوز)، "تحذر الأمم المتحدة: ما زالت الأزمة الإنسانية في اليمن هي الأسوأ في العالم"، ١٤ فبراير ٢٠١٩، https://news.un.org/en/story/2019/02/1032811

1-1 المنهجية

يبحث هذا التقرير في تسع جهود محلية متميزة لتهدئة الصراع بذلت خلال الفترة من ٢٠١٥م إلى أوائل عام ٢٠٢٠م، وقد تضمن كلاً منها مقترحات متعددة. بناءً على الدروس التراكمية المستفادة من هذه الجهود يقدم هذا التقرير مجموعة تفصيلية من التوصيات التي تهدف إلى تزويد الأطراف المحلية والوطنية والدولية ذات العلاقة بأساس متين يمكن من خلاله دعم الجهود الجارية والمستقبلية في تعز وخارجها. يسلط التقرير الضوء على الفرص المتاحة لمزيد من التعاون بين الاطراف المحلية والدولية ذات العلاقة في صنع السلام في اليمن، ويناقش عددًا من الخطوات التي يمكن اتخاذها لإعادة بناء التماسك الاجتماعي والحريات السياسية – أي القضايا التي ستبقى في فترة ما بعد الصراع.

استخلصت النتائج الواردة في هذا التقرير جزئيًا من البحث الذي أجراه المؤلف كجزء من مشروع دعم جهود بناء السلام الشامل والانتقال السياسي في اليمن، وهو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي ونفذته مؤسسة ديب روت خلال عامي ٢٠١٨م و٢٠١٩م بالشراكة مع منظمة مبادرة إدارة الأزمات (CMI). تضمن هذا البحث المكتبي، تحليل ما يقرب من عشرين من المقترحات العامة والسرية والرسائل المتعلقة بتهدئة الصراع في تعز التي اقترحتها الأطراف المتحاربة والوسطاء اليمنيين ومكتب المبعوث الخاص. يمكن الوصول إلى معظم هذه المستندات في الملاحق في نهاية هذا التقرير. كما تضمنت المراجعة المكتبية، مقابلات مع قادة سياسيين وعسكريين من تعز، ووسطاء مستقلين، ومجموعات المجتمع المدني العاملة في مجال بناء السلام في المحافظة.

من أجل جعل النتائج نتائج عملية وقابلة للتنفيذ للأطراف المشاركة في جهود تهدئة الصراع الجارية والمستقبلية، تم تحسين نتائج البحث بناءً على عمل مؤسسة ديب روت في الدعم المباشر للوسطاء المحليين ومكتب المبعوث الخاص في تعز. كما يشتمل التقرير على مدخلات من ورشة عمل مؤسسة ديب روت التي تم عقدها في أواخر عام ٢٠١٩م بهدف تعزيز التعاون في جهود بناء السلام في المحافظة وتعزيز الدعم الدولي للمبادرات المحلية. ضمت ورشة العمل ١٩ من الفاعلين في المجتمع المدني والقطاع الخاص من تعز مع مكتب المبعوث الخاص وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى اليمن[4].

2-1 هيكل التقرير

يتكون التقرير من خمسة أجزاء، بداية بالمقدمة، فيما يوضح الجزء الثاني تفاصيل التقسيمات الجغرافية والإدارية في تعز، ويسلط الضوء بشكل خاص على خطوط المعارك الأمامية والمناطق الاستراتيجية ذات الصلة بتهدئة الصراع وخفض التصعيد. كما يوفر هذا الأساس الذي تستند إليه المخططات والخرائط الواردة في الجزء الثالث من التقرير. يوفر هذا الجزء أيضًا معلومات سياقية حول المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية الاستراتيجية للأطراف المتحاربة من حيث صلتها بتعز، قبل توسيع الصورة للنظر في الأهمية الأوسع للمحافظة في السياسات الوطنية والإقليمية.

يصف الجزء الثالث بالتفصيل أبرز محاولات تهدئة النزاع في تعز خلال الفترة من عام ٢٠١٥م إلى أوائل عام ٢٠٢٠م. بالاعتماد على أكثر من اثني عشر مقترح مكتوب ووثائق أخرى، ويقيم هذا الجزء أيضاً تسعة جهود متميزة كلاً على حدة. تظهر العديد من الخرائط في الجزء الثالث من التقرير المواقع الدقيقة داخل مدينة تعز ومحيطها والتي تم ذكرها وتحديدها في جهود الوساطة السابقة والجارية.

[4] دائرة العمل الخارجي الأوروبي. "بناء السلام متعدد الجوانب في تعز لتمكين المجتمع المدني وتخفيف الوضع الإنساني"، ٢٥ أغسطس ٢٠١٩م. https://eeas.europa.eu/delegations/yemen/67944/node/67944_ar، ومؤسسة ديب روت للاستشارات، "بناة السلام المحليون يضمون أيديهم في مسيرة طويلة نحو السلام في تعز". ١٩ سبتمبر ٢٠١٩م، http://bit.ly/2mnri8l

يقارن الجزء الرابع ويحلل الجهود الرئيسية الموضحة في الجزء الثالث، ويستفيد من رؤى ناتجة عن مناقشات ورشات العمل والمقابلات التي أجرتها مؤسسة ديب روت مع كبار الوسطاء وقادة المجتمع المدني وصناع القرار في تعز للتوصل إلى مجموعة من الدروس الرئيسية المستفادة من عملية السلام في تعز. تبني هذه النتائج أيضاً على المصالح والاهتمامات الاستراتيجية للأطراف المتحاربة، ونطاقات مقترحات تهدئة الصراع، والنهج المتبع في الوساطة، والاعتبارات الأوسع لدعم بناء السلام في تعز.

يقدم الجزء الخامس مجموعة من التوصيات للأطراف الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية ذات العلاقة حول كيفية تطبيق الدروس المستفادة من جهود خفض التصعيد والتهدئة السابقة على الجهود الجارية والمستقبلية في تعز والمحافظات الأخرى في جميع أنحاء البلاد.

الجزء الثاني
سياق الصراع

تُظهر اتفاقيات ومقترحات التخفيف من التصعيد التي تم إجراؤها حتى الآن تنوعًا كبيرًا وتعقيداً في المواقع والطرق المحددة، حيث يتم تحديد الطرق من خلال مجموعة متنوعة من المعالم والتقاطعات والمناطق، وفي المقترحات المختلفة يمكن تحديد مسار معين باستخدام مجموعة مختلفة تمامًا من المعالم من مقترح إلى آخر. من أجل تحديد المسارات بدقة وبناء معيار لمقارنة المقترحات، يوفر هذا القسم الخلفية الجغرافية والعسكرية والإنسانية والاقتصادية الرئيسية اللازمة لتقييم المقترحات التي تم تحديدها في الجزء الثالث.

1-2 مدينة تحت الحصار

من بين الثلاث وعشرين مديرية التي تتكون منها محافظة تعز، تضم ثلاث مديريات الحدود الإدارية لمدينة تعز كما هو مبين في الشكل البياني رقم ٣ وهي المظفر (باللون الأزرق) والقاهرة (باللون البنفسجي) وصالة (باللون الأخضر)[5]. عملياً تمتد حدود المدينة إلى المديريات المجاورة وهي التعزية ومشرعة وحدنان وصبر الموادم.

الشكل البياني رقم 3: خريطة مدينة تعز

تركزت جهود الوصول إلى الطرق بشكل أساسي على منطقة صالة، بسبب طريقها السريع الذي يربط تعز بكل من صنعاء وعدن. تعد مديرية صالة أيضًا موطنًا للعديد من المواقع الاستراتيجية تتضمن القصر الجمهوري ومقرات قوات الأمن الخاصة، التي بدأ فيها الصراع في تعز (انظر الصندوق رقم ١).

[5] تحدد هذه الخريطة الحدود الجغرافية لمدينة تعز على خريطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة التي تم إعدادها في عام ٢٠١٦م: https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen/infographic/taizz-city-map

الصندوق رقم ١: أشكال المقاومة، فرض الحصار *خلفية عامة*

كما هو الحال مع العديد من المحافظات التي سيطر عليها تحالف أنصار الله مع علي صالح في وقت مبكر من الصراع، سهلت كتائب محلية موالية للرئيس السابق علي صالح في المحافظة توسع أنصار الله في تعز. بدأت هذه العملية بعد فترة وجيزة من سيطرة أنصار الله على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤م، وبدأوا في ممارسة نفوذهم على وزارة الدفاع، بما في ذلك إعادة تخصيص المعدات العسكرية لصالح الألوية الأكثر ولاءً لهم. ثم قُمعت المظاهرات السلمية المناهضة لتحالف أنصار الله وصالح باستخدام العنف في منتصف مارس ٢٠١٥م، وتلت ذلك بعد فترة وجيزة استقالة شوقي هائل سعيد من منصبه بسبب رفض قوات الأمن الخاصة اتباع أوامره. انتشرت قوات أنصار الله / صالح جنوباً عبر لحج إلى عدن، وفي الأيام التي أعقبت تدخل التحالف في ٢٦ مارس دخلت تعز في نزاع كامل. انهارت العديد من الألوية، بما فيها اللواء ٣٥ مدرع واللواء ٢٢ ميكا، في حين بقي قادتها موالين لصالح.

لمواجهة قوات أنصار الله وصالح تم تشكيل مجلس للمقاومة الشعبية متحالف مع الحكومة في أبريل ٢٠١٥م وذلك بقيادة حمود المخلافي، وقد عملت هذه الجهة العسكرية المدنية المشتركة بالتوازي مع مجلس عسكري يتألف من كبار المسؤولين العسكريين بقيادة صادق سرحان. كانت مواجهة تحالف أنصار الله وصالح منظمة تنظيماً جيدًا نسبيًا في تعز، ويرجع ذلك جزئيًا إلى العدد الكبير من الأطراف المحلية القوية التي انحازت إلى جانب الحكومة وخبرتها من معارضة نظام صالح في عام ٢٠١١م. تمكنت المقاومة والقوات العسكرية من استعادة مساحات واسعة الأراضي من تحالف أنصار الله وصالح في وقت مبكر، وبحلول شهر يوليو ٢٠١٥م استعادت جزءًا كبيرًا من المدينة. على الرغم من ذلك تباطأ الزخم وأعادت قوات أنصار الله وصالح السيطرة واستعادت مواقعها على مشارف المدينة. بحلول أغسطس ٢٠١٥م فرضت تلك القوات حصارًا على المدينة وما زال الحصار قائماً إلى حد كبير اليوم.

كما هو مبين في الشكل البياني رقم ٤ تسيطر القوات الحكومية على غالبية مناطق مدينة تعز، بما في ذلك كل مديرية المظفر وغالبية مديرية القاهرة. أما منطقة صالة فالصراع عليها أكبر حيث يسيطر أنصار الله على قمم التلال الاستراتيجية والمناطق المحصنة المطلة على المدينة، واستمروا في فرض الحصار على المناطق المجاورة لها الواقعة تحت سيطرة الحكومة اعتبارًا من بداية عام ٢٠٢٠م.

الشكل البياني رقم 4: خريطة السيطرة في مدينة تعز

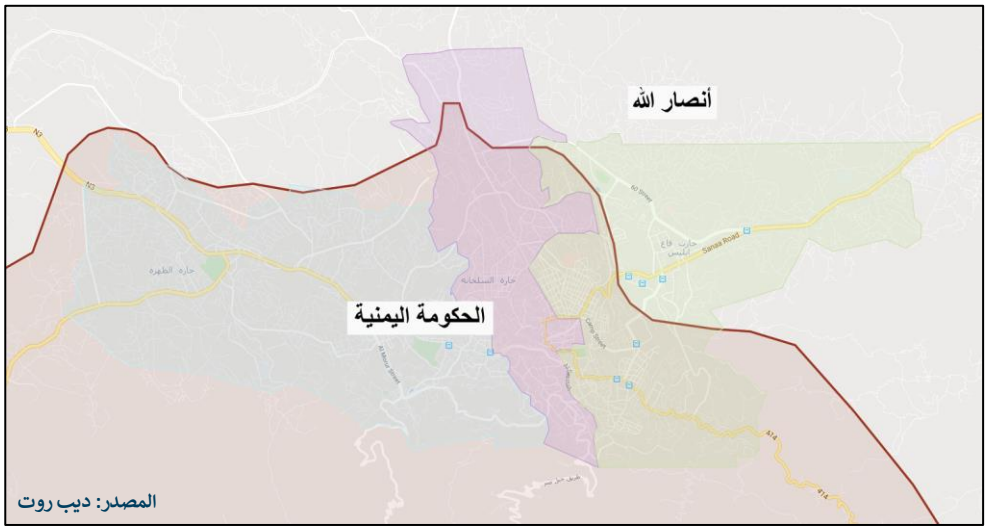

المصدر: ديب روت

تقع جميع الأطراف المسلحة داخل غالبية مناطق تعز التي تسيطر عليها الحكومة في مدينة تعز الآن تحت سلطة وزارتي الداخلية والدفاع بعد سنوات من الاشتباكات الداخلية في المدينة. نتيجة لعملية إعادة الهيكلة العسكرية (انظر الصندوق رقم ٢) دمجت مجموعات المقاومة في عام ٢٠١٧م في ألوية رسمية تقع تحت قيادة محور تعز، ويعتبر قائد المحور خالد فاضل مسؤولاً عن الإشراف على جميع الوحدات العسكرية المتمركزة في محافظة تعز. في حين أن هناك العديد من الاستثناءات لهذا التسلسل القيادي في مكان آخر في المحافظة، فإن الألوية داخل مدينة تعز تلتزم بهذا التسلسل الهرمي للسلطة، وهي اللواء ٤٥ واللواء ١٧ الواقعان غرب مدينة تعز واللواء ٢٢ واللواء ١٧٠ شرق مدينة تعز.

الصندوق رقم ٢: دمج قوات المقاومة في المحور *خلفية عامة*

غادر قائد المقاومة حمود المخلافي اليمن في مارس ٢٠١٦م ويرجع ذلك جزئياً إلى ضغوط الإمارات بسبب انتمائه إلى حزب الإصلاح، وقد قلل رحيله، وما رافقه من ترسخ خطوط المواجهة الأمامية ضد أنصار الله وتخصيص الإمارات للأموال والمعدات للمقاتلين السلفيين، والتماسك بين الجماعات المناهضة لأنصار الله وصالح. تكرر الاقتتال الداخلي في مدينة تعز بين كلاً من الشيخ السلفي أبو العباس المدعوم من الإمارات العربية المتحدة والأخوين صادق سرحان قائد اللواء ٢٢ ميكا وعبد الواحد سرحان قائد جهاز الأمن السياسي. فيما شاعت أيضاً الاشتباكات بين جماعات مسلحة أخرى على السيطرة على الأسواق المحلية لغرض جمع الضرائب والابتزاز بشكل غير قانوني.

عيّن الرئيس هادي علي المعمري محافظًا لتعز في يناير ٢٠١٦م بعد عام تقريبًا من استقالة شوقي هايل والتي تركت فراغًا إداريًا في المحافظة، واتخذ المعمري وهادي قرارًا بدمج جميع قوى المقاومة في صفوف الجيش، وهو القرار الذي تم تطبيقه في يناير ٢٠١٧م من العام التالي. تم وضع جميع مجموعات المقاومة تحت قيادة محور تعز، وهو المحور الموجود مسبقاً تحت المنطقة العسكرية الرابعة المسؤولة رسمياً عن الإشراف العسكري على محافظات تعز وعدن ولحج والضالع وأبين. على الرغم من دمج كتائب أبو العباس في اللواء ٣٥ مدرع من الناحية الفنية فقد بقيت كتائب أبو العباس مستقلة من الناحية العملية وحافظت على وجود قوي لها داخل مدينة تعز حتى أجبرتها قوات الأمن المحلي والمحور العسكري على الخروج في نهاية المطاف عام ٢٠١٩م.

اعتبارًا من بداية عام ٢٠٢٠م واصل أنصار الله فرض حصار جزئي للمدينة، مغلقين جميع الطرق داخل المدينة وخارجها اغلاقاً تاماً. يوضح الشكل رقم ٥ أفضل طريق للسفر بين تعز وصنعاء خلال أوقات السلم (على اليسار)، والطرق الرئيسية الداخلة والخارجة من المدينة (على اليمين)[6]. لا تزال أربعة من هذه الممرات مغلقة بالكامل ولا يمكن لأي حركة مرور الدخول أو الخروج منها. من بين هذه الطرق يعد طريق الحوبان هو المحور الرئيسي للمقترحات الأخيرة والسابقة، على الرغم من أن الطرق الثلاثة الرئيسية الأخرى المغلقة قد ذكرت في المقترحات السابقة أيضًا.

[6] لا يقصد من الأيقونات الموجودة في الشكل إظهار المواقع الدقيقة للمعالم ولكن بالأحرى الأسماء التي يستخدمها السكان المحليون غالبًا عند وصف الطرق عموماً (أي أن المطار القديم يقع داخل حدود المدينة).

الشكل البياني رقم 5: قيود الوصول إلى الطرق من وإلى تعز

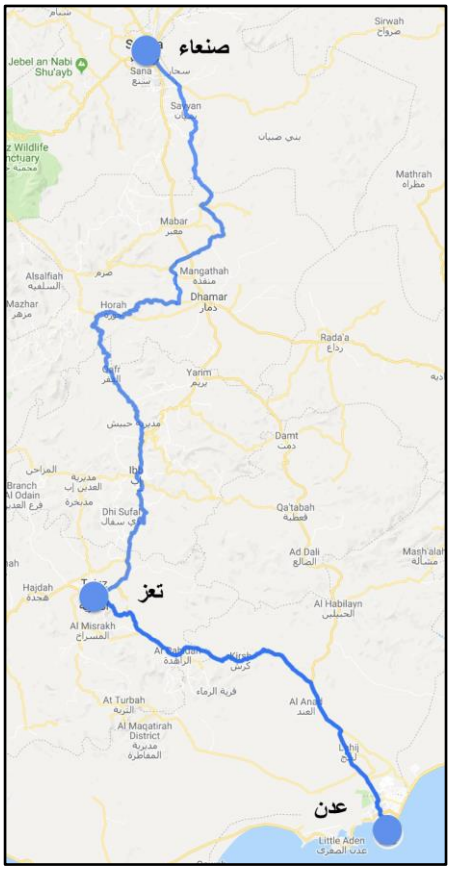

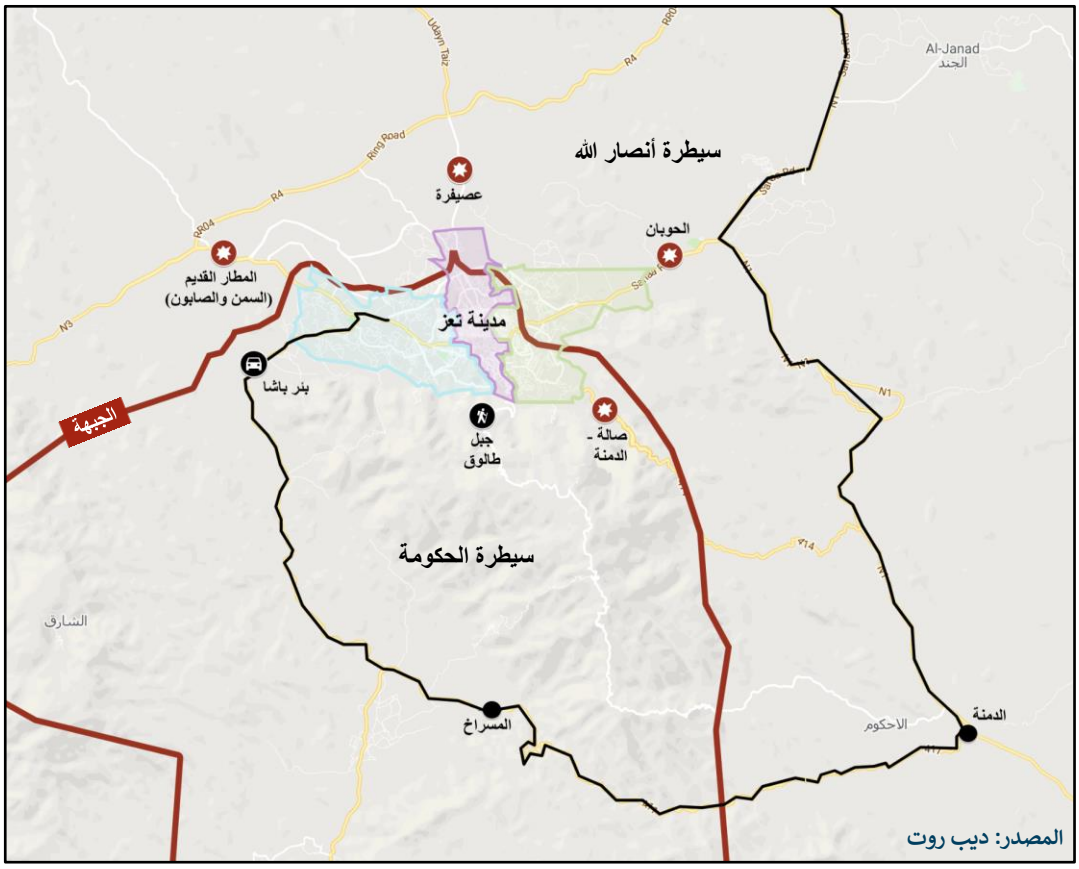

يوجد مدخلين مفتوحين في الغالب للسفر من وإلى المدينة، ولكن فيها العديد من المضايقات والمخاطر في كثير من الأحيان. يوضح الخط الأسود على الخريطة (على اليمين) في الشكل رقم ٥ الطريق الحالي المفضل للمدنيين المسافرين بين مدينتي تعز وصنعاء. على سبيل المثال يسافر الشخص من صنعاء إلى تعز عبر المنطقة التي يسيطر عليها أنصار الله جنوبًا مروراً بمدينتي الحوبان ومدينة تعز – مدخل الدمنة –حتى يصل إلى منطقة الدمنة، وإلى الغرب من تلك البلدة يصل المسافر إلى آخر نقطة تفتيش لأنصار الله عابرين المناطق التي يسيطر عليها اللواء 35 مدرع. من المسراخ يتجه المسافر شمالًا إلى مدخل بير باشا المسمى على اسم السوق الموجود بالقرب من ضواحي المدينة. عادة ما يكون هذا الطريق مفتوحًا، ولكنه يغلق لساعات أو حتى لأيام في بعض الأحيان، وعند هذه النقطة غالبًا ما يضطر المسافرون إلى الانتظار في المسراخ حتى يعاد فتح الطريق أو يسلكون الطريق البديل.

الطريق البديل والذي أصبح متاحًا في وقت مبكر من الصراع عندما تم اختراق الحصار جزئيًا هو المشي عبر جبل طلوق، ويتخلل هذا الطريق مناطق صعبة التضاريس، وبالتالي يعتبر طريقاً غير مناسباً للمركبات أو الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية. ساهم الحصار الجزئي المستمر على المدينة في جعل تعز واحدة من بؤر الكارثة الإنسانية التي تتكشف في اليمن. كما واجهت المنظمات الإنسانية قيوداً متكررة على الوصول إلى المحافظة بسبب الخلافات بين السلطات الحكومية والقبائل والجماعات المحلية الأخرى خارج سياق الصراع بين الحكومة وأنصار الله، ويشمل ذلك اغلاق الطرق حول منطقة التربة وهي البلدة الرئيسية في مديرية الشمايتين جنوب مدينة تعز.

لا تزال المحافظة ككل موضع نزاع شديد، حيث يسيطر أنصار الله على جزء كبير من شمال وشرق المحافظة، كما هو موضح في الشكل رقم ٦، ويناقش الجزءان التاليين الديناميكيات الأوسع للصراع.

الشكل البياني رقم 6: خريطة السيطرة في المحافظة

المصدر: ديب روت (2018)

2-2 منطقة الحوبان الصناعية: ممر أنصار الله

إلى أن قُتل علي عبد الله صالح على يد أنصار الله في ديسمبر ٢٠١٧م لعبت القوات العسكرية والأمنية الموالية لصالح دورًا حاسمًا ومسيطراً في بداية الصراع في تعز، وبعد وفاته عزز أنصار الله بسرعة سيطرتهم الكاملة على الأجهزة الأمنية والعسكرية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. يعتبر هيكل قيادة أنصار الله هيكل شديد المركزية وتصدر القرارات فيه إلى القادة و "المشرفين" من مكتب عبد الملك الحوثي.

كما هو الحال في مناطق أخرى من البلاد، يعمل أنصار الله على مسارين متوازيين: الأول هو تحالفها السياسي الرسمي مع فصيل حزب المؤتمر الشعبي العام في صنعاء، باستخدام مؤسسات الدولة الرسمية مثل مكتب المحافظ، والثاني هو الهيئات التي أسسها ويديرها أنصار الله فقط، وهي هيئات يسيطر عليها أعضاء قدامى من أنصار الله وأغلبهم من الهاشميين (أحفاد النبي محمد) من محافظة صعدة.

أما الموقع الاستراتيجي الأكثر أهمية في تعز فيقع تحت سيطرة أنصار الله هو منطقة الحوبان، الواقعة على المشارف الشرقية لمدينة تعز. تعتبر منطقة الحوبان من أهم مناطق التجارة والصناعة في اليمن.[7] وهي بمثابة مركز التوزيع الرئيسي للسلع المختلفة لكلاً من تعز ومحافظة إب المجاورة، وهما أكثر المحافظات سكانًا في البلاد. يقع المقر الرئيسي لشركة هايل سعيد أنعم وهي أكبر شركة من شركات القطاع الخاص في اليمن في منطقة الحوبان حيث تمتلك الشركة فيها مجمع كبير يحتوي على العديد من المصانع.

يوضح الشكل رقم ٧ العديد من المواقع التي تشملها منطقة الحوبان (المحددة باللون البرتقالي)، صحيح أن الحدود الدقيقة لمنطقة الحوبان غير واضحة، لكنها تمتد من داخل مديرية صالة (باللون الأخضر) بمدينة تعز وتمتد خارج المدينة لتشمل مجمع مجموعة هائل سعيد أنعم ومطار تعز الدولي المغلق منذ بداية النزاع.

الشكل البياني رقم 7: خريطة منطقة الحوبان

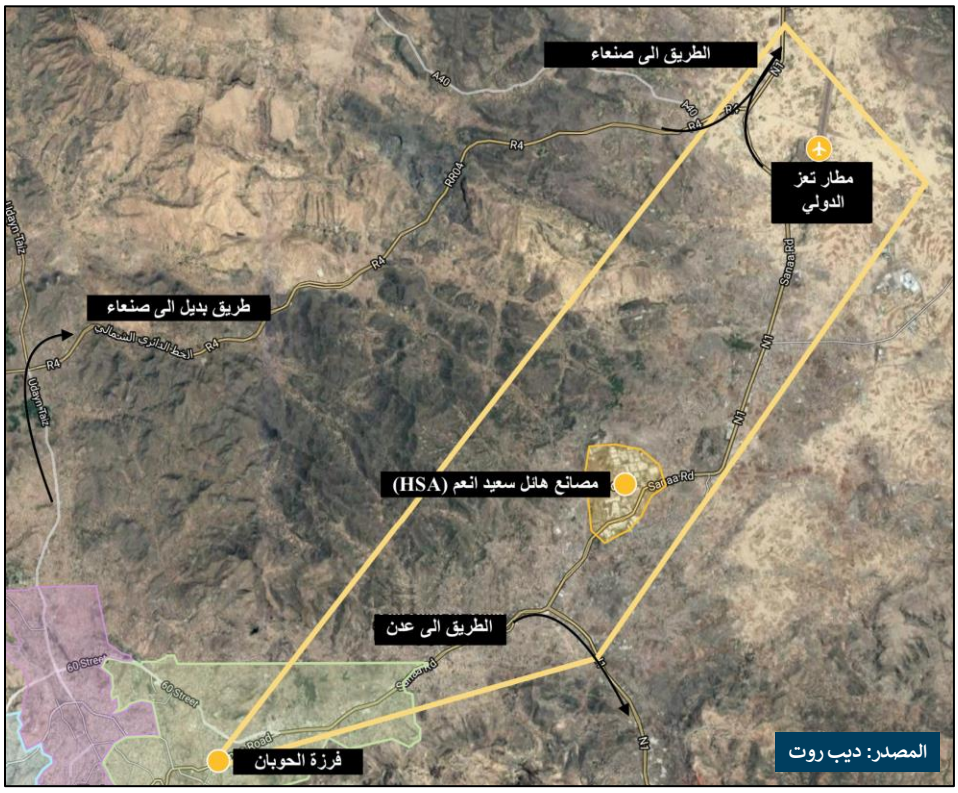

إلى جانب توفيرها لمصدر دخل مربح لأنصار الله تعتبر منطقة الحوبان ذات قيمة استراتيجية أيضًا نظرًا لأنها تشمل شبكة الطرق السريعة الرئيسية التي تربط تعز بصنعاء وعدن، ولهذا السبب كانت الحوبان المحور الرئيسي لجهود خفض التصعيد والتهدئة. من شأن فتح طريق الحوبان أمام المدنيين للسفر أن يوفر راحة أكبر من أي طريق آخر، لأنه ليس الطريق الأقصر فقط بل طريق واسع في حالة جيدة نسبيًا. هذا الطريق ليس فقط مهم للسيارات التي تنقل الجرحى والمرضى داخل وخارج المدينة بل أيضًا للشاحنات التجارية التي تنقل البضائع إلى المدينة، كون الطرق الثانوية الحالية صعبة التضاريس - بل خطرة أيضاً للمركبات الكبيرة.

[7] قبل الحرب مثلت محافظة تعز ١٢ في المائة من اجمالي القوى العاملة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، أي في المرتبة الثانية بعد محافظة إب، باستثناء قطاع الصناعة الذي جاءت فيه تعز في المرتبة الأولى بنسبة ١٩ في المائة وتلتها إب بنسبة ١٣ في المائة. منظمة العمل الدولية والحكومة اليمنية، "مسح القوى العاملة اليمنية ٢٠١٣/٢٠١٤م "، ٢٠١٥م، على الرابط التالي: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut /documents/publication/wcms_419016.pdf

3-2 حزب الإصلاح وبروز الخصومات الداخلية

كان الحضور القوي في تعز للحزب الإسلامي الرئيسي في اليمن – حزب الإصلاح – عاملاً رئيسياً في تشكيل النهج الذي إتبعته مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية تجاه الصراع في المحافظة، وكانت الأولوية للأطراف الرئيسية الفاعلة بشكل عام هي احتواء حزب الإصلاح ومنع تمكينه من المحافظة.

لحزب الإصلاح حالياً مركزان رئيسيان للنشاط: مأرب وتعز، حيث يقع المقر الوطني للحزب في مدينة مأرب، التي يتمتع فيها الحزب بنفوذ قوي في جميع أنحاء المحافظة، ويمتد هذا النفوذ إلى المناطق المجاورة مثل محافظة الجوف. ومع ذلك في المناطق الأكثر قبلية في البلاد يتبع الإصلاح نهجًا هجينًا يعترف بالهوية القبلية على أنها تأتي قبل الحزب، مما يعني أن العديد من شيوخ القبائل ينتمون بشكل عملي إلى الحزب ولكن ليس بالضرورة موالين له بشكل مطلق. هذا على النقيض من تعز وفيها الهياكل القبلية أضعف بشكل ملحوظ، مما جعل تعز تعتبر القلب للأيديولوجية السياسية لحزب الإصلاح. وقد عبرت شخصيات قيادية وطنية من حزب المؤتمر الشعبي العام والأحزاب الاشتراكية والناصرية الذين تمت مقابلتهم لهذا البحث عن وجهة نظر مفادها أن تعز هي جوهر قاعدة الدعم الإيديولوجي للإصلاح.

أما بالنسبة للأطراف الوطنية والإقليمية، فإن ما يعنيه تمكين الإصلاح في تعز هو التأثير الكبير الذي تمارسه المحافظة على السياسة على مستوى اليمن، فتاريخ تعز يعود إلى قرون في الماضي، فقد كانت مركزياً اقتصادياً وثقافياً هاماً ومكان انصهار لمختلف الحركات السياسية والأيديولوجية[8]. لقد عملت مرارًا وتكرارًا كنقطة انطلاق لأجيال من الثوريين، الذين نمو حركاتهم الثورية في تعز على مر التاريخ، بما في ذلك الثورات ضد الإمامة في الشمال والإمبريالية البريطانية في الجنوب. في الآونة الأخيرة كانت تعز قوة دافعة رئيسية في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية لعام ٢٠١١م التي نجحت في عزل علي عبد الله صالح من الرئاسة ووصفت تعز حينها بأنها "قلب الثورة اليمنية"[9].

واليوم لا تزال تعز صورة مصغرة عن تنوع الأيديولوجيات في اليمن، وهي المدينة الأكثر نشاطًا سياسيًا في اليمن من حيث عدد الأحزاب المستمرة في العمل. بعد أن استعادت القوات المتحالفة مع الحكومة معظم مناطق مدينة تعز واستقرت، تم تشكيل تحالف سياسي واسع بين ممثلي فروع الأحزاب السياسية في مدينة تعز. وشمل ذلك الأحزاب الرئيسية: حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح والحزب الناصري والحزب الاشتراكي والعديد من الأحزاب الأخرى الأصغر مثل حزب البعث واتحاد الرشاد السلفي. بعد تأسيس التحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسية اليمنية في أبريل ٢٠١٩م كهيئة على المستوى الوطني تجتمع دورياً في الرياض[10]، في وقت لاحق من عام ٢٠١٩م قامت فروع هذه الأحزاب في تعز بإصلاح تحالفها لتشكل وتعمل كفرع لمحافظة تعز في هذا التحالف السياسي الوطني، وهي المحافظة الوحيدة التي يعمل فيها مثل هذا التحالف السياسي بحرية نسبية.

داخل الجانب الحكومي هناك انقسام شامل في تعز وهو بين جانبين، الأول يتضمن الأفراد والقوى الموالية لحزب الإصلاح أو التي يسيطر عليها الحزب، والآخر أولئك الذين يحاولون منع تمكين الحزب من المحافظة ويجمعهم جزئياً الدعم الإماراتي.

---

[8] نفس المرجع السابق، https://www.deeproot.consulting/single-post/2018/08/16/Caught-in-the-Middle-A-Conflict-Mapping-of-Taiz-Governorate

[9] https://www.criticalthreats.org/analysis/taiz-the-heart-of-yemens-revolution

[10] وبحسب وسائل الإعلام الحكومية، يضم التحالف الأحزاب التالية: "المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، الحراك الجنوبي السلمي، حزب العدالة والبناء، اتحاد الرشاد اليمني، حركة النهضة للتغيير السلمي، حزب التضامن الوطني، اتحاد القوى الشعبي، التجمع الوحدوي اليمني، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب السلم والتنمية، الحزب الجمهوري، حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، جبهة التحرير، الاتحاد الجمهوري": https://www.sabanew.net/viewstory/48282

يُنظر إلى حزب الإصلاح على أنه يلعب دورًا مهيمنًا في مدينة تعز ويسعى إلى تعزيز السيطرة على مؤسسات الدولة من خلال قوته في السلطة المحلية وتأثيره على الجيش. كما ذكرنا فإن جميع الألوية في مدينة تعز تتبع محور تعز بقيادة خالد فاضل، وهو ليس عضوًا في الحزب، ولكن ينظر إليه وإلى قادة الألوية بأنهم تابعين للحزب ولنائب الرئيس علي محسن. عضو الحزب الأكثر إثارة للجدل في تعز هو عبده فرحان المعروف باسم سالم، وبصفته الرئيس التنظيمي للفرع المحلي للحزب، يقوم بتنظيم أعضاء الحزب وينسق مع الهيئات العسكرية والأمنية في تعز. ومع ذلك يزعم معارضو الإصلاح أنه يمارس السيطرة على المقاتلين الموالين للحزب وأنه يعمل كقائد ميداني فعلي داخل المدينة.

في نفس الوقت لا تزال تعز مدينة متنوعة سياسياً، حيث لم يكن أياً من محافظي تعز الثلاثة في زمن الحرب من أعضاء الإصلاح أو الفروع التابعة لهم، ولا يزال العديد من وكلاء المحافظة من مختلف الأحزاب السياسية يشاركون بنشاط. علاوة على ذلك كان اللواء ٣٥ مدرع الذي يشرف على مساحات واسعة من الأراضي جنوب المدينة ويضم كتائب أبو العباس من الناحية الفنية بمثابة حاجز منيع مادياً وأيديولوجيًا ضد توسع حزب الإصلاح في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. خلفت وفاة قائد هذا اللواء المؤثر عدنان الحمادي في ديسمبر ٢٠١٩م قدراً كبيراً من عدم اليقين بشأن مستقبل اللواء (انظر الصندوق).

الصندوق رقم ٣: عدنان الحمادي، بين أبو العباس والمحور *خلفية عامة*

عمل عدنان الحمادي كقائد للواء ٣٥ مدرع من أبريل ٢٠١٥م حتى وفاته في ٢ ديسمبر ٢٠١٩م. وكان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه رمز وطني لدوره في تحرير مساحات كبيرة من تعز وبقائه كقيادي عسكري غير متحزب في جميع الخلافات الداخلية التي ابتليت بها المحافظة. أعاد الحمادي بناء اللواء ٣٥ مدرع ليشمل القوات من جميع الخلفيات بما في ذلك الجنود المحترفين، وأنصار الحزب الناصري، والاشتراكيين، والسلفيين، وحتى لفترة من الزمن أول كتيبة عسكرية نسوية بالكامل في اليمن.

خلال عملية ادماج تلك القوى وضع الحمادي لواءه رسمياً تحت قيادة محور تعز، وتم وضع العديد من قوات المقاومة رسمياً تحت قيادة الحمادي، بما في ذلك كتائب أبو العباس. ومع ذلك احتفظ الحمادي بدرجة من الاستقلالية خاصة في عام ٢٠١٨م بعد نزاع بين الحمادي والمحور، وحينها عمل تحت القيادة الوطنية مباشرة. وفي الوقت نفسه بقيت كتائب أبو العباس موالية للشيخ أبو العباس حتى بعد أن تم تصنيفه كمؤيد لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية.

وانتقد الحمادي ما اعتبره سيطرة حزب الإصلاح ونائب الرئيس علي محسن المتزايدة على صنع القرار في تعز، على الرغم من أنه لم يشارك في الصراع الداخلي في تعز، بل وحافظ على علاقات ودية مع جميع الجماعات. بالإضافة إلى كتائب أبو العباس تتحرك الأطراف الأخرى المعارضة للإصلاح مثل القوات التي يقودها طارق صالح، بحرية نسبية في الأراضي التي يسيطر عليها اللواء ٣٥ مدرع[11]. كون الحمادي كان شخصية معتدلة قوية في تعز، فقد تركت وفاته الكثير من مناطق جنوب تعز عرضة لمزيد من الأعمال العدائية بين الجماعات المتحالفة مع الإصلاح أو تلك التي تعمل ضد الإصلاح، خاصة وأن العديد من السكان المحليين يتهمون الإصلاح وعلي محسن بتدبير اغتيال الحمادي.

[11] لمعرفة المزيد عن الديناميكيات بين الإصلاح والجهات المسلحة الأخرى، لا سيما في جنوب تعز، انظر: ماجد سلطان وأحمد الشرجي. "التأثيرات المتتالية من جنوب اليمن تهدد الاستقرار في تعز". المركز اليمني لقياس الراي العام. ٩ سبتمبر ٢٠١٩م. https://www.yemenpolling.org/ripple-effects-from-yemens-south-threaten-stability-in-taiz/

2-3-1 البعد الإقليمي

عندما طردت المقاومة المدعومة من التحالف والقوات العسكرية اليمنية تحالف أنصار الله وصالح خارج عدن والمناطق المحيطة بها في يوليو ٢٠١٥م لم يستمر بعد ذلك تقديم الدعم للمقاتلين في تعز. ومنذ ذلك الحين ينظر العديد من المحللين اليمنيين إلى الإمارات العربية المتحدة بصفتها الدولة العضو القيادية النشيطة في تعز على أنها تسعى لتحقيق هدفين واضحين: الأول تحجيم حزب الإصلاح، والثاني التقدم عسكريًا ضد أنصار الله على طول الساحل إلى الحديدة. لم تمارس المملكة العربية السعودية استراتيجية واضحة أو تمويلًا كبيرًا للجهات الفاعلة في تعز فيما عدا الهيكل العسكري الرسمي.

ثم قامت الإمارات بتوجيه أموال وأسلحة كبيرة لتوزيعها في تعز من خلال الشيخ السلفي أبو العباس[12]. تقول التقارير أن الإمارات قدمت أيضا مبلغاً قليلاً من الأموال لرئيس الحزب الناصري عبد الله نعمان، ويرجع ذلك جزئيا إلى وجود العديد من أعضاء الحزب في اللواء ٣٥ مدرع تحت قيادة الحمادي. على نطاق أوسع أدى ذلك إلى تعزيز درجة من الشراكة بين مختلف الجهات الفاعلة المعارضة لتوسع الإصلاح، وفي نهاية عام ٢٠١٦ بدأت الإمارات في قيادة عملية عسكرية ضد أنصار الله للدفع في الساحل الغربي إلى مدينة الحديدة الساحلية (انظر الصندوق رقم ٤).

الصندوق رقم ٤: عملية الرمح الذهبي *خلفية عامة*

تم إطلاق عملية الرمح الذهبي في نهاية عام ٢٠١٦م، بهدف استعادة المناطق الساحلية في تعز والتقدم في نهاية المطاف إلى محافظة الحديدة الساحلية لاستعادتها. نجحت العملية في السيطرة على المدينتين الساحليتين في تعز وهما ذباب والمخا واستعادتها من أنصار الله في أوائل عام ٢٠١٧م، ثم أجزاء كبيرة من المناطق الداخلية في موزع ومقبنة أيضًا. عندما انهار تحالف أنصار الله وصالح في ديسمبر ٢٠١٧م دخلت قوات مناهضة لأنصار الله الحديدة لأول مرة. في أبريل ٢٠١٨م ظهر ابن شقيق صالح طارق صالح في غرب تعز بدعم قوي من الإمارات العربية المتحدة قائداً لمجموعة تسمى قوات المقاومة الوطنية اليمنية.

منذ بداية العملية تقود ألوية العمالقة المعارك الميدانية على طول الساحل الغربي في الميدان وهي مجموعة من ثلاثة ألوية عسكرية يقودها سلفيون من محافظة لحج. رسمياً تخضع العملية لقيادة الحكومة ويقودها قائد المنطقة العسكرية الرابعة (التي يقع ضمنها محور تعز)، ولكن في الواقع يُفهم أن هيثم قاسم طاهر، وزير الدفاع السابق في التسعينيات، هو من يتصرف كقائد للقوات اليمنية بحكم الواقع مع إشراف إماراتي على الهجوم. في الحين الذي يعمل طارق صالح بالكامل من خلال الإمارات العربية المتحدة ولا يعترف بشرعية الحكومة اليمنية فإن ألوية العمالقة تعترف بشرعية هادي.

[12] بحسب قائد اللواء ٣٥ مدرع الحمادي الذي وزع الرواتب العسكرية الرسمية لأعضاء كتائب أبو العباس، حتى بعد أن تم تصنيف أبو العباس إرهابياً من قبل الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، واصل العباسي تلقي المزيد من الأموال والأسلحة من الإمارات أكثر مما كان يستلم اللواء ٣٥ بأكمله وهو أكبر لواء في تعز (مقابلة أجراها الكاتب مع الحمادي في ٢٠١٨م).

من خلال دعم تحالف فضفاض من السلفيين الجنوبيين والقوات السودانية (حتى أواخر ٢٠١٩م)، والموالين لصالح في عهد طارق ابن شقيق الرئيس السابق حافظت الإمارات على سيطرتها العملياتية على المناطق الساحلية في تعز. وعرضت السلطة المحلية والجيش في تعز دعم هذا الهجوم، ولكن لم يتم تضمين أي ألوية متمركزة في المحافظة في هذه الجبهة. من المرجح أن الإمارات استبعدت القادة العسكريين من تعز من أجل إبقاء الجبهة تحت سيطرتهم بقوة وتجنب التدخل المحتمل من حزب الإصلاح، بالنظر إلى القاعدة الكبيرة للحزب في المحافظة واستراتيجيته في نشر أعضائها على نطاق واسع في جميع أنحاء الجيش والمقاومة.

يتماشى نمط الدعم الإماراتي في تعز مع استراتيجيتها الواضحة في جميع أنحاء جنوب اليمن، وهي دعم السلفيين المتشددين الذين يعارضون الإسلام السياسي، والانفصاليين الجنوبيين الذين لا ينحازون إلى الحكومة اليمنية، والموالين لعائلة صالح والمؤتمر الشعبي العام. وقد أدى ذلك إلى تحجيم حزب الإصلاح وممارسة السيطرة العملياتية على المقاتلين ذوي الخبرة خارج سلسلة قيادة الحكومة اليمنية.

الجزء الثالث
محاولات التهدئة

ينظر هذا الجزء بالتفصيل في تسعة جهود متميزة لتهدئة الصراع منذ عام ٢٠١٥م، وقد أدت كلاً من تلك الجهود إلى إيصال قضية تهدئة الصراع إلى مستوى صناع القرار في كلا الطرفين، وأعدت جميع المقترحات كتابياً باستثناء واحد منها. شكلت مبادرات أخرى لا حصر لها تهدف إلى التخفيف من حدة الصراع في تعز، وتضمنت تلك المبادرات حملات المناصرة والأشكال التكميلية الأخرى لبناء السلام، جزءًا لا يتجزأ من عملية السلام المحلية في تعز ولكنها خارج نطاق هذه الورقة[13].

تشير نتائج هذا البحث إلى وجود ثلاث جهات فاعلة محلية في الجانب الحكومي تتمتع بسلطة اتخاذ القرار عندما يتعلق الأمر بالمفاوضات حول مدينة تعز: ١) المحافظ (نبيل شمسان منذ يناير ٢٠١٩م، وسبقه أمين محمود وعلي المعمري) ٢) قائد محور تعز (خالد فضل منذ عام ٢٠١٦م، باستثناء معظم عام ٢٠١٩م عندما حل محله سمير الصبري لفترة وجيزة) ٣) حزب الإصلاح (يمثله رسميًا في تعز عبد الحافظ الفقيه). كان الراحل عدنان الحمادي، قائد اللواء ٣٥ مدرع، حتى ديسمبر 2019 يعتبر صانع قرار آخر، وكذلك كان الشيخ أبو العباس قبل مغادرة كتائبه من المدينة. وكان أبرز المسؤولين الذين يمثلون الجانب الحكومي في مختلف الجهود هو عبد الكريم شيبان (في الصورة).

عبد الكريم شيبان هو عضو قديم في حزب الإصلاح وممثل للحزب في البرلمان. ترأس شيبان العديد من لجان التفاوض، بما في ذلك لجنة التنسيق المشتركة، ولجنة المحافظ للتفاوض مع أنصار الله، ومجلس التهدئة المحلي لتعز، مما يجعله المسؤول الحكومي المحلي الرائد المشارك في جهود الوساطة مع أنصار الله. منذ عام ٢٠١٦م. وقد شارك بشكل متكرر مع عضو الحزب الاشتراكي المحلي علي المعمري الأجعر طوال جهود الوساطة هذه.

أما في جانب أنصار الله لا يوجد صانعي قرار محليين يمكن مقارنتهم بمن تم ذكرهم، بل عدد من المسؤولين الرئيسيين النشطين في الحوبان الذين يعملون بشكل وثيق مع القيادة العليا، ومن هؤلاء سليم المغلس الذي تم تعيينه محافظاً في فبراير ٢٠٢٠م، والذي مثل الحوثيين في عدة جولات من المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة، وأحمد المساوى وكيل المحافظة المعين من قبل أنصار الله، وكلاهما عضو في المكتب السياسي لأنصار الله. في جهود الوساطة يستمر تمثيل أنصار الله بمزيج من مسؤولي أنصار الله ومسؤولي المؤتمر الشعبي العام من صنعاء، ومندوبهم الرئيسي منذ عام ٢٠١٨م عضو المؤتمر الشعبي العام أمين البحر (في الصورة).

عمل أمين البحر كمحافظ لمحافظة تعز معين من قبل المجلس السياسي الأعلى بين أكتوبر ٢٠١٨م وفبراير ٢٠٢٠م، وهو عضو في فصيل المؤتمر الشعبي العام الذي يتخذ من صنعاء مقراً له، وهو من منطقة ماوية في تعز وشيخ محلي فيها. عمل سابقًا كمدير أمن عدن. يمتلك البحر تأثير ضئيل في تعز بالنظر إلى أن معظم مؤسسات الدولة تقع في المدينة التي تسيطر عليها الحكومة وأن سلطة اتخاذ القرار يمتلكها أنصار الله. على الرغم من ذلك شارك البحر بشكل مباشر في العديد من جهود تخفيف التصعيد كان فيها البحر الوجه العلني لمشاركة أنصار الله فيها.

[13] على سبيل المثال إحدى المبادرات المستمرة منذ عدة سنوات هي "نساء تعز من أجل الحياة"، والتي تتألف من ثماني نساء في تعز نظمن حملات للمناصرة وعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين المشاركين في جهود التهدئة، ولفت الانتباه على نطاق أوسع إلى التداعيات الناتجة عن حصار المدنيين. https://www.facebook.com/TaizWomen/

1-3 وساطة التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية

سبتمبر 2019م - حتى الآن

في أواخر عام ٢٠١٩م أطلق التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية جهودًا لتهدئة الصراع في تعز، مع التركيز بشكل خاص على فتح الطرق الداخلة إلى المدينة والخارجة منها. التحالف المدني هو تحالف واسع تم تشكيله في عام ٢٠١٥م ويتألف من نقابات مختلفة، بما في ذلك النقابات العمالية، واتحادات المرأة، واتحادات الغرفة التجارية، بالإضافة إلى قادة المجتمع المدني وشخصيات عامة بارزة أخرى. مقر أعضائها الرئيسي يقع في صنعاء، وتعتبر هيئة مستقلة توفر منصة لليمنيين لمناقشة وإيجاد حلولهم الخاصة للقضايا المتعلقة بالنزاع. من خلال أمانته الصغيرة عمل التحالف المدني على التوسط في العديد من القضايا، بما في ذلك إعادة بناء أبراج الكهرباء في مناطق الخطوط الأمامية للقتال مثل خط مأرب - صنعاء، وفتح الطرق، وتوزيع المعاشات التقاعدية للمتقاعدين.

بدأ التحالف المدني في التحدث بانتظام إلى المسؤولين من الجانبين حول فتح الطريق في تعز في سبتمبر ٢٠١٩م. وفي نهاية أكتوبر، سافر كلاً من الدكتور حمود العودي رئيس التحالف المدني وعبد الرحمن العلفي الأمين العام من صنعاء إلى منطقة الحوبان التي يسيطر عليها أنصار الله ومن ثم مدينة تعز التي تسيطر عليها الحكومة.

الشكل البياني رقم 8: يشير شيبان (يسار الوسط) والعودي (يمين الوسط) أثناء مناقشة الوصول إلى الطرق في مدينة تعز، أكتوبر ٢٠١٩م.

في مدينة تعز التقى ممثلو التحالف المدني في ٣١ أكتوبر مع عبد الكريم شيبان، رئيس الوفد الحكومي للجهود التي تقودها الأمم المتحدة بشأن تعز النابعة من اعلان تفاهمات حول تعز الذي تم التوصل إليه في السويد (انظر القسم ٣-٢)، وزاروا مواقع متعددة من تلك الطرق الرئيسية المغلقة وناقشوا إجراءات رفع الحواجز الخرسانية ونزع المظاهر المسلحة من تلك الطرق[14].

وعقب الاجتماع أعرب قادة التحالف المدني عن تفاؤلهم بأن الطريق الشرقي (الحوبان) والطريق الغربي (المطار القديم) سيفتتحان في المولد النبوي بعد ذلك بأسبوع أي في أوائل نوفمبر. مر هذا التاريخ دون إحراز أي تقدم، ولكن استمرت الاجتماعات الفردية مع ممثلي كل طرف من الأطراف المتحاربة وتم تقديم اقتراح غير مؤرخ (الملحق الأول). في بداية عام ٢٠٢٠م واصل التحالف المدني السعي لتوقيع الطرفين المتحاربين على مسودة الاتفاقية.

[14] بحسب ما نشره العودي على صفحته الشخصية في الفيسبوك:
https://www.facebook.com/permalink.php؟story_fbid=602473920561723&id=100023973621965

ينص الاقتراح على فتح الطرق التالية (انظر الشكل رقم ٩): الطريق الشمالي، من مفرق الذكرة إلى بير باشا هو لنقل البضائع عبر الشاحنات والمركبات المتوسطة الحجم، في حين يستخدم الطريق الذي يمر عبر الحوبان إلى حي الجحملية لسيارات الركاب العادية.

الشكل البياني 9 : المواقع المحددة في مقترح التحالف المدني، نهاية ٢٠١٩م

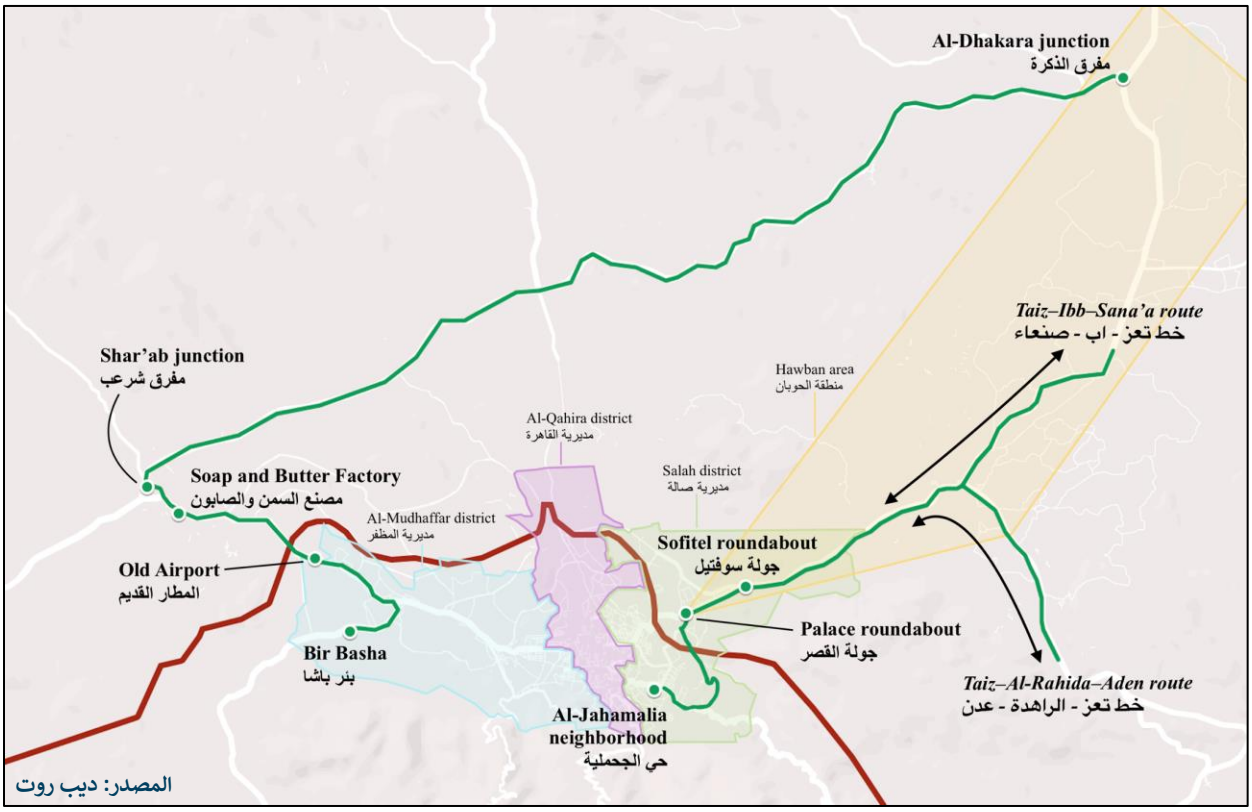

وبحسب أحد أعضاء التحالف المدني الذين عملوا بشكل مباشر على المقترح والتقوا بمسؤولين في كل من صنعاء ومدينة تعز، فإن أنصار الله هم من حددوا الطريق عبر الحوبان المذكور في المقترح، ووافق الجانب الحكومي على تضمينها في مسودة الاتفاقية. لم يتم ذكر هذا الطريق على وجه التحديد في أي مقترحات سابقة. من وجهة نظر أحد الوسطاء، فإن هذا الطريق سوف يهدئ مخاوف أنصار الله من احتمال قيام الحكومة بتقدم عسكري على طول الطريق المفتوح في المستقبل.

يوضح (الشكل رقم ١٠) الأسباب الرئيسية لذلك، وهي سيطرة أنصار الله على تبة السلال والتي توصف بدقة أكبر بأنها حافة سلسلة جبلية، وتوفر ميزة ممتازة وهي منطقة تطل على معظم الطرق المقترحة، وعلاوة على ذلك فإن جزء الطريق الذي تطل التبة عليه ضيق وطويلة ومتعرجة نسبيًا. في الوقت نفسه سيظل أقصر طريق مباشر إلى وسط المدينة والذي كان الأكثر ذكراً واستهدافًا في جهود التهدئة السابقة مغلقًا عند نقطة الاختناق الحاسمة بين القصر الجمهوري ومقر قوات الأمن الخاصة. هذا الامتداد الحيوي للطريق مليء بالألغام ويمكن أن يبقى مليئاً بالمظاهر العسكرية حتى إن تم فتح الطريق المقترح في اقتراح التحالف المدني.

الشكل البياني 10 : المواقع الاستراتيجية ذات الصلة في مقترح التحالف المدني

يبني هذا المقترح بشكل خاص وجهود الوساطة للتحالف المدني بشكل عام على التقدم المحرز في العديد من الجهود الرئيسية الأخرى التي تم استعراضها في القسم المتبقي من الجزء الثالث، وكان أعضاء وفود الأطراف المتحاربة المكونة من ثلاثة أشخاص والمذكورة في المقترح هم نفس الأعضاء الذين تم ترشيحهم رسميًا للقسم الخاص بتعز من اتفاقية ستوكهولم (القسم ٣-٢). وقد أدى ذلك إلى جعل تلك الوساطة محلية فاعلة مع بقائها شرعية في أعين الحكومة وأنصار الله، وتجنب استبدال اتفاقية ستوكهولم بالكامل أو الاعتراض عليها وهي الاتفاقية التي لا تزال مستمرة من الناحية الفنية.

علاوة على ذلك يشير المقترح صراحةً إلى اتفاق الحوبان (٣-٦) لشهر أبريل ٢٠١٦م (٣-٦)، وشارك واحد أو أكثر من الأفراد المذكورين مباشرةً في كلاً من: اللجنة الاجتماعية للسلام (٣-٧)، واتفاقيات ظهران الجنوب والحوبان في ٢٠١٦م (٣-٦)، واللجنة المحلية للتفاوض مع أنصار الله (٣-٤)، ومقترح المحافظ المعين من قبل أنصار الله (٣-٣).

2-3 مشاورات السويد واعلان تفاهمات حول تعز

ديسمبر ٢٠١٨م - حتى الآن (غير نشطة حالياً)

قدم مكتب المبعوث الخاص ما مجموعة أربع مقترحات بشأن تعز خلال مشاورات السويد التي عقدت في ديسمبر ٢٠١٨م، واستناداً إلى المناقشات مع الأفراد المطلعين على الإجراءات، دعا المقترح الأول أولاً إلى الحد من الأعمال العدائية بناء على اتفاقية ظهران الجنوب في ١٠ أبريل وثانياً فتح الطرق الرئيسية لمدينة تعز. كان هذا الاقتراح واسع النطاق ومُصمم ليعدل عبر مساهمات وفود التفاوض. ثم تم تقديم مقترح ثانٍ تضمن من بين أشياء أخرى مطالبة أنصار الله بوقف شامل لإطلاق النار على مستوى المحافظة، وقد رفض الوفد الحكومي هذا المقترح.

المقترح الثاني (الملحق الثاني) الذي قدمته الأمم المتحدة، والذي شارك فيه ممثلو الطرفين المتحاربين، ينص كخطوة أولى على وقف كامل لإطلاق النار ووقف أي تصعيد على جميع الجبهات في المحافظة. وتقترح بعد ذلك فتح الطرق المحددة في الشكل رقم ١١، وفقًا لمنهج تدريجي، حيث يتم إطلاق المرحلة الأولى بعد أسبوعين من سريان وقف إطلاق النار، وتشمل افتتاح مطار تعز (الذي يخضع حاليًا لسيطرة أنصار الله في منطقة الحوبان)، من ثم تتبع المرحلة الثانية بعد شهر واحد من سريان وقف إطلاق النار.

الشكل البياني 11 : الطرق المذكورة في المقترح الثاني من الأمم المتحدة

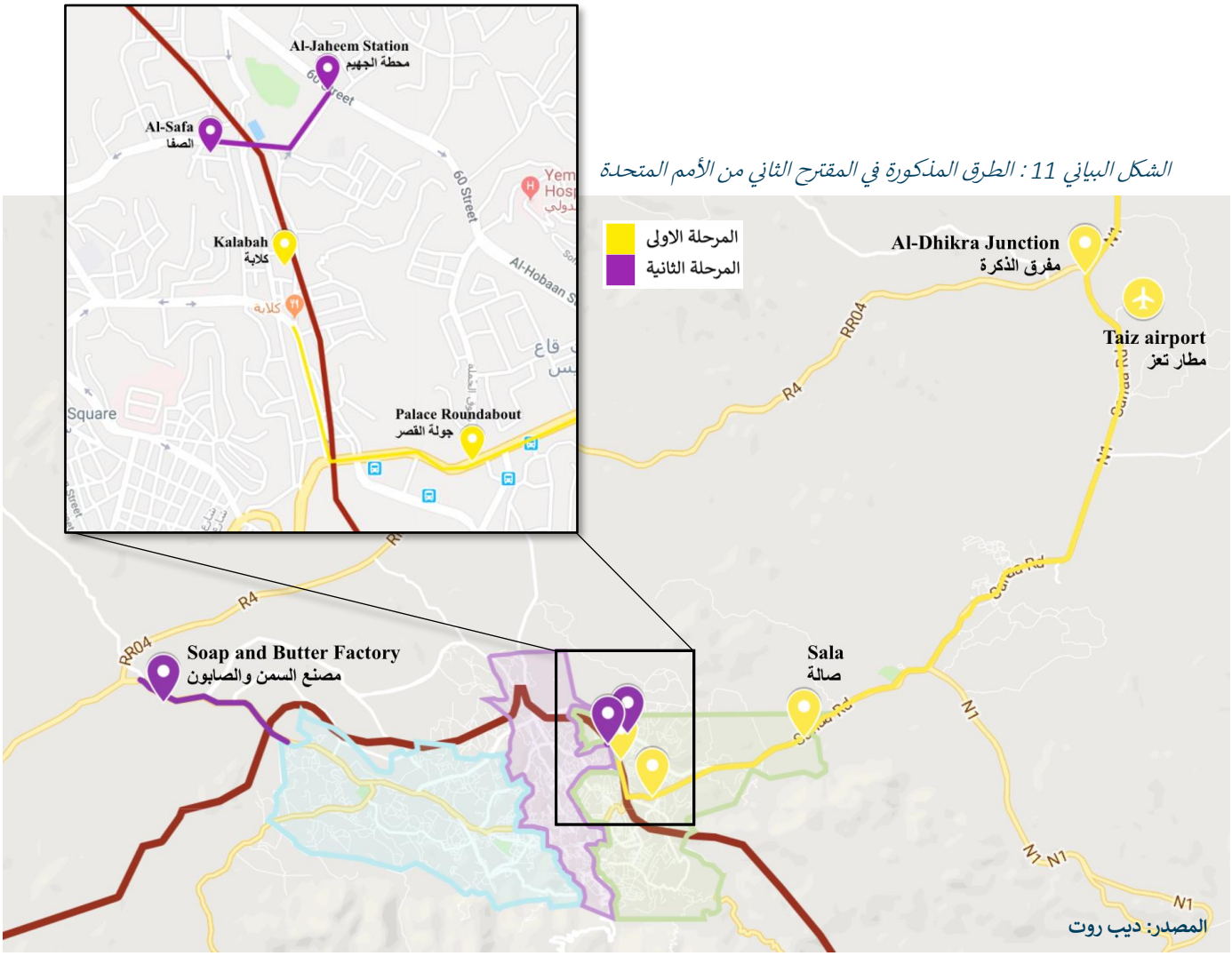

ثم قُدم مقترح ثالث أكثر بساطة (الملحق الثالث)، وهو مشابه للوثيقة النهائية التي تم التوقيع عليها في نهاية المطاف. في حين أن المقترح الثالث المرفوض دعا إلى تشكيل لجنة مشتركة للتهدئة من شأنها تحديد النطاق الجغرافي للتهدئة وكيفية فتح الطرق، فإن الاتفاق النهائي ينص فقط على تشكيل لجنة مشتركة. تم الإعلان عن اعلان تفاهمات حول تعز[15] في ختام مشاورات السويد باعتباره أحد المكونات الثلاثة لاتفاق ستوكهولم[16]، وكان نصة كالتالي:

اتفق الطرفان على التالي:

1- تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين تضم ممثلين من المجتمع المدني و بمشاركة الأمم المتحدة.

2- يسمي الطرفان ممثليهما في اللجنة المشتركة و يتم تسليم الأسماء إلى مكتب المبعوث الاممي للأمم المتحدة في موعد لا يتعدى أسبوع من تاريخ انتهاء مشاورات السويد.

3- تحدد الأمم المتحدة موعد و مكان الاجتماع الاول للجنة المشتركة.

4- تقوم اللجنة المشتركة بتحديد صلاحتها و آلية عملها .

5- تقدم اللجنة المشتركة تقريرا عن سير اعمالها الي الاجتماع التشاوري القادم

لم يتضمن اعلان تفاهمات حول تعز أي أحكام بشأن خفض الاعمال القتالية، ووافقت الأطراف المتحاربة فقط على ترشيح ممثلين لتشكيل لجنة مشتركة، أصبحت تعرف باسم لجنة التنسيق المشتركة لمحافظة تعز. قدم أنصار الله ثلاثة أسماء إلى الأمم المتحدة، ثم قامت الحكومة بتقديم ثلاثة أسماء أيضاً (انظر الجدول أدناه). والجدير بالذكر أنه لم يتم تضمين أي جهات فاعلة من المجتمع المدني في لجنة التنسيق المشتركة، على الرغم من أن هذا منصوص عليه صراحة في اعلان التفاهمات.

أعضاء لجنة التنسيق المشتركة (JCC) في تعز	
الاسم	**الوصف**
وفد أنصار الله	
أمين البحر	محافظ تعز المعين من قبل أنصار الله (حتى فبراير ٢٠٢٠م)
أحمد أمين المساوى	مدير عام هيئة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لأنصار الله
العميد الركن أحمد يحيى شرويد	قائد أنصار الله
وفد الحكومة	
عبد الكريم شيبان	عضو برلمان إصلاحي والرئيس السابق لمجلس التهدئة المحلي
علي محمد الأجعر	شخصية من الحزب الاشتراكي
محمد عبد الله ابراهيم المحمودي	مستقل سياسياً، مدير الأمن في تعز سابقاً

الخطط الأولية لعقد اجتماعات في مدينة تعز والحوبان بين الوفدين ومسؤولي الأمم المتحدة، والتي كان من المتوقع أن تؤدي إلى تشكيل لجان فرعية عسكرية ومدنية، فشلت في يناير ٢٠١٩م. وقد عقدت الأمم المتحدة مشاورات مستمرة مع الوفود بشكل منفرد ولكن وحتى بداية عام ٢٠٢٠م لم يلتقي الوفدين معاً بعد. في حين أن هذا الجهد لا يزال مستمراً من الناحية الفنية إلا أن مبادرة التحالف المدني تبعتها.

[15] اعلان تفاهمات حول تعز: https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/ln_tfhmt_hwl_tz_2.pdf
[16] اتفاق ستوكهولم، https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/lns_lkml_ltfq_stwkhwlm.pdf

3-3 مقترح المحافظ المعين من أنصار الله
ديسمبر ٢٠١٨م

أرسل محافظ تعز المعين من قبل أنصار الله وعضو المؤتمر الشعبي العام أمين البحر مقترحاً (الملحق الرابع) إلى لجنة التفاوض المحلية الممثلة للحكومة (انظر القسم ٢-٤)، وفقًا لعضو في تلك اللجنة، والذي قدم نسخة من المقترح إلى مؤسسة ديب روت، بأنه تم إرسال المقترح في ديسمبر قبل أيام فقط من بدء مشاورات السويد، ولم يتم التفاوض عليه بشكل مباشر أبدًا.

يقترح أنصار الله في هذا المقترح فتح الطريقين التاليين (تمت إعادة صياغة المقترح):

- فتح الطريق من جولة السوفتل إلى جولة القصر وصولاً إلى زيد الموشكي لجميع المدنيين والبضائع غير العسكرية لدخول المدينة والخروج منها.
- افتتاح منطقة الدخول والخروج من مدينة تعز عبر مديرية صالة عبر منطقة الصرمين إلى عبدان والوصول إلى منطقة دمنة خدير.

في خطوات لاحقة تحدد الاتفاقية تبادلاً محليًا للأسرى وتذكر أنه يجب على الطرفين العمل من أجل فتح جميع الطرق المؤدية الداخلة الى مدينة تعز والخارجة منها.

الشكل البياني 12 : مقترح محافظ تعز المعين من قبل أنصار الله، ديسمبر ٢٠١٨م

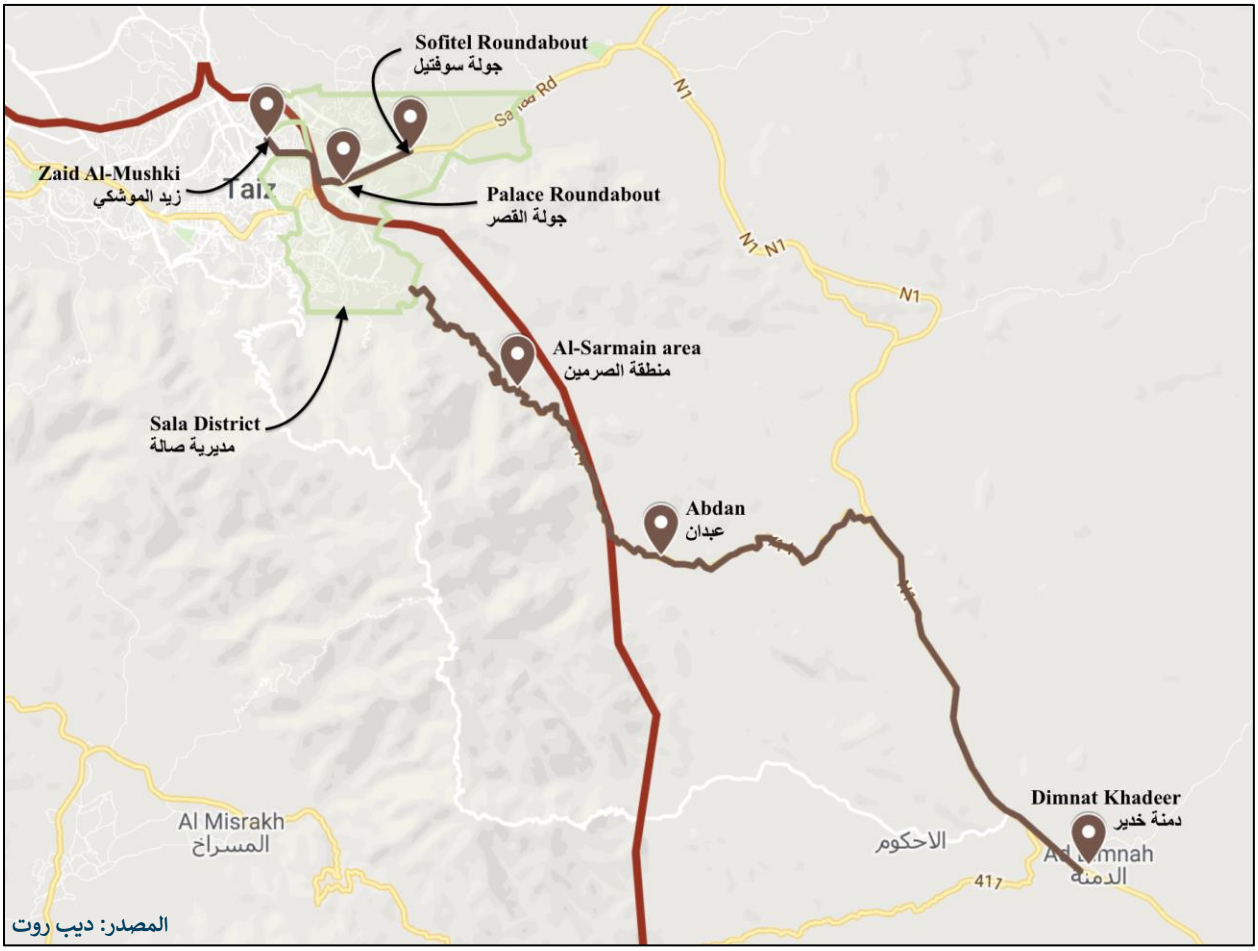

المصدر: ديب روت

4-3 اللجنة المحلية للتفاوض مع أنصار الله

أغسطس ٢٠١٨م - ديسمبر ٢٠١٨م

في بداية أغسطس ٢٠١٨م شكل المحافظ أمين محمود لجنة للتفاوض مع أنصار الله لفتح الطريق، ووفقًا لقرار المحافظ (الملحق الخامس)، كُلِّفت اللجنة بفتح الطرق وتسهيل حركة المدنيين وتدفق الإمدادات الإنسانية إلى محافظة تعز، وليس بالضرورة السعي إلى وقف الأعمال العدائية أو التوصل إلى اتفاق سلام أوسع. كان من المفترض أن يمر كل شيء يتعلق بالوصول إلى الطريق، ومحاولات وقف إطلاق النار التي ستفتح شبكة الطرق من خلال هذه اللجنة التي نسقت مع المحافظ.

ويترأس اللجنة، التي تتألف في الأصل من ثمانية أعضاء، عبد الكريم شيبان، الذي مثل الوفد الحكومي في مجلس التهدئة المحلي خلال مشاورات أبريل ٢٠١٦م في ظهران الجنوب والحوبان. بالإضافة إلى إشراك كبار المسؤولين المحليين المشاركين في الوصول إلى الطرق وتبادل الأسرى والشؤون العسكرية، ضمت اللجنة أيضًا العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأكثر من 30 في المائة من التمثيل للمرأة.

بعد عقد عدة اجتماعات داخلية في تعز ومتابعة الجهود السابقة التي توقفت، أرسلت لجنة المحافظ في أكتوبر ٢٠١٨م اقتراحًا جديدًا من أنصار الله (الملحق السادس) للتهدئة والحد من التصعيد. اقترحت اللجنة فتح عدة طرق يعقبها تبادل للأسرى. الجزء من الاقتراح الذي يناقش الوصول إلى الطرق يقرأ على النحو التالي وتبينه الألوان كما هي في الخريطة في الشكل رقم ١٣:

1. فتح الطريق المؤدي إلى مدينة تعز عبر طريق الراهدة - عدن وطريق تعز - إب - صنعاء من طريق الحوبان[17].

2. الخروج من مدينة تعز أو الدخول إليها من طريق الحوبان الذي يمر عبر جولة الفندق (جولة السوفتل) مروراً بجولة القصر [الجمهوري] للتنفيذ عبر عقبة منيف إلى حوض الأشراف.

   أو من جولة الفندق (جولة السوفتل) إلى جولة القصر إلى مستشفى الحياة إلى زيد الموشكي.

   أو من جولة الفندق (جولة السوفتل) عبر محطة الجهيم إلى مسجد الصفا[18] إلى زيد الموشكي.

لم يجب أنصار الله صراحةً على المقترح وفقًا لعضو في اللجنة ساعد في صياغته، على الرغم من أن مقترح أمين البحر الذي أرسل إلى اللجنة بعد أقل من شهرين كان نوعاً ما ردًا على هذا المقترح. نتيجة للمفاوضات حول تعز بين الوفود الوطنية في مشاورات السويد في ديسمبر ٢٠١٨م تم تشكيل لجنة التنسيق المشترك، ولكن تم تهميش هذه اللجنة المحلية ولم تجتمع مرة أخرى.

[17] لغرض رسم هذا المخطط، يتم عرض "طريق الحوبان" كمدخل / مخرج نقطة تفتيش فقط عبر منطقة حوبان إلى منطقة صالة، لأن كل طريق يتفرع منه يحتوي على معرفات أكثر تحديدًا.

[18] تشير الاتفاقية فقط إلى "صفا". وأكد عضو في لجنة المحافظ لمؤسسة ديب روت أن موقع مسجد الصفا المخطط له صحيح. يوجد مسجد آخر يحمل نفس الاسم بالقرب من جولة السوفتل

الشكل البياني 13 : مقترح أكتوبر ٢٠١٨ م من قبل لجنة التفاوض مع أنصار الله

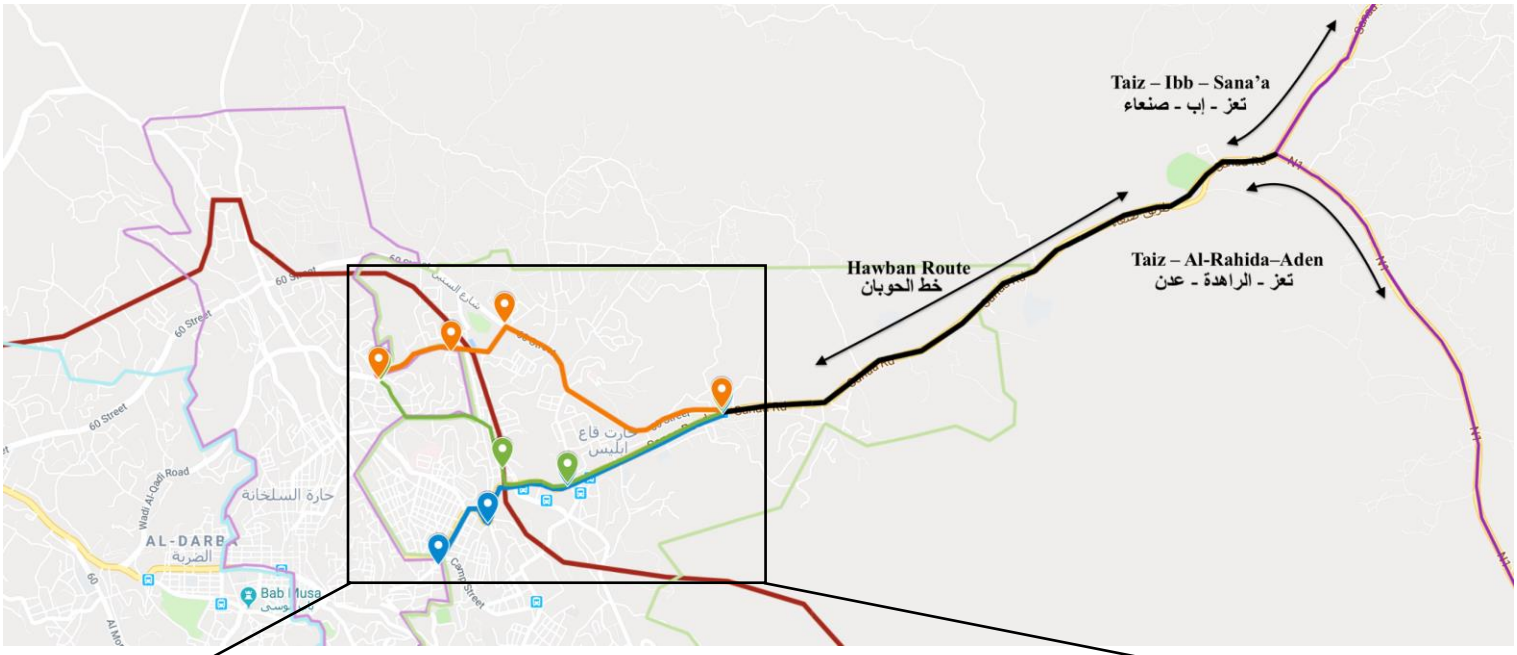

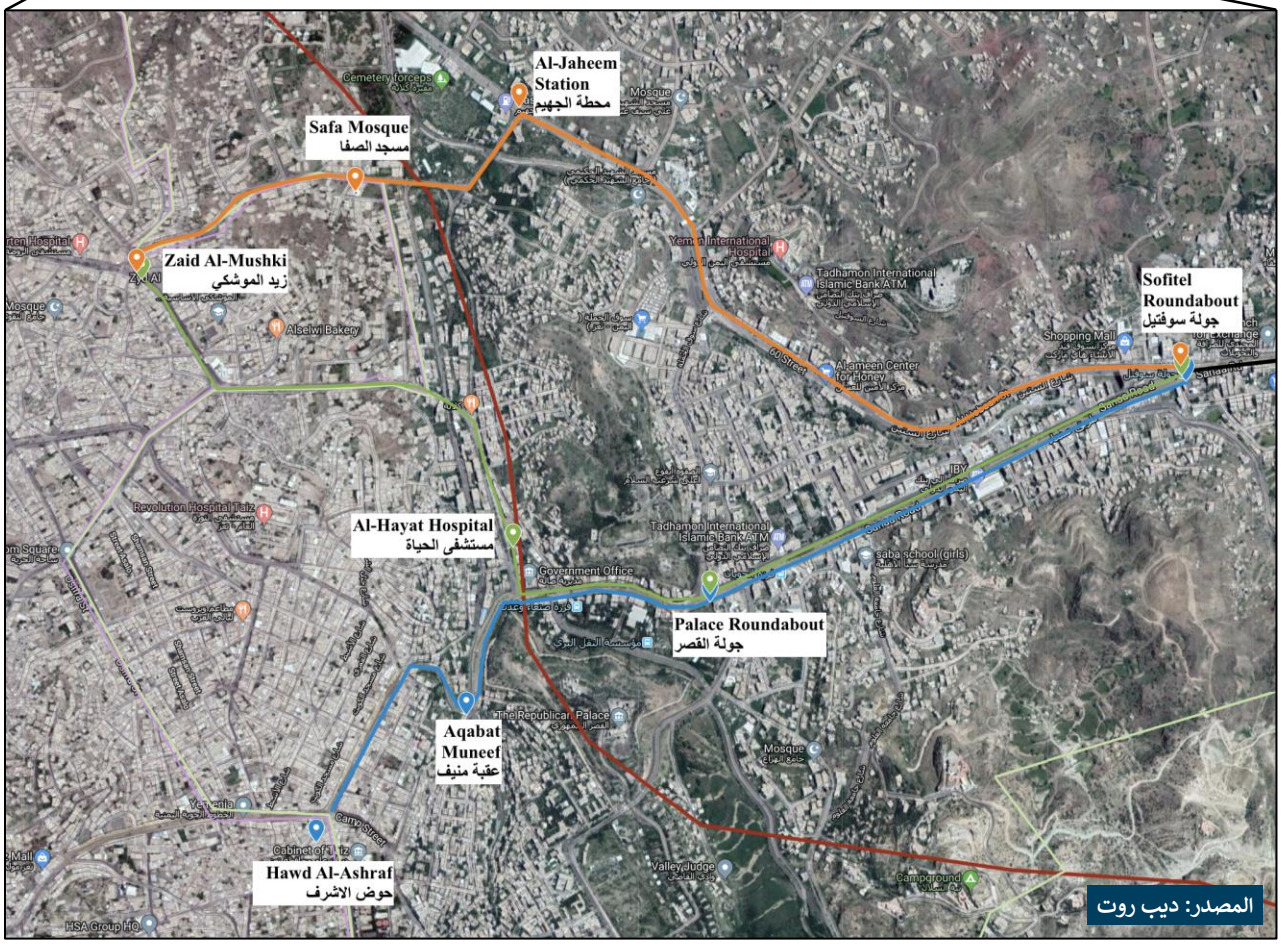

المصدر: ديب روت

5-3 رسالة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة

مارس ٢٠١٨م

في خطاب (الملحق السابع) بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٨م كتب المحافظ أمين محمود وقائد محور تعز خالد فضل إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) قائلين إنه ليس لديهم اعتراض على فتح ثلاثة ممرات للوصول الإنساني وحركة المدنيين، وحددوا المواقع التالية، التي تم ترقيمها ورسم خرائطها في الشكل رقم ١٤ في الصفحة التالية:

١. السمن والصابون - المطار القديم.
٢. جولة القصر – فرزة صنعاء – كلابة.
٣. محطة الجهيم – الصفا.

وفقًا لمصدر في تعز له اتصال مباشر مع المحافظ بشأن قضية الوصول إلى الطرق الإنسانية، كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة هو الذي اتصل أولاً بالسلطات المحلية بهذه الفكرة، والرسالة المذكورة أعلاه هي استجابة لاقتراحهم، ولم يرد أنصار الله على الاقتراح قط.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يواصل فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة جهوده لفتح طريق للوصول إلى المدينة ومنها، ففي عام ٢٠١٦م أشرف ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جورج خوري على توقيع وثيقة (الملحق الثامن) بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٦م، تنص على نية الأطراف المتحاربة العمل على وقف إطلاق النار وتسهيل تدفق المساعدات الإنسانية. في الشهر التالي أي في يوليو ٢٠١٦م دعا منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية جيمي ماكغولدريك إلى وقف إطلاق النار في تعز[19] تحديدًا. وقال لأخبار الأمم المتحدة في ذلك الوقت "لقد عملنا لبعض الوقت مع المجموعات (الأطراف المتحاربة) هنا في محاولة للتوصل إلى اتفاق وصول إنساني واسع لكل من محافظة تعز ومحافظة إب بأكملها"[20].

[19] رويترز. "الأمم المتحدة تدعو إلى هدنة إنسانية في محافظة تعز اليمنية "، ٢٧ يوليو ٢٠١٦م.
https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-taiz-idUSKCN107195

[20] أخبار الأمم المتحدة (يو إن نيوز). "" اتفاق مبدئي "نحو" وقف إنساني " للقتال من أجل تعز، ٢٧ يوليو ٢٠١٦م.
https://news.un.org/en/audio/2016/07/615512

الشكل البياني 14 : المواقع المذكورة في خطاب مارس ٢٠١٨ لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

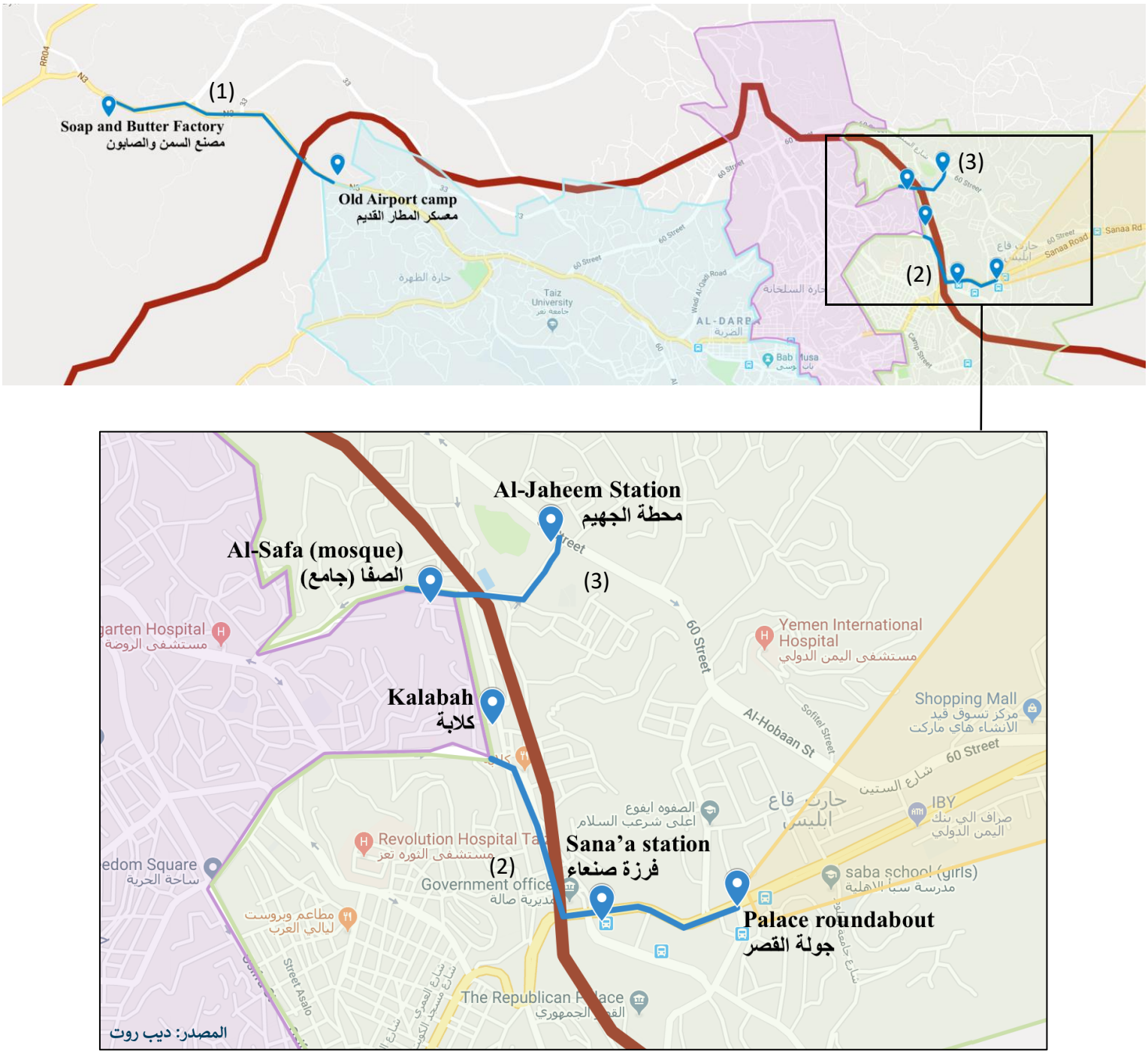

6-3 مجلس التهدئة المحلي في ظهران الجنوب والحوبان

أبريل ٢٠١٦م، أهمية مستمرة

في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ خلال محادثات السلام التي قادها مكتب المبعوث الخاص في سويسرا أنشئت لجنة التهدئة والتنسيق من أجل الإشراف على وقف إطلاق النار ومنع المزيد من الاشتباكات[21]. شكلت لجنة التهدئة والتنسيق كهيئة مشتركة على المستوى الوطني، مقرها في ظهران الجنوب، المملكة العربية السعودية تحت رعاية الأمم المتحدة. في ١٠ أبريل ٢٠١٦م، تم تأسيس مجالس التهدئة المحلية للعمل في إطار لجنة التهدئة والتنسيق وتقديم تقرير عنها إلى اللجنة. وتم تشكيل لجان التفاوض على فتح الطرق، والتي تتألف من مسؤولين محليين، في ست محافظات هي: الجوف وشبوة والضالع والبيضاء ومأرب وتعز[22].

ووقع كل مجلس من مجالس التهدئة المحلية اتفاقاً خاصاً بها (الملحق التاسع) في نفس اليوم في ١٠ أبريل، احتوت جميعها على نفس الصياغة وصادق عليها نفس الممثل السعودي. كان هذا اتفاقًا عامًا تم استخدامه لتحديد الإطار العام بين الطرفين المتحاربين، وتناول ثلاث مجالات رئيسية: إطلاق سراح المعتقلين، وقف إطلاق النار، وفتح الطرق. تم تشكيل ثلاث لجان: لجنة عسكرية لمعالجة وقف إطلاق النار، ولجنة خاصة لمعالجة ملف تبادل الأسرى، ولجنة مدنية للتركيز على قضية الوصول إلى الطرق.

ثم وقع ممثلو مجلس التهدئة المحلي في تعز اتفاقية ملحقة في منطقة الحوبان في تعز في الأسبوع التالي بتأريخ ١٦ أبريل، ويعتمد اتفاق الحوبان (الملحق العاشر) على اتفاقية ١٠ أبريل ويقدم تفاصيل عملية التنفيذ. وافق الطرفان على وقف إطلاق النار في اليوم نفسه الساعة ٣ عصراً، من أجل فتح جميع الطرق، بما في ذلك مدخل الحوبان الرئيسي المستخدم في العبور من وإلى عدن وصنعاء، وكذلك الطريق الغربي إلى الحديدة، وحرية الحركة لجميع السلع والأشخاص المدنيين، وتبادل الأسرى ووقف أي اعتقالات أو احتجازات أخرى.

لم تنفذ الاتفاقية أبداً، وذلك على الأرجح لأنها جاءت في نفس الوقت مع محاولة لوقف إطلاق النار على المستوى الوطني التي تم خرقها على الفور. ومع ذلك فقد اعتبرت مجموعة كبيرة من الأطراف ذات العلاقة اتفاقي ١٠ و١٦ أبريل اتفاقيات شرعية وتم وضعها مرارًا وتكرارًا كأساس لمحاولات تهدئة لاحقة. على سبيل المثال في يوليو ٢٠١٦م أصدر مجلس مقاومة تعز الموالي للحكومة بيانًا صحفيًا (الملحق الحادي عشر) يفيد بأن أي وقف لإطلاق النار و / أو جهد للوصول إلى الطرق وفتحها في المستقبل يجب أن يستخدم اتفاق ظهران الجنوب والحوبان كأساس له (كما نص على أن المقاومة فعلت كل ما في وسعها لتطبيق وقف إطلاق النار لكن أنصار الله هم من خالفوا الاتفاق).

---

[21] https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_pv_7672.pdf

[22] ضم ممثلو الحكومة في تعز، من بين آخرين، برلماني حزب الإصلاح عبد الكريم شيبان وعضو الحزب الاشتراكي علي العجار. وكان من بين نظرائهم الشخصية البارزة في المؤتمر الشعبي العام عبد الولي الجباري وعضوي أنصار الله محمد عبد الله نايف وزكريا المطاع.

7-3 اللجنة المجتمعية للسلام

٢٠١٦م إلى منتصف ٢٠١٧م

غالبًا ما يشار إليها ببساطة باسم اللجنة المجتمعية، كانت هذه اللجنة، التي تتألف من مجموعة من الشخصيات الفاعلة في المشهد اليمني وتنحدر من تعز، بشكل رئيسي عازمة على تعزيز جهود التهدئة محليًا، وركزت تلك الشخصيات جهودها على التفاوض بين تحالف أنصار الله وصالح والمعسكرات الحكومية. على الرغم من أن جهود اللجنة لم تحقق نتائج ملموسة، فقد اعتبرت محايدة وشاملة نسبياً، وتمكنت من تقديم العديد من المقترحات الواقعية وحشد الدعم لها بعد مشاورات مع المطلعين في الداخل.

تضمنت اللجنة المجتمعية شخصيات بارزة من مختلف الأحزاب السياسية بالإضافة إلى العديد من السكان المحليين المستقلين، ولكنها مدفوعة إلى حد كبير من قبل كبار أعضاء المؤتمر الشعبي العام من تعز مع ولاءات متفاوتة على المستوى الوطني. وترأس اللجنة سلطان البركاني، أحد مساعدي الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ورئيس كتلته البرلمانية، وتضم أيضاً كبار المسؤولين في المؤتمر الشعبي العام مثل المستشار الرئاسي رشاد العليمي والمحافظ السابق تعز حمود الصوفي. كما تم ضم كبار قادة الإصلاح والناصريين والاشتراكيين (للحصول على قائمة كاملة بالأعضاء انظر الملحق الثاني عشر).

في أحد مقترحات اللجنة المجتمعية (الملحق الثالث عشر) اقترحت اللجنة فتح طريقين محددين في محيط مدينة تعز ونصت على ما يلي:

1-1. الاتفاق على أن يكون الممر الغربي "عصيفرة" ممرًا إنسانيًا ومنفذاً لدخول المدنيين والمواد الغذائية والسلع والمساعدات الإنسانية.

2-1. الاتفاق على أن يكون مدخل "السوفتل كلابه" ممرًا إنسانيًا ومنفذاً لخروج المدنيين والمواد الغذائية والسلع والمساعدات الإنسانية.

الشكل البياني 15 : المواقع المذكورة في مقترح اللجنة المجتمعية للسلام

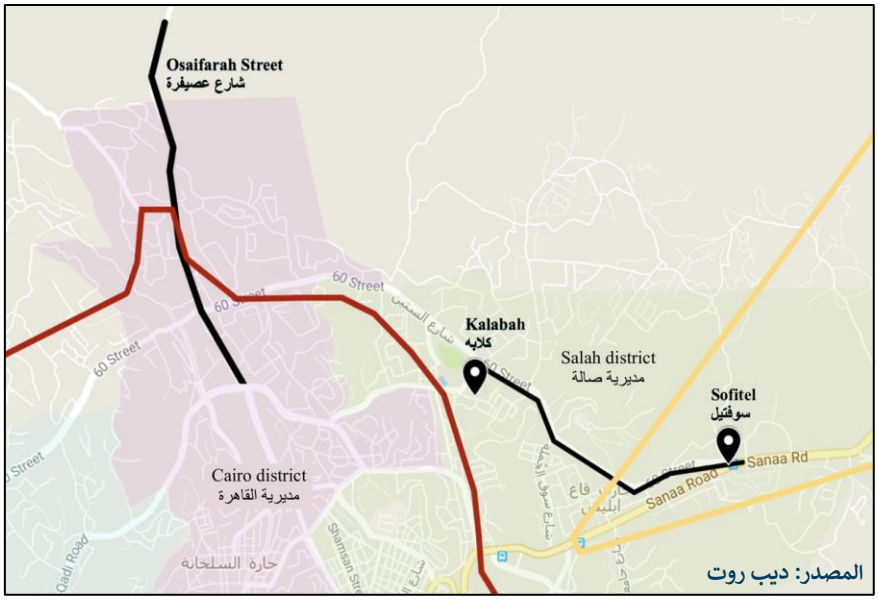

وحاولت اللجنة المجتمعية أيضًا فتح الطرق وإقرار وقف إطلاق النار على نطاق أوسع، فعلى سبيل المثال طالب مقترح آخر (الملحق الرابع عشر) ببدء سريان وقف إطلاق النار في ٢ أغسطس ٢٠١٦م على جميع الجبهات في تعز، وحدد الخطوات لفتح جميع الطرق من وإلى المحافظة وبين وداخل جميع المناطق.

بدأت اللجنة المجتمعية جهودها في عام ٢٠١٦م وتوقفت حوالي منتصف عام ٢٠١٧م. لم يتم حل اللجنة رسميًا، ولكنها أصبحت غير نشطة منذ ذلك الحين. قد يكون هذا مرتبطًا بانهيار العلاقات بين أنصار الله وصالح خلال صيف ٢٠١٧م لكن الأسباب غير واضحة. قاد الشيخ سلطان البركاني هذا الجهد من الخارج حيث بقي متحالفًا مع حزب المؤتمر الشعبي العام التابع لصالح لكنه معارض لأنصار الله.

وعلى الرغم من أن مقترحات اللجنة لم تنفذ، فقد كان أعضاؤها على اتصال مع جميع الأطراف واستمروا في المساهمة بنشاط في الجهود الأخرى. فعلى سبيل المثال تنص رسالة ٩ مايو ٢٠١٧م (الملحق الخامس عشر) من رئيس مجلس المقاومة حمود المخلافي موجهة إلى البركاني واللجنة المجتمعية للسلام على إن المقاومة ستنفذ وقفًا لإطلاق النار وفقًا لما تقرر في اتفاق ظهران الجنوب والحوبان (أنظر القسم ٣-٦)، وينص على أنه "يجب على اللجنة المجتمعية أن تتخذ موقفًا واضحًا وصريحاً في حالة لم يوافق الطرف الآخر (على التنفيذ)".

وفي رسالة أخرى (الملحق السادس عشر) بتاريخ يوليو ٢٠١٧م من سلطان البركاني إلى مجلس المقاومة، قال رئيس اللجنة المجتمعية إن أنصار الله وافقوا على فتح طريق الزيلعي الواقع إلى الغرب خارج المدينة. ومع ذلك لم ينفذ ذلك أبدًا. وبحسب مصدر يعمل في مكتب المحافظ آنذاك أمين محمود، فإن المقترح كان قيد المناقشة أثناء إدارة سلفه المحافظ علي المعمري، ولكن لم يخرج المقترح بشيء ولا يناقش المقترح من قبل الإدارة الحالية.

8-3 مهدي المشاط وحزب الإصلاح

٢٠١٥ م - ٢٠١٦م

قبل توليه رئاسة المجلس السياسي الأعلى وأثناء عمله كمدير لمكتب عبد الملك الحوثي، أرسل مهدي المشاط وسطاء أنصار الله في مناسبات متعددة في ٢٠١٥م و٢٠١٦م للقاء المقاومة في تعز. وبحسب مسؤول رفيع في حزب الإصلاح ضمن المقاومة في تعز، قال أنصار الله في هذه المناسبات إنهم يريدون التحدث إلى حزب الإصلاح مباشرة. ومع ذلك رفض ممثلو الإصلاح مقابلة أنصار الله، قائلين لهم أن يجتمعوا مع السلطة المحلية بدلاً من ذلك. لم يكشف هذا البحث عن أدلة على أي توثيق لهذه الجهود.

ينظر أنصار الله إلى حزب الإصلاح باعتباره القوة المهيمنة في تعز، وربما كانوا يسعون إلى وقف حقيقي أو الحد من الأعمال العدائية. في الوقت نفسه ربما كان أنصار الله يسعون إلى تغذية التصورات العامة بأن الإصلاح هو من يسيطر على المقاومة والسلطة المحلية في تعز. ربما سعى أنصار الله لتقديم حملتهم العسكرية في تعز على أنها حملة ضد الإصلاح أو الإخوان المسلمين وليس ضد سكان تعز وذلك إلى جانب تشجيع المعارضة الداخلية للحزب.

من المرجح أن الإصلاح رفض التفاوض مباشرة مع أنصار الله لأن الحزب سعى إلى الاندماج مع المقاومة والسلطة المحلية بدلاً من وضع نفسه كجهة موازية تقوم بوظائف الحكومة. بالتالي فإن أي محادثات مباشرة بين الحزب وأنصار الله ستقوض السلطة المحلية وتحد من قدرتها التفاوضية. علاوة على ذلك من المحتمل أن يكون الحزب قد أدرك أنه سيكون من السهل على المعارضين المحليين اتهامه بإبرام صفقة مع أنصار الله للسيطرة على المحافظة، وأن لقاء أنصار الله سيزيد من تعكير صفو علاقة الحزب بالتحالف العربي. على الرغم من ذلك يزعم العديد من منتقدي الإصلاح أن الحزب توصل إلى اتفاق غير مكتوب - أو توصل إلى تفاهم متبادل - مع أنصار الله لتقليل وتيرة القتال في الخطوط الأمامية في محور تعز.

9-3 الشيخ علي الصلاحي

٢٠١٥م - ٢٠١٦م

علي الصلاحي هو شيخ من تعز حاول التوسط بين أنصار الله والمقاومة في مرحلة مبكرة من الصراع المحلي، حيث بدأ جهود الوساطة في عام ٢٠١٥م واستمر حتى عام ٢٠١٦م، قبل الانضمام إلى اللجنة المجتمعية للسلام بقيادة السلطان البركاني (انظر القسم ٢-٣). كان على اتصال مع فصائل المؤتمر الشعبي العام التابعة لصالح والتابعة لهادي في تعز وحزب الإصلاح وأنصار الله وآخرين. نشر بيانًا (الملحق السابع عشر) على الإنترنت بعنوان "مبادرة لإنهاء القتال في تعز، ٣٠ يوليو ٢٠١٥م"، يلخص فيه أفكاره للوساطة الناجحة بين الأطراف المتحاربة.

صالح الصماد الذي كان رئيساً للمكتب الرئاسي لأنصار الله في ذلك الوقت، كتب رسالة (الملحق الثامن عشر) يرحب فيها بجهود الصلاحي لمنع المزيد من إراقة الدماء في تعز. وقال الصماد إن أنصار الله وافقوا على نقاطه الأولية، بشرط أن يوقف "العدوان" هجماته على الفور. على الرغم من وصوله إلى جمهور واسع، فشلت جهوده في اكتساب الكثير من الزخم ومحاولته للوساطة لم تؤد إلى أي اتفاق. أبسط تفسير لهذا هو أن خطوط المواجهة هذه لم تكن متوقفة في وقت مبكر من الصراع ولم يكن أياً من الجانبين مستعدًا لتقديم تنازلات.

على الرغم من ذلك ظل الصلاحي شخصية وساطة بارزة حتى عام ٢٠١٦م، وبعد اتفاق ١٦ أبريل ٢٠١٦م في منطقة الحوبان (انظر القسم ٢-٤) كتب كل من رئيس مجلس المقاومة الشيخ حمود المخلافي والمجلس العسكري في تعز صادق سرحان رسالة (الملحق التاسع عشر) موجهة إلى الشيخ علي الصلاحي مرحبين بجهوده قائلين إنها يجب أن تتماشى مع ما ورد في اتفاقية الحوبان.

10-3 اتفاقيات تبادل الأسرى

تضمنت العديد من الجهود المذكورة أعلاه مقترحات بشروط لتبادل الأسرى والمعتقلين، لكنها لم تتقدم إلى مرحلة التنفيذ. وبدلاً من ذلك جرت جهود لتأمين الإفراج عن السجناء والمحتجزين في تعز إلى حد كبير بشكل منفصلة عن تلك التي تهدف إلى فتح الطرق والحد من الأعمال القتالية، وقامت بها مجموعة مختلفة من المسؤولين والوسطاء. حقق الوسطاء المحليون المستقلون الذين يتوسطون في الغالب في تبادلات صغيرة للأسرى بين الأطراف المتحاربة نجاحًا معتدلًا في هذه الجهود.
طبقاً لأحد الوسطاء المستقلين الرئيسيين المشاركين في التوسط لتبادل الأسرى بين الأطراف المتحاربة في المحافظة، فقد تم تبادل أو إطلاق سراح[23] ٨٥٠ سجيناً ومعتقلاً [24] في تعز خلال السنوات الأربع بين ٢٠١٦م ونهاية ٢٠١٩م، ويقسم ذلك العدد على النحو التالي:

- أفرج أنصار الله حوالي ٣٥٠ سجيناً ومعتقلاً تابعين للحكومة، معظمهم من المعتقلين (غير المقاتلين)، وأفرج أنصار الله عن ٢٠٠ فرد إضافي خارج التبادلات الصريحة، ليصبح المجموع ٥٥٠ فرد.
- أفرجت القوات الحكومية والقوات المتحالفة معها حوالي ٢٥٠ سجيناً ومعتقلاً ينتمون إلى أنصار الله، معظمهم من السجناء (المقاتلين). وأُطلق سراح ٥٠ فرداً إضافياً أو نحو ذلك من أنصار الله خارج التبادلات الصريح، ليصبح المجموع ٣٠٠ فرد.

[23] في حين أن "التبادل" يستلزم تسليم فرد من طرف ما مقابل فرد آخر من الطرف الآخر، كان هناك حالات مختلفة يتم الافراج عن المعتقلين من قبل أحد الأطراف المتحاربة دون أن يكون ذلك مشروطاً بالإفراج عن معتقلين لدى الطرف الآخر بالمقابل.

[24] باستخدام المصطلحات المستخدمة من قبل الوسطاء المستقلين يتم استخدام عبارة "السجناء/الأسرى والمحتجزين" بشكل جماعي للإشارة إلى جميع الأفراد الذين يحتجزهم طرف متحارب بسبب انتمائهم الحقيقي أو المتصور لطرف معارض. يشير مصطلح "السجين/الأسير" إلى مقاتل تم أسره من منطقة القتال، أو من خارج مناطق القتال النشطة، ولكن من المعروف أنه مقاتل. "المعتقل" هو شخص غير مقاتل أقرب إلى السجين السياسي. يتهم مسؤولون حكوميون أنصار الله بسجن مدنيين لغرض التفاوض على إطلاق سراح مقاتليها.

تختلف عملية التفاوض التي ييسرها الوسطاء المستقلون المحليون في تعز بشكل كبير، فقد تكون في نطاق عملية منظمة نسبيًا يتعامل فيها الوسطاء مباشرة مع الممثلين الرسميين للأطراف المتحاربة للتفاوض بشأن قوائم السجناء والمحتجزين، مما يؤدي إلى اتفاق رسمي موقع، أو إلى التعامل بشكل غير رسمي مع القادة أو الشخصيات النافذة الأخرى والتوصل إلى اتفاق شفهي من خلال التفاوض عبر الهاتف.

يمتلك أنصار الله هيكلاً أكثر مركزية فيما يتعلق بملف السجناء والمعتقلين، ويعتبر عبد القادر المرتضى، رئيس اللجنة الوطنية لشؤون السجناء، هو المسؤول الرئيسي عن ملف السجناء والمعتقلين من جانب أنصار الله سواء على المستوى الوطني أو في محافظات معينة، بما في ذلك محافظة تعز. من جانب الحكومة يتعامل المسؤولين المحليين بدلاً من اللجنة الوطنية الرسمية مع الوسطاء عادةً. طوال فترة النزاع كان عضو حزب الإصلاح ضياء الحق الأهدل هو المسؤول الرئيسي عن التعامل مع ملف السجناء في تعز.

في حين كان هناك نقص في التقدم في الجانب الأكثر رسمية، قام الوسطاء المستقلون بشكل متكرر ومباشر بالاتصال بكبار المسؤولين الآخرين في تعز لدفع المفاوضات إلى الأمام. أما على الجانب الحكومي فقد تم التوسط في عمليات التبادل مع أنصار الله ليس فقط عبر محور تعز والسلطة المحلية ولكن أيضًا بشكل منفصل مع اللواء ٣٥ مدرع، وكتائب أبو العباس، وقوات طارق صالح.

الجزء الرابع
الدروس المستفادة

يقارن هذا القسم ويحلل جهود التهدئة التي تم تسليط الضوء عليها في الجزء الثاني من هذا التقرير، ويستفيد من الرؤى من مناقشات ورش العمل والمقابلات التي أجريت مع كبار الوسطاء وقادة المجتمع المدني وصناع القرار في تعز. لا يهدف هذا القسم إلى تحديد أفضل نهج فردي لحل النزاعات في المحافظة، بل يهدف إلى تزويد الأطراف ذات العلاقة بالمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى التطورات المتغيرة على أرض الواقع.

تتعلق الدروس المستفادة بالمصالح والاهتمامات الاستراتيجية للأطراف المتحاربة، ونطاقات مقترحات التهدئة وخفض التصعيد، ونهج الوساطة، وتعزيز بيئة أكثر تحفيزاً للسلام.

1-4 المصالح والمخاوف الاستراتيجية المحيطة بالتهدئة

تم وضع الاحتياجات الإنسانية للمدنيين في قلب محاولات التهدئة وخفض التصعيد في تعز وذلك لسبب وجيه. ومع ذلك هناك آثار سياسية وعسكرية واسعة النطاق على الأطراف المتحاربة - سواء كانت تلك الآثار حقيقية أو متخيلة - والتي يجب مراعاتها في أي جهود للتهدئة.

لجماعة أنصار الله مصلحة اقتصادية كبيرة في الحفاظ على سيطرتها على منطقة الحوبان وفرض ضرائب على قاعدتها الصناعية، كما أنهم قد يشعرون بالقلق من أن وقف العمليات العسكرية (وإزالة المظاهر المسلحة على هذا الطريق الرئيسي) سيضعف قدرتهم على صد أي تقدم من قبل القوات الحكومية تجاه مناطق سيطرتهم. تعالج الجهود المستمرة التي يبذلها التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية هذا القلق من خلال اقتراح فتح طريق ثانوي يسيطر أنصار الله علية بشكل واسع، مما يقلل بشكل كبير من خطر التقدم العسكري لأن الطرق الرئيسية عبر الخطوط الامامية يمكن أن تبقى ملغمة ومغلقة.

لا يواجه أنصار الله ايضاً ضغوطاً عامة وعسكرية كبيرة للتوصل إلى اتفاق بشأن تعز، حيث لم تبذل الحكومة والتحالف العربي جهوداً متضافرة للسيطرة على المدينة والمحافظة بالكامل، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الخلافات الداخلية حول تمكين حزب الإصلاح من المحافظة. ونتيجة لذلك كانت الأفضلية في الوضع الراهن لأنصار الله إلى حد كبير.

صلاحيات صناعة القرار لدى أنصار الله تتصف بالمركزية إلى حد كبير وتتمثل في قيادتهم في كل من صنعاء (وصعدة)، لكن السكان المحليين الذين يعملون أو يتحالفون مع أنصار الله لديهم مخاوف ودوافع مختلفة عن أنصار الله كجماعة مع وجود بعض التداخل بينهما. يشمل ذلك المحافظ المعين من قبل أنصار الله، وهو من أبناء تعز، والعديد من القيادات القبلية من المستوى المتوسط في الحوبان. على سبيل المثال يمكن لسيطرة الحكومة على الحوبان أن تهدد مصالحهم المالية وتقلل من أهميتهم لأنصار الله، بل وتتركهم عرضة للانتقام أو المقاضاة من قبل الحكومة.

تواصل الحكومة اليمنية حشد الدعم وتأكيد نيتها على استعادة السيطرة على كامل محافظة تعز باستخدام القوة إذا لزم الأمر، وقد تشعر بالقلق من أن أي اتفاق رسمي للتهدئة "سيشرعن" سيطرة أنصار الله على المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ويمنع الحكومة من تحقيق أي تقدم عسكري مستقبلي ضدهم.

عززت الحكومة سلطتها داخل المدينة، ويعتبر حزب الإصلاح هو الطرف المسيطر فيها. بعد دمج قوات المقاومة في صفوف محور تعز، وإجبار كتائب أبو العباس على الخروج من المدينة، ما زال مكتب المحافظ ومحور تعز اللذان يُفهم أنهما متأثران بحزب الإصلاح يمتلكان السلطة الكاملة على الأجزاء المحرّرة من المدينة، وبالتالي لديها القدرة على التفاوض حول جميع نقاط الدخول داخل تلك المناطق وحولها. ليس هذا هو الحال في المحافظة ككل، حيث لا تتبع الأطراف المدعومة من قبل الإمارات مثل طارق صالح والشيخ أبو العباس التسلسل القيادي الحكومي.

استراتيجية حزب الإصلاح في تعز هي موضوع نقاش كبير: مسؤولو الحزب يؤيدون صراحة فتح الطرق كون البرلماني الإصلاحي عبد الكريم شيبان هو الوسيط المحلي الرئيسي طوال الحرب. لكن معارضي الإصلاح يتهمون الحزب بأنه يقاتل شكليا وبشكل طفيف على طول خط المواجهة ضد أنصار الله، مع التركيز على تعزيز السيطرة في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة.

أما على أرض الواقع فقد انخفضت وتيرة الجبهات ضد أنصار الله بشكل كبير، وانخفض معدل قصف أنصار الله المدفعي على المدينة بشكل ملحوظ[25]. بدون دعم قوي من التحالف سيتكبد أفراد الإصلاح والتابعين له خسائر فادحة في حال أطلقوا عملية لتحرير المدينة بالكامل، كون أنصار الله يمتلكون اليد العليا في النزاع ويمتلكون خطوط أمامية ملغومة بعدد كبير من الألغام، كما قد يجعل حزب الإصلاح عرضة للخطر في مناطق أخرى يتنافس فيها الحزب على النفوذ مع الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات العربية المتحدة. في الوقت نفسه قد يكون حزب الإصلاح قلقاً من أن إبرام اتفاق مشروع مع أنصار الله، حتى لو كان الاتفاق عبر مكتب المحافظ، من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الادعاءات والاتهامات بأن الحزب ينسق سراً مع أنصار الله.

انتهج التحالف سياسة التحجيم لمنع تمكين حزب الإصلاح، ولم يعط الأولوية لا للتقدم العسكري ولا للتهدئة بين الحكومة وقوات أنصار الله. بعد تحرير عدن في يوليو ٢٠١٥م مُنعت قوات المقاومة الجنوبية من الاستمرار إلى تعز، وتم توجيه الأموال الإماراتية والمعدات العسكرية إلى حد كبير إلى الجماعات المسلحة التي تعمل بشكل مستقل عن المحور وحزب الإصلاح ونائب الرئيس علي محسن. منذ النصف الأخير من عام ٢٠١٩م، كان هناك تحول مستمر في التحالف نحو حلول المملكة العربية السعودية تدريجياً محل الدور الإماراتي المهيمن في العديد من مناطق البلاد، وهو ما قد يكون عليه الحال في تعز. وبغض النظر عن ذلك فإن جهود التهدئة تتطلب موافقة التحالف، ولا يمكن اعتبار خطواتها تفيد الإصلاح بشكل غير متناسب.

تستمر الأطراف المتحاربة في وضع أهمية استراتيجية واسعة لتعز، لدورها المستمر كعاصمة ثقافية، ومركز للأيديولوجية السياسية، وحلقة الوصل الرئيسية بين الشمال والجنوب، وتأثيرها الكبير على التجارة والأعمال على الصعيد الوطني.

2-4 نطاق جهود التهدئة

تراوحت مقترحات التهدئة في نطاقها من استهداف ممر إنساني واحد (يتطلب فقط وقف إطلاق النار في نقطة معينة من خطوط المواجهة) إلى مفاوضات بشأن وقف إطلاق النار على مستوى المحافظة وانسحاب قوات أنصار الله. عند تشكيل التوجه المستقبلي لجهود التهدئة ما هي العوامل التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بنطاق تلك الجهود وما هي الطرق المحددة التي يجب أن تستهدفها تلك الجهود؟

[25] أدى القتال في الشوارع والقصف العشوائي إلى جعل مدينة تعز المنطقة الحضرية التي بها أكبر عدد من القتلى المدنيين، على الرغم من أن قصف أنصار الله للأهداف غير العسكرية قد انخفض منذ عام ٢٠١٧م. المصدر: ACLED. "ساحات المعارك الحضرية في اليمن: العنف والسياسة في صنعاء وعدن وتعز والحديدة". ديسمبر 2018.
https://acleddata.com/2018/12/07/yemens-urban-battlegrounds-violence-and-politics-in-sanaa-aden-taizz-and-hodeidah/

تظل إحتمالية تحقيق وقف ناجح لإطلاق النار على مستوى المحافظة ضعيفة، إلا في حال حدوث تحول كبير في الصراع على مستوى البلد، ولا يرجع ذلك فقط إلى مصالح الأطراف المتحاربة، ولكن أيضًا لأن الحكومة اليمنية ليس لديها سيطرة كاملة على القوات المعارضة لأنصار الله النشطة في المحافظة، وهي كتائب أبو العباس وقوات طارق صالح. علاوة على ذلك ومع استمرار الحكومة في مطالبة أنصار الله بالانسحاب من الحديدة كجزء من اتفاقية ستوكهولم فإنها قد تعتبر وقف إطلاق النار دون انسحاب من المدينة بمثابة تقويض لتلك المفاوضات.

اقتصر تركيز الجهود المبذولة على فتح الطرقات، وغاب التفكير في خطوات وسيطة لبناء الثقة يمكن البناء عليها للوصول إلى فتح الطرقات. اتفق الوسطاء والمندوبون المحليون المشاركون في جهود التهدئة السابقة والجارية في تعز والذين تمت مقابلتهم لإجراء هذا البحث مع هذا النهج إلى حد كبير. سيتطلب فتح أي طريق معين وقفًا فعالًا لإطلاق النار على طول الطريق، وسيقلل بشكل كبير في كثير من الحالات من الأعمال العدائية على أجزاء من الطرق المغلقة الأخرى. أي أن فتح طريق واحد يمكن أن يكون جزءًا من استراتيجية كرة الثلج للتقدم نحو وقف فعال لإطلاق النار في المناطق الرئيسية حول المدينة دون أن تضطر الأطراف المتحاربة إلى وصفها بأنها كذلك. طرح الأطراف المتحاربة لشروط ذات اعتبارات سياسية وعسكرية أكثر صراحة سيجعلها أكثر عرضة لنفس نوعية الاعتراضات التي واجهتها مفاوضات أخرى رفيعة المستوى.

درس من السويد

خلال مشاورات السويد لعام ٢٠١٨م وضع المقترح الأول بشأن تعز الذي قدمه مكتب المبعوث الخاص التهدئة كخطوة أولية في اتفاق أوسع تضمن أيضًا الوصول إلى الطرق. وتوسع المقترح الثاني في هذا الجانب وتضمنت مطالب أنصار الله ودعا إلى وقف شامل لإطلاق النار على مستوى المحافظة كخطوة أولى. وقد أثار ذلك انتقادات من عضو اللجنة المحلية للمحافظ على ما اعتبر بأنه وضع مكتب المبعوث الخاص لملف تعز كملف "سياسي" وليس ملف إنساني. وقال عضو اللجنة إن المبعوث الخاص كان يجب أن يتمسك بالعناصر الإنسانية كما قامت به المقترحات المحلية، وإذا لم يكن كذلك كان يجب تقديم المفاوضات حول تعز كمفاوضات شاملة كما هو الحال مع المفاوضات بشأن الحديدة وليس كمفاوضات إنسانية.

بشكل عام انتقد المندوبون الحكوميون المشاركون في المفاوضات بشأن تعز ما اعتبروه ممارسة مكتب المبعوث الخاص للضغط وتشكيله مخرجات اتفاقية الحديدة، في حين من المفترض أن يكون مكتب المبعوث الخاص كـ "ميسر" للمفاوضات بشأن تعز. من ناحية أخرى وفي الأشهر التي سبقت مشاورات السويد تشابهت المقترحات المرسلة بين ممثلي الحكومة ومحافظي تعز المعينين من أنصار الله في عدة جوانب: كانت المقترحات محدودة النطاق من حيث الدعوة إلى فتح طرق محددة داخلة وخارجة من مدينة تعز، يتبع ذلك بتبادل الأسرى من كلا الجانبين، تم العمل نحو وقف الأعمال العدائية كخطوة لاحقة، وليس كخطوة سابقة لفتح الطرق.

ذُكرت ما لا يقل عن سبعة طرق متميزة عبر الخطوط الأمامية إلى مدينة تعز في المقترحات السابقة. عندما يتعلق الأمر باختيار مدخل أو مداخل محددة لمدينة تعز، هناك العديد من الجوانب التي يمكن وضعها في الاعتبار، والتي يمكن تقسيمها إلى جانبين رئيسيين: أولاً الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الحوبان ككل بالنسبة مناطق الدخول الرئيسية الثلاث الأخرى الممنوع التنقل من خلالها. يعد مدخل مدينة الحوبان هو الأكثر أهمية للوصول إلى الطرق، ولكنه أيضًا الأكثر حساسية نظرًا لأهمية المنطقة العسكرية والاقتصادية. بالتشاور مع الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية تم الاتفاق على أن التركيز على مسألة الوصول إلى الطرق من الحوبان إلى مدينة تعز هو نقطة البداية الصحيحة، وفي الوقت نفسه يجب اعتبار الطرق البديلة من وإلى المدينة التي لها أهمية استراتيجية أقل للأطراف المتحاربة خيارات احتياطية.

ثانياً تجتمع ممرات طريق الحوبان في طريق سريع واحد في ضواحي المدينة وبالتالي يُشار إليه عمومًا كنقطة دخول واحدة، ولكنه في الواقع يتفرع إلى عدة طرق في الجزء الشرقي من المدينة الذي يسيطر عليه أنصار الله. تم تحديد أربعة طرق مختلفة على الأقل في مدخل الحوبان في مقترحات مختلفة، وكان هناك طريق واحد في منطقة الحوبان في كل من مقترحات الحكومة وأنصار الله ومكتب المبعوث الخاص: يمتد هذا الطريق من جولة السوفتل إلى جولة القصر، ويستمر بعد ذلك حتى الوصول إلى مستشفى الحمد عبر زيد الموشكي. هذا الطريق حساس للغاية كون مقرات قوات الأمن الخاص[26] الذي يسيطر عليها أنصار الله تطل على هذا الطريق، حيث يقع المقر على قمة تبة وذات موقع هام، ومن وجهة نظر المصادر في مدينة تعز هذا هو الموقع الرئيسي الذي يطلق منه قناصو أنصار الله طلقاتهم نحو خطوط العدو مما يعيق الحركة.

3-4 نُهج الوساطة في تعز

بأخذ مصالح كل طرف في تعز وإيجابيات وسلبيات نطاق كل مقترح من المقترحات المختلفة بعين الاعتبار، ما هي الدروس المستفادة فيما يتعلق بالنهج المختلفة للقيام بجمع جهود التهدئة والتوسط فيها؟

دائماً ما كان النشطاء المحليون المحرك الرئيسي لجهود صنع السلام في تعز، لكن لم يتم دمجهم بشكل كافٍ في الجهود على المستوى الوطني والدولي. هناك نمط يتم فيه تهميش قادة المجتمع المدني مع تقدم جهود التهدئة وصعودها في مستويات الأهمية نحو كبار صانعي القرار، ومن ثم يأتي دورهم فقط في إحياء العملية بعد توقفها. يمكن لقادة المجتمع أن يلعبوا دورًا حاسمًا في الدفع نحو ضغط شعبي على الأطراف المتحاربة بالإضافة إلى مشاركتهم المباشرة في عملية صياغة المقترحات والتفاوض عليها.

يعتبر هذا الأمر هاماً بشكل خاص نظرًا لصعوبة تطبيق آليات المراقبة والمساءلة على أي اتفاقية في تعز، خاصة بعد تعثر الأطراف المتحاربة في اتفاقية الحديدة المدعومة من مجلس الأمن. ولكن لم يبلغ قادة المجتمع المدني بشكل كاف بالعديد من جهود التهدئة. على سبيل المثال كانت الاتفاقات التي رعتها الأمم المتحدة في أبريل ٢٠١٦م والتي وقعها ممثلو مجلس التهدئة المحلي هي المحاولة الأكثر تعقيدًا وتطوراً من الناحية الفنية حتى الآن ولكن لم يكن هناك أي ضغط على أي من الطرفين، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن قادة المجتمع لم يكن لديهم سوى القليل من المعلومات حول ماهية مجلس التهدئة المحلي أو كيف ترتبط هذه اللجنة بلجنة التهدئة والتنسيق في ظهران الجنوب.

درس آخر من السويد

ينص اعلان تفاهمات حول تعز الذي تم التوصل إليه في السويد على تشكيل لجنة مشتركة "تضم ممثلين عن المجتمع المدني". ومع ذلك تركت الوفود الوطنية الاتفاقية دون وضع تعليمات بشأن تشكيل اللجنة المشتركة أو آليتها. بعد المحادثات مباشرة قام محافظ تعز بصياغة قائمة بالممثلين التي تضم قادة المجتمع المدني تضمنت مشاركة المرأة، وقام المحافظ بإرسالها إلى الرئيس هادي للموافقة عليها. في الوقت نفسه أرسل أنصار الله قائمتهم إلى مكتب المبعوث الخاص، واحتوت القائمة على ثلاثة أسماء فقط، وفي هذه المرحلة طُلب من الحكومة تقديم ثلاثة أسماء فقط.

في الأخير لم يتم تضمين أي طرف من المجتمع المدني ولا ممثلين عن المرأة. لذلك تم تشكيل جهد التهدئة هذا (وإن كان عن غير قصد) ليسمح بتهميش قادة المجتمع المحلي الذين نشطوا في لجنة المحافظ منذ أغسطس، وجعلوا إشراك قادة المجتمع المدني والمرأة في العملية يعتمد على وصول الأطراف المتحاربة إلى مرحلة أكثر تقدماً يتم فيها تشكيل لجان فرعية.

[26] تستمر الحكومة في استخدام المصطلح المستخدم قبل الحرب "قوات الأمن الخاص" بينما يستخدم أنصار الله مصطلح عهد صالح "قوات الأمن المركزي".

يمكن أن تلعب الشخصيات اليمنية على المستوى الوطني التي يحترمها الطرفان دوراً هاماً في التوسط بين الأطراف المتحاربة. وقد أثبتت العديد من الشبكات مثل اللجنة المجتمعية للسلام والتحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية فاعلية ذلك. في هذا الجانب هناك العديد من الشخصيات الإضافية التي لم تذكر في الجزء الثالث من هذا التقرير وتمتلك تلك الشخصيات مكانة جيدة لدى الجانبين وهي من الشخصيات الهامة الداعية للتهدئة في تعز. على سبيل المثال كان المحافظ السابق شوقي أحمد هايل سعيد صوتًا ثابتًا في الدعوة إلى السلام في تعز، ويمكنه هو والقطاع الخاص المساعدة على اكتساب الجهود المستقبلية للتهدئة للزخم من خلال الزيارات الشخصية للحوبان برفقة شخصيات قيادية من كلا الجانبين.

حزب الإصلاح هو اللاعب المحلي الرئيسي في الجانب الحكومي، لكن أي مفاوضات مع أنصار الله يجب أن تكون بين الحكومة وأنصار الله. للإصلاح تأثير على العدد الأكبر من المقاتلين في تعز وكذلك أكبر عدد من المعتقلين، ويعتبر أنصار الله مشاركة حزب الإصلاح ضرورية لتنفيذ أي اتفاق. ومع ذلك ستكون أي محادثات مباشرة بين حزب الإصلاح وأنصار الله مثيرة للجدل وستزيد من التوتر بين حزب الإصلاح وخصومه السياسيين المحليين في الجانب الحكومي، وبالتالي فإن الإصلاح سيشارك فقط تحت مظلة السلطة المحلية.

ما زالت اتفاقيات أبريل ٢٠١٦م في ظهران الجنوب والحوبان توفر أساساً للمفاوضات المستقبلية. أشير إلى هذه الاتفاقات التي توصلت اليها مجلس التهدئة المحلي[27] في تعز على أنها تشكل الأساس الذي يجب أن تستند إليه أي مقترحات مستقبلية، وقد تمت الإشارة إليها صراحةً في المقترحات المقدمة من قبل اللجنة المحلية للمحافظ ومكتب المبعوث الخاص والتحالف المدني.

4-4 تعزيز بيئة أكثر ملاءمة للسلام

المصالح والمخاوف الاستراتيجية للأطراف المتحاربة فيما يتعلق بالتهدئة في تعز وكذلك وجهات نظرهم حول النطاقات المختلفة ونهج الوساطة ليست ثابتة، فعلى سبيل المثال تؤثر التغيرات في مستويات الثقة بين الأطراف المتحاربة والتنافس السياسي بينهما والحوافز الاقتصادية لكل طرف على استعداد كل من الطرفين للمشاركة. وفي هذا الجانب هناك العديد من الأفكار حول كيفية تطوير بيئة أكثر ملائمة للسلام في تعز.

حققت عمليات تبادل الأسرى بوساطة محلية نجاحًا مقبولاً في تعز، ويمكن أن تعمل هذه على بناء ثقة أكبر بين الأطراف المتحاربة. تم الإفراج عن مئات المعتقلين من كلا الجانبين في المحافظة في جهود قادها وسطاء محليون مستقلون، وقامت هذه الجهود بناءً على رغبة الطرفين المتحاربين في ضمان الإفراج عن أفرادها وأنصارها المعتقلين، وذُكر أن الضغط الشديد من أسر المعتقلين على الطرفين وقدرة الوسطاء على التواصل مع صناع القرار على الجانبين كعوامل رئيسية تساهم في نجاح تلك المبادرات. على الرغم من النجاح النسبي لجهود وسطاء تبادل الأسرى المحليين في تعز لم يتلقى الوسطاء سوى القليل من الدعم كما ينقصهم التجهيز اللازم.

أدى النزاع إلى تفاقم معدل البطالة شديد السوء أساساً في اليمن، مما حفز السكان المحليين خصوصاً الشباب على الإنضمام إلى الجماعات المسلحة من أجل الحصول على مصدر للدخل. لا يمكن تجاهل الدوافع الإقتصادية للصراع أو الإستقطاب السياسي الأوسع في جهود بناء السلام في تعز.

[27] تشير المقترحات إلى اتفاق ١٠ أبريل وهو توقيع ممثلي الطرفين على وثيقة في ظهران الجنوب و / أو أتبعوها بالتوقيع على وثيقة في منطقة الحوبان في ١٦ أبريل في تعز على الرغم من أنه يشار إليها جميعاً كنفس الجهد بشكل عام.

يعيق الاستقطاب السياسي، بما في ذلك تسييس القضايا الإنسانية جهود بناء السلام وينشئ بيئة من عدم الثقة التي تُمكن المخربين من عرقلة أي جهود. أصبح المجتمع في تعز أكثر استقطابًا بشكل ملحوظ نتيجة للصراع بين الحكومة وأنصار الله والصراع الداخلي بين مختلف الأحزاب السياسية والأيديولوجيات الإسلامية والفصائل المسلحة التابعة لها، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير الممتلكات. واجهت مبادرات بناء السلام في تعز منذ البداية اتهامات قوية بدعم مجموعة أو أخرى، وبيئة من غياب الثقة كهذه تمكن المفسدين أي أولئك الذين يستفيدون من استمرار الصراع من إعاقة أي جهود. يمكن الاعتماد على الجوانب الناجحة لجهود التهدئة السابقة لمعالجة الاستقطاب السياسي.

على سبيل المثال ضمت اللجنة المجتمعية للسلام أعضاء كبار من جميع الأحزاب السياسية النشطة في تعز، وعلى الرغم من أن اللجنة كانت شبكة فضفاضة أكثر من كونها لجنة رسمية، إلا أنها مع ذلك فتحت قناة اتصال تم من خلالها تضمين جميع المكونات السياسية في مناقشات أساسها ضرورة تخفيف المعاناة الإنسانية في تعز. هناك أيضًا عدد من الجهود المهمة التي سعت للحد من الاقتتال السياسي خلال الفترة الانتقالية. على سبيل المثال تم عقد حوارات محلية من قبل المحافظ آنذاك شوقي هايل عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م، وجمعت تلك الحوارات مجموعة واسعة من الفئات الاجتماعية والسياسية في تعز. كانت أحد مخرجات هذه الجهود مدونة شرف تهدف إلى توفير منصة لتسوية الخلافات في أعقاب ثورة ٢٠١١م، يمكن الرجوع إلى هذه المدونة اليوم.

الجزء الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

غيرت العديد من التطورات في النصف الأخير من ٢٠١٩م الديناميكيات في تعز. فقد سهل رحيل كتائب أبو العباس من مدينة تعز وترسيخ قوة الإصلاح بشكل أكبر الوضع اليومي في المدينة إلى حد ما. ومع ذلك فإن الانسحاب المزعوم لدولة الإمارات العربية المتحدة في اليمن ومقتل قائد اللواء ٣٥ مدرع عدنان الحمادي ترك المحافظة في حالة من عدم اليقين، خاصة أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت المملكة العربية السعودية ستلعب دورًا أكثر أهمية في تعز.

وبغض النظر عن ذلك توفر الجهود الواسعة النطاق المحلية لفتح الطرق وتهدئة الصراع في تعز التي تمت بالفعل ثروة من المعرفة التي يمكن تطبيقها بغض النظر عن اتجاه تقدم هذه التطورات. يعمل هذا القسم على تكثيف الدروس المستفادة في الجزء الرابع في مجموعة مختارة من الخطوات الموصى بها للأطراف المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من أجل دعم جهود السلام في تعز. تنطبق العديد من التوصيات أيضًا على النزاعات في المحافظات اليمنية الأخرى.

1-5 التوصيات

جميع الأطراف ذات العلاقة

1. **استيعاب قادة المجتمع المدني والقطاع الخاص، بمن فيهم المرأة والشباب، بشكل مستدام في جهود تهدئة الصراع.** كان المجتمع المدني والقادة المدنيون المحليون الآخرون القوة الأكثر ثباتًا في دفع جهود السلام نحو الأمام، حيث نشط العديد منهم منذ وقت طويل قبل بدء الصراع الحالي. ولا ينبغي أن يقتصر انخراطهم في عمليات السلام على المساعدة في بدء المفاوضات المحلية، بل يجب أن يكون مستمراً ومصمماً ضمن العملية من بدايتها حتى نهايتها. وينطوي ذلك أيضًا على تعزيز القدرات الفنية لقادة المجتمع خاصة المحامين والأساتذة ورؤساء المجتمع المدني للعب دور في مراقبة وقف إطلاق النار المحتمل. تقدم لجنة المحافظ التي تم تشكيلها في عام 2018م نموذجًا شاملاً في الجهود المحلية، بينما توضح العملية التي تقودها الأمم المتحدة والناجمة عن مشاورات السويد كيف يمكن للأطراف المتحاربة أن تهمل بسرعة قادة المجتمع المدني وخاصة المرأة إذا لم يتم تضمينهم بشكل صريح واستراتيجي في هذه الجهود.

2. **تجنب ربط تحقيق أي تقدم في التهدئة في تعز بجهود التهدئة الشاملة على المستوى الوطني سواءً بشكل صريح أو غير صريح.** أشار الوسطاء في عدة مناسبات إلى أن الربط بين تعز وقضايا أخرى يعوق التقدم في تعز. على سبيل المثال ربما فشل تنفيذ اتفاق الحوبان في ١٦ أبريل ٢٠١٦م لأنه كان مرتبطاً مع محاولة لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وهو الاتفاق الذي تم خرقه على الفور، ومن المحتمل أن المفاوضات الموازية حول الحديدة خلال مشاورات السويد في ديسمبر ٢٠١٨م قد أدت بنطاق المفاوضات حول تعز في اتجاه غير بناء. في نفس الوقت الذي يجب الاعتراف بأن الجهات الفاعلة المحلية غالبًا ما تكون ثابتة في كلاً من أطرها السياسية المحلية والأوسع، وأن الصراع المحلي في تعز لا يمكن معالجته لوحدة فقط، يجب توخي الحذر للحد من مخاطر تهميش جهود التهدئة في تعز أو زيادة تعقيدها.

الأطراف الدولية ذات العلاقة

3. **تعزيز الملكية المحلية لجهود تهدئة الصراع، ووضع اللاعبين الفاعلين على مستوى المحافظة في مقدمة الجهود، وتوفير المساحة للوسطاء اليمنيين القادرين على الوصول إلى الأطراف المتحاربة بلعب دور أكبر في الوساطة.** في حين أنه من المستحيل عدم تسييس الوصول إلى الطرق في تعز والمسائل المرتبطة بذلك بشكل كامل، فإن الابقاء على مثل هذه الجهود داخل المستوى المحلي قدر الإمكان سيقلل من مدى خضوعها للحسابات السياسية ومن ارتباطها بقضايا خارج تعز مثل اتفاق الحديدة أو اتفاق الرياض. علاوة على ذلك تشعر الأطراف المحلية بتأثير إغلاق الطرق والتحديات الأخرى بشكل مباشر، وهذا قد يجعلهم أكثر انفتاحاً للتنازل عن النخب الوطنية. انظر: التحالف المدني واللجنة المجتمعية للسلام.

4. **بناء قدرات جهود بناء السلام المحلية والتي تعتبر مهمة لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة، مثل تبادل الأسرى عبر الوساطات المحلية.** حقق وسطاء تبادل الأسرى المحليين نجاحًا كبيرًا في التوسط في التبادلات الصغيرة في تعز ولكنها كانت متكررة، ويمكنهم توسيع جهودهم في حال توفر دعم أكبر طالما أن الدعم لا يسعى إلى الحلول محل ممارسات الوساطة المحلية.

5. **الانفتاح على وسائل الوساطة الأقل رسمية، بما في ذلك الاتفاقات الشفوية.** نظراً للمخاوف المتعلقة بالتقدم العسكري المستقبلي المحتمل في المحافظة وخاصة بعد الجمود الناتج عن اتفاق الحديدة يمكن أن تكون الاتفاقات غير الرسمية خيارًا قابلاً للتطبيق وقد قوبلت تاريخياً بنجاح كبير على مدار تاريخ اليمن.

الأطراف الإقليمية ذات العلاقة

6. **التوقف عن جميع أشكال الدعم المالي والمادي للمقاتلين اليمنيين في محافظة تعز الذين لا يلتزمون بشكل كامل بالتسلسل القيادي الرسمي لوزارتي الدفاع والداخلية اليمنيتين،** ويشمل هذا بشكل خاص الشيخ أبو العباس وطارق صالح. علاوة على ذلك يجب أن يحاكم أبو العباس محاكمة عادلة، أما في حالة عدم وجود أدلة، فيجب حذف اسمه من قائمة الداعمين للإرهاب حتى يمكن إدراجه بالكامل في جهود بناء السلام. تصنف كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (وبقية دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية) الشيخ السلفي أبو العباس إرهابيا بزعم تقديمه الدعم المادي لتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية، وعلى الرغم من ذلك يستمر التحالف في تمويل وحماية أبو العباس كقائد لكتائب أبو العباس، وهي ديناميكية تعقد جهود بناء السلام.

7. **دعم جهود المصالحة من أجل تحقيق تناسق أكبر بين الجماعات الموالية للحكومة والسلطات المحلية الحكومية، بهدف تحقيق الاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والتوصل إلى إجماع أكبر حول إدارتها، وتحسين التنسيق في جهود بناء السلام.** علاوة على ذلك يجب على التحالف دعم جهود التهدئة بين الحكومة وأنصار الله، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الجهود المحلية لفتح الطرق. وهذا يستلزم إنشاء قنوات واضحة للتواصل مع صناع السلام والمسؤولين المحليين في تعز لتنسيق عملهم، بما في ذلك وقف الضربات الجوية التي تنتهك أو تعوق تنفيذ أي اتفاق.

الأطراف الوطنية ذات العلاقة

8. **الحكومة اليمنية: دعم تحالف الأحزاب السياسية على مستوى المحافظة في تعز كوسيلة للحد من الاستقطاب السياسي وتشجيع المزيد من التمثيل والمساءلة في الإدارة المحلية.** تم إضعاف دور الأحزاب السياسية في جميع المناطق في اليمن خلال الصراع، لكنها مع ذلك تظل عنصراً أساسياً في الحياة العامة وخاصة في تعز. كما سيساعد دعم تحالف الأحزاب السياسية من خلال المشاركة في المشاورات وعمليات صنع القرار على تعزيز بيئة تتسم بقدر أكبر من الشفافية.

9. **أنصار الله: الانخراط بصورة بناءة أكثر في المبادرات المحلية، والامتناع عن ربط الجهود المحلية كلياً بالعملية السياسية الشاملة، وبدلاً من ذلك السماح بقدر أكبر من اللامركزية في جهود بناء السلام المتعلقة بتخفيف المعاناة الإنسانية عن المدنيين.** على الرغم من مشاركة أنصار الله واستمرارهم حتى الآن في المشاركة في جهود الوساطة في تعز، فقد أوقفوا في مناسبات عديدة جهود الوساطة عن طريق تحويل تلك الجهود إلى العملية السياسية الوطنية. مع أن هيكل صناعة القرار لدى أنصار الله يتصف بالمركزية فمن الأهمية بمكان أن يتعاون أنصار الله بشكل أوثق مع الوسطاء المحليين في تعز ويسمحون لممثليهم في المحافظة بالانخراط في جهود هادفة تركز على العمل الإنساني، مما يضمن تشكيل تلك الجهود بطريقة تعالج المخاوف الاستراتيجية لأنصار الله.

الأطراف المحلية ذات العلاقة

10. **العمل على خطوات صغيرة مبتكرة لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة،** وإشراك السلطات المحلية ذات الصلة في كلا الجانبين، والحفاظ على الزخم للوصول إلى إجراءات أكثر جوهرية للتهدئة.

11. **وضع مقترحات معتدلة وواقعية لكيفية دعم الأطراف الدولية لعملية السلام المحلية في تعز.** يجب أن يقترن رفع مستوى الوعي والدعوات إلى مراقبة دولية (خاصةً من قبل الأمم المتحدة) لاتفاق وقف إطلاق النار أو الوصول إلى الطرق مع الدفع نحو مزيد من الخطوات الواقعية والمحددة على المدى القريب التي يمكن اتخاذها لدعم التدابير المحلية لبناء الثقة. يمكن للأطراف الدولية ذات العلاقة تزويد وسطاء تبادل الأسرى المحليين بالدعم الفني والمادي على سبيل المثال.

12. **تقديم نماذج يقتدى بها في تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي في جهود تهدئة الصراع،** ويشمل ذلك تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وإشراك فروع الأحزاب السياسية في النقاش مع زيادة الضغط على الأطراف المتحاربة.

13. **توسيع شبكة القيادات الأمنية والقبلية التي يتم إشراكها في محادثات السلام حول تعز.** يستلزم ذلك الذهاب أبعد من القيادة السياسية المحلية وإشراك القادة في القطاع الأمني ولا سيما في جانب أنصار الله من الأطراف القبلية الذين لديهم وصول مباشر إلى قيادة أنصار الله. مع إدراك أن زيادة عدد الأطراف المعنية يزيد من خطر ضعف أو تشتت الأهداف بسبب الأولويات المختلفة للأطراف من المهم بناء درجة من الثقة وتعزيز فهم أكبر لديهم، وليس بالضرورة ضمان مشاركتهم المباشرة. يمكن لبناة السلام المحليين أن يشرحوا لهم قيمة وأهمية فتح طرق وممرات إنسانية للوصول إلى مدينة تعز، والحصول على فهم أفضل لمصالحهم ومخاوفهم من أي إجراءات تهدئة وإعطاءهم شعور بالملكية لأي مقترحات من أجل تشجيعهم على المشاركة فيها.

الملاحق

الملحق الأول:

مقترح التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية (غير مؤرخ - أواخر ٢٠١٩م)

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر تنفيذي بفتح الطرق إلى مدينة تعز

إنه في يوم .....1441هـ الموافق / /2019م وبمسعى من التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية تم الاتفاق بين الطرفين الموقعين على اتفاق إبريل 2016م على الآتي :-

أولاً: يتم فتح الطرق التي تصل مدينة تعز (بخط الراهدة –عدن) و (تعز – إب -صنعاء) من خلال خط الحوبان على النحو التالي :-

1- يكون الخروج من مدينة تعز أو الدخول إليها من خلال خط الحوبان الذي يمر عبر جولة فندق(سوفتيل) مروراً إلى جولة القصر ثم المرور بوادي صالة وصلاً إلى منطقة صالة ثم ينفذ إلى حي الجحملية .

2- يتم فتح خط للنقالات الكبيرة والسيارات المتوسطة "الدينان" من مفرق الذكّرة مروراً بشارع الستين إلى مفرق شرعب ثم مصنع السمن والصابون ثم المرور بالخط الرئيس إلى المطار القديم وصولاً إلى بير باشا.

3- يتعهد الطرفان بعدم استخدام الطرق في أية تحركات عسكرية بشرية كانت أو آلية .

4- يتعهد الطرفان بإلزام النقاط الأمنية التابعة لكل منهما على مداخل الطرق"المنفذ" للسماح بتحرك المواطنين والمركبات الخاصة والعامة المحملة بالمواطنين والمسافرين والعابرين والبضائع والمواد التموينية والأدوية بسهولة بيسر وبدون أي اعتراض .

5- تمارس النقاط الأمنية على مداخل الطرق التفتيش الأمني الروتيني كلٍ في حدود إدارته ونقطة تمركزه السابقة قبل الفتح دون أي تشديد أو عرقلة .

6- يلتزم الطرفان بعد تكرار أخذ أية مبالغ مالية أو عينية تحت مسمى الضرائب أو الجمارك وقد أُخذت من الجهة التي أتت منها ؛ **ويتم** العمل بحسب قانوني الجمارك والضرائب.

7- يتم الترتيب للفتح الفوري للطرق أعلاه بمجرد استكمال التوقيع على هذا المحضر من كلا الطرفين ، والمجتمع المدني كشاهد .

8- تقوم لجنة فتح الطرق من الطرفين بمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق والتوقيع عليه بين الطرفين وتذليل كافة الصعوبات التي قد تطرأ أثناء التنفيذ أو بعده ، وبإشراف ورقابة محايدة من المجتمع المدني.

9- العمل على أن يتم فتح الطرق الأخرى الموصلة إلى المدينة تدريجياً .

ثانياً:- يتعهد الطرفان بموجب هذا الاتفاق بحماية وسلامة العابرين والمسافرين وإزالة السواتر الترابية والكُتل الخرسانية وبوقف أطلاق النار على طول الطريق المتفق على فتحها ، وعلى الطرف الثاني نزع الألغام .

الطرف الأول التوقيع الطرف الثاني التوقيع

عبدالكريم شرف شيبان - رئيس اللجنة ..... الاسم:- غالب عبدالله مطلق .....

محمد عبدالله المحمودي -نائب رئيس اللجنة..... الاسم :-أمين علي البحر .....

علي محمد المعمري -مقرر اللجنة ..... الاسم :-أحمد أمين المساوى .....

المجتمع المدني (التحالف المدني للسلم والمصالحة الوطنية):-

الاسم :- أ.د/ حمود صالح العودي التوقيع .....

الاسم :- مجيب سلطان عبدالقادر . التوقيع.....

الاسم :- معين العبيدي التوقيع.....

الملحق الثاني:

المقترح الثاني في مشاورات السويد (ديسمبر ٢٠١٨م)

اتفاق لوقف اطلاق النار وفتح المعابر و المطار في محافظة تعز

تمهيد:

يهدف اتفاق وقف اطلاق النار و فتح المعابر و المطار في محافظة تعز الى معالجة الوضع الانساني الصعب ووقف دائم للأعمال العدائية التي من شأنها أن يؤدي الى تقدم الأطراف باتجاة التوصل الى سلام مستدام مستندا بذلك على اتفاق ظهران الجنوب لوقف اطلاق النار و فتح المعابر في تعز والذي تم توقيعه في 10 أبريل 2016.

يتفق الطرفان على الاجراءات المرحلية الاتية:

اولا: اعلان وقف اطلاق النار و خفض تصعيد في كافة جبهات محافظة تعز:

- الاتفاق على اعلان وقف اطلاق النار غير المشروط على ان يشمل كافة ارجاء بحافظة تعز. على ان يشمل كافة الاعمال التي تعيق العمل الانساني كاعمال القصف الجوي و المدفعي و القنص و الالغام.
- يتم تشكيل مجموعة عمل من الاطراف بمشاركة من الامم المتحدة تكون مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاق وفض النزاعات مع الاستفادة من اللجان الموجودة سابقا.

ثانيا: إعادة فتح الطرق والمعابر والممرات المؤدية من وإلى المحافظة و فتح المطار وفق للمراحل ادناة:

المرحلة الاولى

- يتم فتح المعبر الشمالي من صنعاء -اب / الحوبان إلى مدينة تعز عبر مفرق الذكرة – صالة - جولة القصر -كلابة. يتم فتح هذا المعبر بعد اسبوعين من سريان وقف اطلاق النار و ازالة الالغام المعيقة لفتح المعابر
- يتم فتح مطار تعز امام العمليات الانسانية و عمل مسوحات لاعادة التاهيل و التشغيل بالتزامن مع فتح المعبر الشمالي

المرحلة الثانية

- يتم فتح المعبر الشرقي: محطة الجهيم – الصفا بعد شهر من سريان وقف اطلاق النار.
- يتم فتح المعبر الغربي إلى محافظة الحديدة (السمن و الصابون) بالتزامن مع فتح المعبر الشرقي.

الملحق الثالث:

المقترح الثالث في مشاورات السويد (ديسمبر ٢٠١٨م)

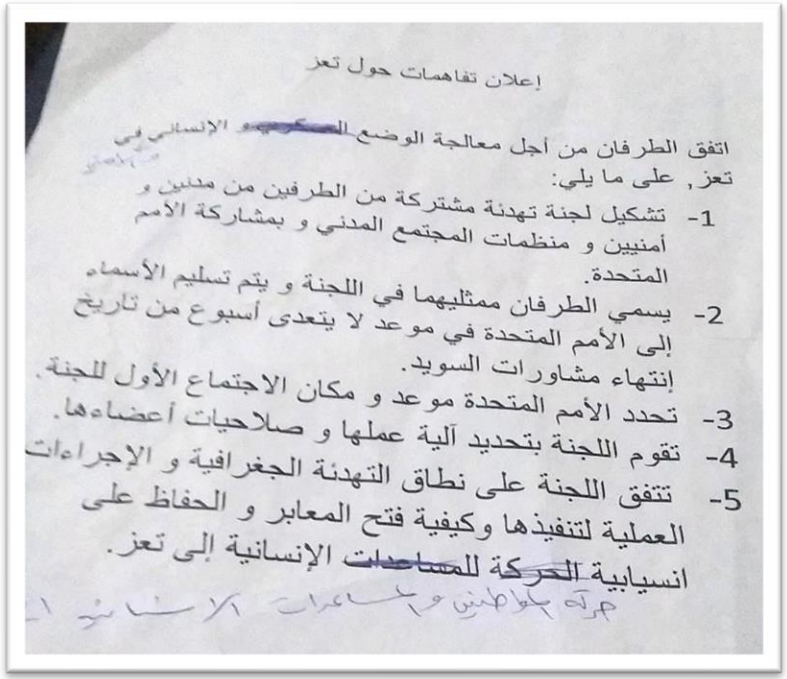

إعلان تفاهمات حول تعز

اتفق الطرفان من أجل معالجة الوضع [redacted] الإنساني في تعز, على ما يلي:

1- تشكيل لجنة تهدئة مشتركة من الطرفين من مدنيين و أمنيين و منظمات المجتمع المدني و بمشاركة الأمم المتحدة.
2- يسمي الطرفان ممثليهما في اللجنة و يتم تسليم الأسماء إلى الأمم المتحدة في موعد لا يتعدى أسبوع من تاريخ إنتهاء مشاورات السويد.
3- تحدد الأمم المتحدة موعد و مكان الاجتماع الأول للجنة.
4- تقوم اللجنة بتحديد آلية عملها و صلاحيات أعضاءها.
5- تتفق اللجنة على نطاق التهدئة الجغرافية و الإجراءات العملية لتنفيذها وكيفية فتح المعابر و الحفاظ على انسيابية الحركة للمساعدات الإنسانية إلى تعز.

الملحق الرابع:

مقترح المحافظ المعين من قبل أنصار الله (أوائل ديسمبر ٢٠١٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم

انطلاقا من قوله تعالي: (ولا تزروا وازرة وزر أخرى) وقوله تعالي: (ولقد كرمنا بني آدم) وانطلاقا من مبادئ وقيم وتعاليم ديننا الاسلامي الحنيف، وتخفيفا لمعاناة المواطنين وحفظا لكرامتهم وحقهم في المرور والتنقل، فقد تم الاتفاق على الآتي:

1- التعهد بتنفيذ ما ورد في اتفاقية ابريل/2016م والمعروفة باتفاقية ظهران الجنوب وعلى عدة مراحل.

2- التعهد والالتزام بفتح خط وطريق أول من سوفتيل - جولة القصر - زيد الموشكي، ليكون ممرا آمنا لدخول وخروج الاشخاص والمركبات والسلع و البضائع والأدوية والمشتقات النفطية والغاز إلى ومن مدينة تعز.

3- التعهد والالتزام بفتح طريق ثاني للخروج والدخول من وإلى مدينة تعز عبر خط وطريق منطقة صالة مرورا بمنطقة الصرمين - عبدان وصولا " الى منطقة دمنة خدير.

4- التعهد بتهدئة الجبهات في المناطق الكائنة على خطوط مرور الاشخاص و المركبات الموضحة في البندين (2؛3) من هذا الاتفاق.

5- التعهد والالتزام على القيام بالتبادل الكلي للأسرى والمعتقلين بين الطرفين.

6- التعهد والالتزام على تأمين الطرق والممرات المشار اليهما في البندين (2؛ 3) من هذا الاتفاق، وبما يكفل حرية وكرامة المواطنين والحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم.

7- العمل على اعادة فتح كل الطرقات المؤدية من والى مدينة تعز وعلى مراحل بدء بهذه المرحلة محل هذا الاتفاق.

8- العمل على تمكين المواطنين من ممارسة حقهم في التنقل والسكن والعودة الى منازلهم التي نزحوا منها.

هذا والله من ورا القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الطرف الأول/ الطرف الثاني/

الملحق الخامس:

قرار المحافظ بتشكيل اللجنة المحلية للتفاوض مع أنصار الله (١ أغسطس ٢٠١٨م)

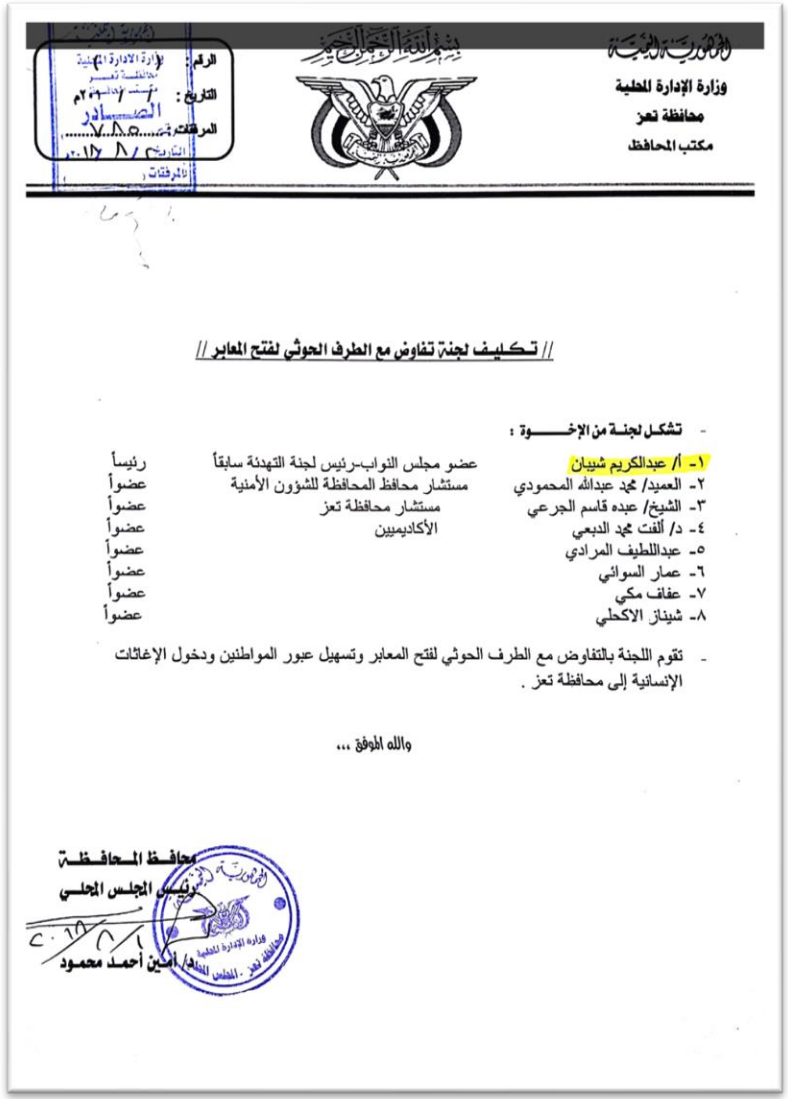

الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
محافظة تعز
مكتب المحافظ

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم:
التاريخ: ٢٠١٨م
المرفقات:

// تـكـلـيـف لجنة تفاوض مع الطرف الحوثي لفتح المعابر //

- تشكل لجنة من الإخـــــوة :

١- أ/ عبدالكريم شيبان	عضو مجلس النواب-رئيس لجنة التهدئة سابقاً	رئيساً
٢- العميد/ محمد عبدالله المحمودي	مستشار محافظ المحافظة للشؤون الأمنية	عضواً
٣- الشيخ/ عبده قاسم الجرعي	مستشار محافظة تعز	عضواً
٤- د/ ألفت محمد الدبعي	الأكاديميين	عضواً
٥- عبداللطيف المرادي		عضواً
٦- عمار السوائي		عضواً
٧- عفاف مكي		عضواً
٨- شيناز الاكحلي		عضواً

- تقوم اللجنة بالتفاوض مع الطرف الحوثي لفتح المعابر وتسهيل عبور المواطنين ودخول الإغاثات الإنسانية إلى محافظة تعز .

والله الموفق ،،،

محافظ المحافظة
ورئيس المجلس المحلي
أمين أحمد محمود

الملحق السادس:

مقترح اللجنة المحلية المشكلة من قبل المحافظ (أكتوبر ٢٠١٨م)

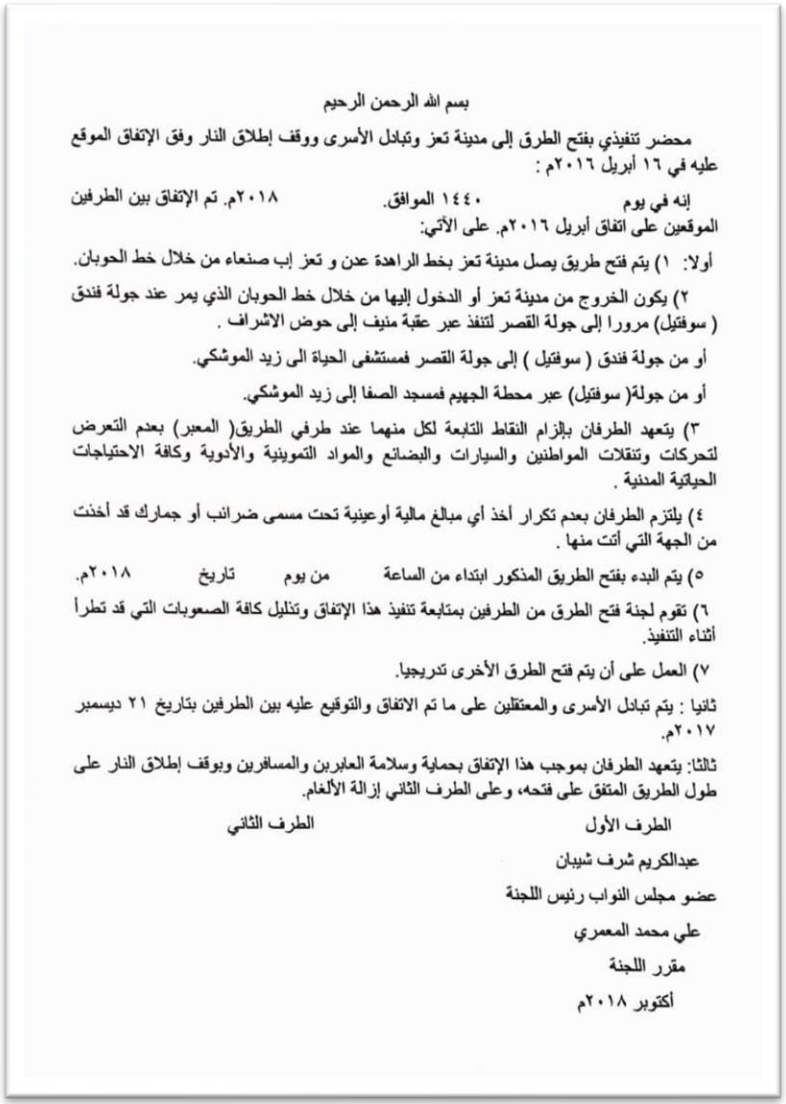

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر تنفيذي بفتح الطرق إلى مدينة تعز وتبادل الأسرى ووقف إطلاق النار وفق الإتفاق الموقع عليه في ١٦ أبريل ٢٠١٦م :

إنه في يوم ١٤٤٠ الموافق. ٢٠١٨م. تم الإتفاق بين الطرفين الموقعين على اتفاق أبريل ٢٠١٦م. على الآتي:

أولا: ١) يتم فتح طريق يصل مدينة تعز بخط الراهدة عدن و تعز إب صنعاء من خلال خط الحوبان.

٢) يكون الخروج من مدينة تعز أو الدخول إليها من خلال خط الحوبان الذي يمر عند جولة فندق (سوفتيل) مرورا إلى جولة القصر لتنفذ عبر عقبة منيف إلى حوض الاشراف .

أو من جولة فندق (سوفتيل) إلى جولة القصر فمستشفى الحياة الى زيد الموشكي.

أو من جولة(سوفتيل) عبر محطة الجهيم فمسجد الصفا إلى زيد الموشكي.

٣) يتعهد الطرفان بإلزام النقاط التابعة لكل منهما عند طرفي الطريق(المعبر) بعدم التعرض لتحركات وتنقلات المواطنين والسيارات والبضائع والمواد التموينية والأدوية وكافة الاحتياجات الحياتية المدنية .

٤) يلتزم الطرفان بعدم تكرار أخذ أي مبالغ مالية أوعينية تحت مسمى ضرائب أو جمارك قد أخذت من الجهة التي أتت منها .

٥) يتم البدء بفتح الطريق المذكور ابتداء من الساعة من يوم تاريخ ٢٠١٨م.

٦) تقوم لجنة فتح الطرق من الطرفين بمتابعة تنفيذ هذا الإتفاق وتذليل كافة الصعوبات التي قد تطرأ أثناء التنفيذ.

٧) العمل على أن يتم فتح الطرق الأخرى تدريجيا.

ثانيا : يتم تبادل الأسرى والمعتقلين على ما تم الاتفاق والتوقيع عليه بين الطرفين بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٧م.

ثالثا: يتعهد الطرفان بموجب هذا الإتفاق بحماية وسلامة العابرين والمسافرين وبوقف إطلاق النار على طول الطريق المتفق على فتحه، وعلى الطرف الثاني إزالة الألغام.

الطرف الأول	الطرف الثاني
عبدالكريم شرف شيبان	
عضو مجلس النواب رئيس اللجنة	
علي محمد المعمري	
مقرر اللجنة	
أكتوبر ٢٠١٨م	

الملحق السابع:

خطاب من محافظ تعز وقائد محور تعز إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (١١ مارس ٢٠١٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الدفاع
رئاسة هيئة الأركان العامة
المنطقة العسكرية الرابعة
قيادة محور تعز

الصادر
الرقم: ٢٠٦
التاريخ: ١١/٣/٢٠١٨
المرجع:

الاخوة / مكتب تنسيق الشؤون الانسانية للأمم المتحدة (اوتشا) المحترمون

تحديكم قيادة محور تعز اطيب التحايا

الموضوع / فتح منافذ للتخفيف من المعاناة الانسانية للمدنيين

إشارة للموضوع أعلاه نحيطكم علماً بان تعز لا تزال ومنذُ ثلاث سنوات ترزح تحت حصار خانق من جميع المداخل الرئيسية مما فاقم من المعاناة الإنسانية للمدنيين و من اجل تخفيف المعاناة الانسانية عن المدنيين وتسهيل تنقلاتهم وتسهيل مرور المساعدات الانسانية والاغاثية للمدنيين المحاصرين ولتسهيل حركة مرور المواطنين والشاحنات التجارية للمدينة فإنه لا مانع لدينا من فتح المنافذ المذكورة ادناه:-

١. السمن والصابون - المطار القديم.
٢. جولة القصر – فرزة صنعاء – كلابة.
٣. محطة الجهيم – الصفا.

مع العلم ان جميع المنافذ مفتوحه ومؤمنه من قبلنا.

لـــــــذا نأمل تدخلكم بالتخاطب مع الطرف الاخر بفتح منافذ انسانية للمدينة.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ،،،

اللواء الركن / [illegible]
قائد محور تعز
قائد اللواء ١٤٥ مشاة

الدكتور / امين محمد محمود
محافظ محافظة تعز
رئيس المجلس المحلي

مجلود

الملحق الثامن:

بيان نية متابعة وقف إطلاق النار الذي يشرف عليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (٢ يونيو ٢٠١٦م)

(2\1)

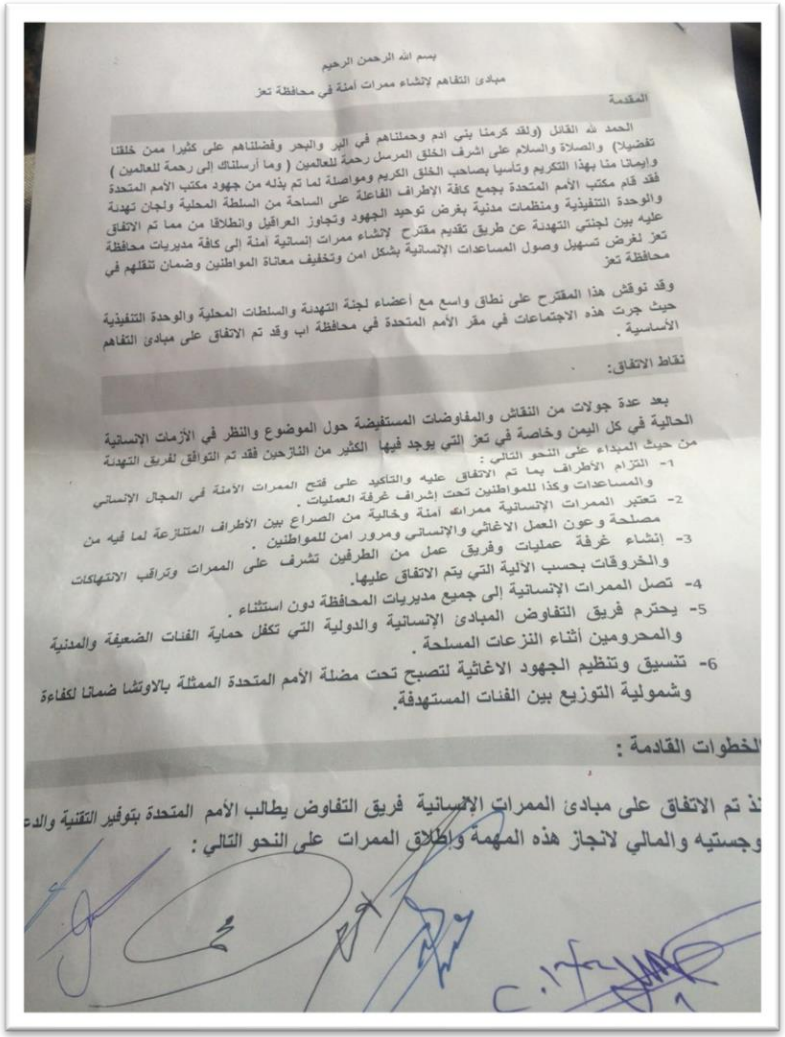

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادئ التفاهم لانشاء ممرات آمنة في محافظة تعز

المقدمة

الحمد لله القائل (ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم في البر والبحر وفضلناهم على كثيرا ممن خلقنا تفضيلا) والصلاة والسلام على اشرف الخلق المرسل رحمة للعالمين (وما أرسلناك إلى رحمة للعالمين) وايمانا منا بهذا التكريم وتاسيا بصاحب الخلق الكريم ومواصلة لما تم بذله من جهود مكتب الأمم المتحدة فقد قام مكتب الأمم المتحدة بجمع كافة الاطراف الفاعلة على الساحة من السلطة المحلية ولجان تهدئة والوحدة التنفيذية ومنظمات مدنية بغرض توحيد الجهود وتجاوز العراقيل وانطلاقا من مما تم الاتفاق عليه بين لجنتي التهدئة عن طريق تقديم مقترح لانشاء ممرات انسانية آمنة الى كافة مديريات محافظة تعز لغرض تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل امن وتخفيف معاناة المواطنين وضمان تنقلهم في محافظة تعز

وقد نوقش هذا المقترح على نطاق واسع مع اعضاء لجنة التهدئة والسلطات المحلية والوحدة التنفيذية حيث جرت هذه الاجتماعات في مقر الأمم المتحدة في محافظة اب وقد تم الاتفاق على مبادئ التفاهم الأساسية .

نقاط الاتفاق:

بعد عدة جولات من النقاش والمفاوضات المستفيضة حول الموضوع والنظر في الأزمات الإنسانية الحالية في كل اليمن وخاصة في تعز التي يوجد فيها الكثير من النازحين فقد تم التوافق لفريق التهدئة من حيث المبداء على النحو التالي :

1- التزام الأطراف بما تم الاتفاق عليه والتاكيد على فتح الممرات الآمنة في المجال الانساني والمساعدات وكذا للمواطنين تحت إشراف غرفة العمليات .
2- تعتبر الممرات الإنسانية ممراتٍ آمنة وخالية من الصراع بين الأطراف المتنازعة لما فيه من مصلحة وعون العمل الاغاثي والإنساني ومرور امن للمواطنين .
3- إنشاء غرفة عمليات وفريق عمل من الطرفين تشرف على الممرات وتراقب الانتهاكات والخروقات بحسب الآلية التي يتم الاتفاق عليها.
4- تصل الممرات الإنسانية إلى جميع مديريات المحافظة دون استثناء .
5- يحترم فريق التفاوض المبادئ الإنسانية والدولية التي تكفل حماية الفئات الضعيفة والمدنية والمحرومين أثناء النزاعات المسلحة .
6- تنسيق وتنظيم الجهود الاغاثية لتصبح تحت مظلة الأمم المتحدة الممثلة بالاوتشا ضمانا لكفاءة وشمولية التوزيع بين الفئات المستهدفة.

الخطوات القادمة :

ذ تم الاتفاق على مبادئ الممرات الإنسانية فريق التفاوض يطالب الأمم المتحدة بتوفير التقنية والد
وجستيه والمالي لانجاز هذه المهمة واطلاق الممرات على النحو التالي :

(2\2)

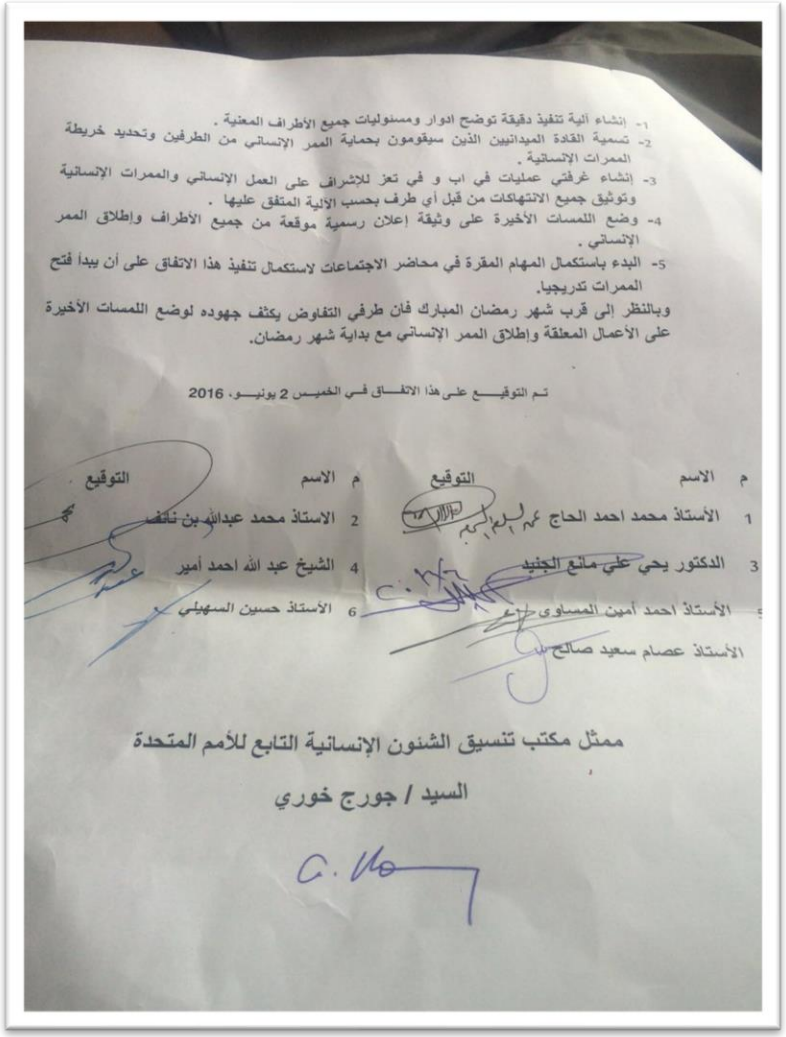

١- إنشاء آلية تنفيذ دقيقة توضح ادوار ومسئوليات جميع الأطراف المعنية .
2- تسمية القادة الميدانيين الذين سيقومون بحماية الممر الانساني من الطرفين وتحديد خريطة الممرات الإنسانية .
3- إنشاء غرفتي عمليات في اب و في تعز للإشراف على العمل الانساني والممرات الانسانية وتوثيق جميع الانتهاكات من قبل أي طرف بحسب الآلية المتفق عليها .
4- وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة إعلان رسمية موقعة من جميع الأطراف وإطلاق الممر الإنساني .
5- البدء باستكمال المهام المقرة في محاضر الاجتماعات لاستكمال تنفيذ هذا الاتفاق على أن يبدأ فتح الممرات تدريجيا.

وبالنظر إلى قرب شهر رمضان المبارك فان طرفي التفاوض يكثف جهوده لوضع اللمسات الأخيرة على الأعمال المعلقة وإطلاق الممر الإنساني مع بداية شهر رمضان.

تم التوقيـــع على هذا الاتفـــاق فـــي الخميـــس 2 يونيـــو، 2016

م	الاسم	التوقيع	م	الاسم	التوقيع
1	الأستاذ محمد احمد الحاج		2	الاستاذ محمد عبدالله بن ناقف	
3	الدكتور يحي علي مانع الجنيد		4	الشيخ عبد الله احمد أمير	
5	الأستاذ احمد أمين المساوى		6	الأستاذ حسين السهيلي	
	الأستاذ عصام سعيد صالح				

ممثل مكتب تنسيق الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة

السيد / جورج خوري

الملحق التاسع:

توقيع اتفاقية مجلس التهدئة المحلي في تعز في ظهران الجنوب (١٠ أبريل ٢٠١٦م)

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاق وقف إطلاق النار بين الأشقاء اليمنيين في محافظة (تعز)

بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٦م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

تم بفضل الله تعالى الاتفاق هذا اليوم الأحد بتاريخ ٣/رجب/١٤٣٧هـ الموافق ١٠/إبريل/٢٠١٦م بين الأشقاء اليمنيين في محافظة (تعز) على ما يلي:

١. وقف إطلاق النار بشكل دائم في كافة محاور جبهات القتال في عموم المحافظة ابتداءً من ساعة (٢٣:٥٩) يوم الأحد بتاريخ (٣/رجب/١٤٣٧هـ) الموافق (١٠ إبريل ٢٠١٦م) والإقلاع عن كافة أشكال الأعمال العسكرية بما فيها التعزيزات والحشد، والانتشار واستحداث مواقع جديدة.

٢. تشكيل لجنة (عسكرية) مختصة من الطرفين يُمثل كل طرف فيها (٤) أعضاء لمراقبة وقف إطلاق النار، وتضع الآلية المناسبة لتنفيذ أعمالها خلال (٢٤) ساعة (مرفق أسماء أعضاء اللجنة) وتتفق على مكان انعقادها.

٣. في حالة حدوث أي خرق لإطلاق النار في المحافظة تتعهد اللجنة فوراً، وتزيل أسباب الخرق فإن استمرت الخروقات فإنه يتم الرفع إلى الجهة الأعلى لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

٤. إيقاف جميع الاعتقالات ومعالجة ملف المحتجزين والمغلوبين من كلا الطرفين والعمل على إطلاق سراحهم وتشكيل لجنة خاصة بذلك يُمثل كل طرف فيها عضوين اثنين (مرفق أسماء أعضاء اللجنة) بالتنسيق مع لجنة الأسرى المركزية المشكلة من جميع الأطراف.

٥. تشكيل لجنة (مدنية) من الوجهاء والشخصيات الاجتماعية من الطرفين يُمثل كل طرف فيها (٤) أعضاء وبالتنسيق مع الأمم المتحدة تقوم بالإشراف على فتح الممرات والطرق وتسهيل مرور ودخول المساعدات الإنسانية والإغاثية وتسهيل سبل حركة المواطنين والإشراف على توزيع المساعدات الإغاثية، وتضع الآلية المناسبة لتنفيذ أعمالها خلال (٢٤) ساعة (مرفق أسماء أعضاء اللجنة) وتتفق على مكان انعقادها.

٦. يرحب الطرفان بإشراف الأمم المتحدة عبر لجنة التهدئة والتنسيق (DCC) والمملكة العربية السعودية على سير عمل هذه اللجان والعمل على إنجاح أعمالها، ويلتزم الطرفان بتسليم آلية عمل هذه اللجان خلال (٢٤) ساعة من تاريخه للجنة التهدئة والتنسيق، كما يطلبان من المملكة العربية السعودية استضافة أعمال لجنة التهدئة والتنسيق وتقديم الدعم اللازم لها وضمان سريان وقف إطلاق النار.

وفي ختام اللقاء ثمن الطرفان ما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود كبيرة لحل الأزمة اليمنية والتوفيق بين جميع الأطراف، وصولاً إلى حلول كاملة وشاملة تصب في مصلحة الشعب اليمني وفق قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) عام (٢٠١٥م) وباقي القرارات ذات الصلة.

والله الموفق.

حرر في (ظهران الجنوب) بتاريخ ٣/رجب/١٤٣٧هـ الموافق ١٠/إبريل/٢٠١٦م.

عن الطرف الأول

عن الطرف الثاني

معتمد/ ممثل المملكة العربية السعودية

الملحق العاشر:

توقيع اتفاقية مجلس التهدئة المحلي في تعز في الحوبان (١٦ أبريل ٢٠١٦م)

(2\1)

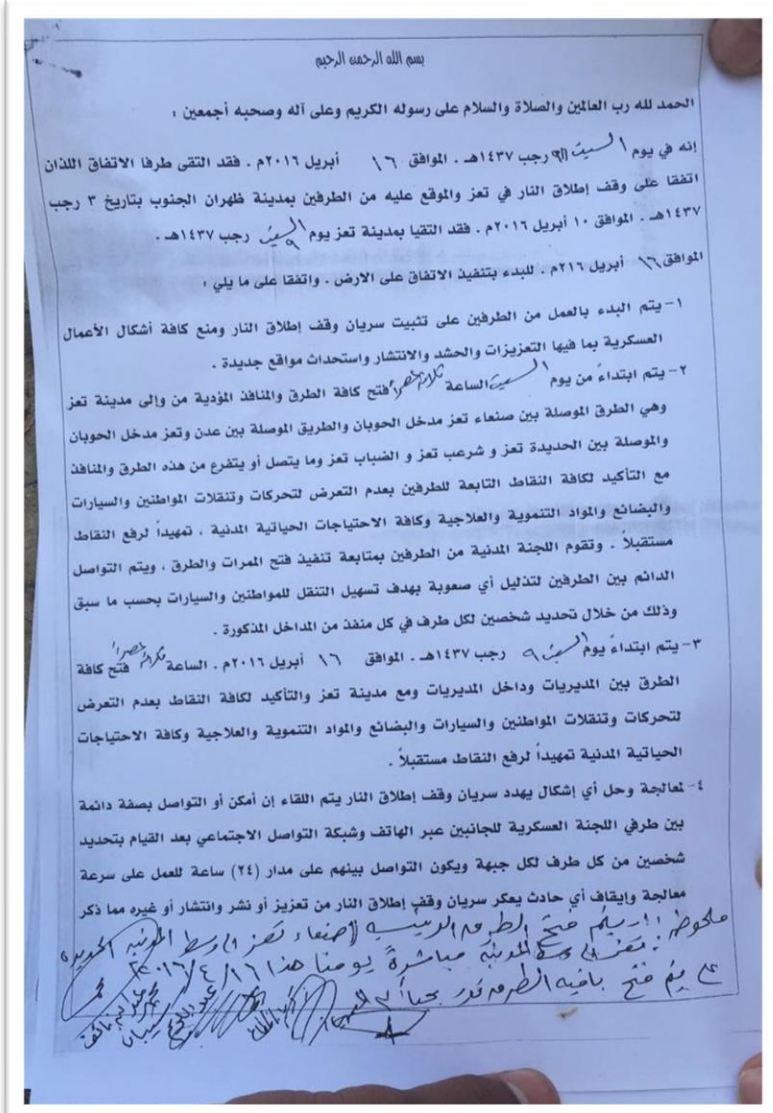

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين :

إنه في يوم السبت ٩ رجب ١٤٣٧هـ . الموافق ١٦ أبريل ٢٠١٦م . فقد التقى طرفا الاتفاق اللذان اتفقا على وقف إطلاق النار في تعز والموقع عليه من الطرفين بمدينة ظهران الجنوب بتاريخ ٣ رجب ١٤٣٧هـ . الموافق ١٠ أبريل ٢٠١٦م . فقد التقيا بمدينة تعز يوم السبت ٩ رجب ١٤٣٧هـ . الموافق ١٦ أبريل ٢١٦م . للبدء بتنفيذ الاتفاق على الارض . واتفقا على ما يلي :

١- يتم البدء بالعمل من الطرفين على تثبيت سريان وقف إطلاق النار ومنع كافة أشكال الأعمال العسكرية بما فيها التعزيزات والحشد والانتشار واستحداث مواقع جديدة .

٢- يتم ابتداءً من يوم السبت الساعة ثلاثة عصراً فتح كافة الطرق والمنافذ المؤدية من وإلى مدينة تعز وهي الطرق الموصلة بين صنعاء تعز مدخل الحوبان والطريق الموصلة بين عدن وتعز مدخل الحوبان والموصلة بين الحديدة تعز و شرعب تعز و الضباب تعز وما يتصل أو يتفرع من هذه الطرق والمنافذ مع التأكيد لكافة النقاط التابعة للطرفين بعدم التعرض لتحركات وتنقلات المواطنين والسيارات والبضائع والمواد التنموية والعلاجية وكافة الاحتياجات الحياتية المدنية ، تمهيداً لرفع النقاط مستقبلاً . وتقوم اللجنة المدنية من الطرفين بمتابعة تنفيذ فتح الممرات والطرق ، ويتم التواصل الدائم بين الطرفين لتذليل أي صعوبة بهدف تسهيل التنقل للمواطنين والسيارات بحسب ما سبق وذلك من خلال تحديد شخصين لكل طرف في كل منفذ من المداخل المذكورة .

٣- يتم ابتداءً يوم السبت ٩ رجب ١٤٣٧هـ . الموافق ١٦ أبريل ٢٠١٦م . الساعة ثلاثة عصراً فتح كافة الطرق بين المديريات وداخل المديريات ومع مدينة تعز والتأكيد لكافة النقاط بعدم التعرض لتحركات وتنقلات المواطنين والسيارات والبضائع والمواد التنموية والعلاجية وكافة الاحتياجات الحياتية المدنية تمهيداً لرفع النقاط مستقبلاً .

٤- لمعالجة وحل أي إشكال يهدد سريان وقف إطلاق النار يتم اللقاء إن أمكن أو التواصل بصفة دائمة بين طرفي اللجنة العسكرية للجانبين عبر الهاتف وشبكة التواصل الاجتماعي بعد القيام بتحديد شخصين من كل طرف لكل جبهة ويكون التواصل بينهم على مدار (٢٤) ساعة للعمل على سرعة معالجة وإيقاف أي حادث يعكر سريان وقف إطلاق النار من تعزيز أو نشر وانتشار أو غيره مما ذكر

ملحوظة: ١- يتم فتح الطرق الرئيسية لصنعاء تعز الى وسط المدينة الجديدة تعز الى وسط المدينة مباشرة يومنا هذا ١٦/٤/٢٠١٦م

٢- يتم فتح باقية الطرق قدر بحياة الحصار

(2\2)

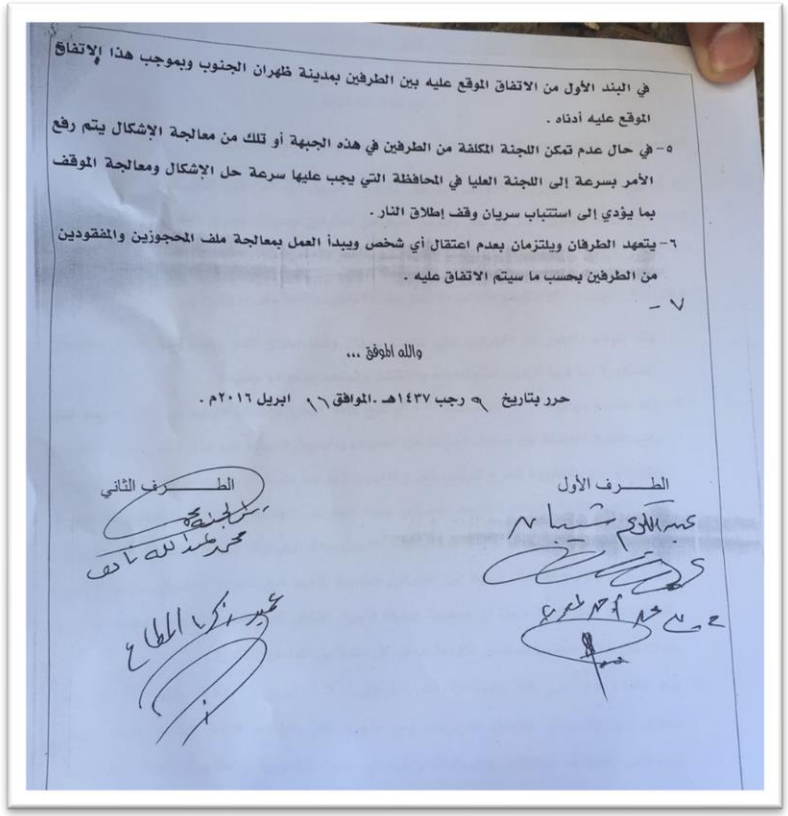

في البند الأول من الاتفاق الموقع عليه بين الطرفين بمدينة ظهران الجنوب وبموجب هذا الإتفاق الموقع عليه أدناه .

٥- في حال عدم تمكن اللجنة المكلفة من الطرفين في هذه الجبهة أو تلك من معالجة الإشكال يتم رفع الأمر بسرعة إلى اللجنة العليا في المحافظة التي يجب عليها سرعة حل الإشكال ومعالجة الموقف بما يؤدي إلى استتباب سريان وقف إطلاق النار .

٦- يتعهد الطرفان ويلتزمان بعدم اعتقال أي شخص ويبدأ العمل بمعالجة ملف المحجوزين والمفقودين من الطرفين بحسب ما سيتم الاتفاق عليه .

٧ -

والله الموفق ...

حرر بتاريخ ٩ رجب ١٤٣٧هـ .الموافق ١٦ ابريل ٢٠١٦م .

الطـــرف الأول

الطـــرف الثاني

الملحق الحادي عشر:

بيان مجلس المقاومة حول اتفاق الحوبان (٢٣ يوليو ٢٠١٦م)

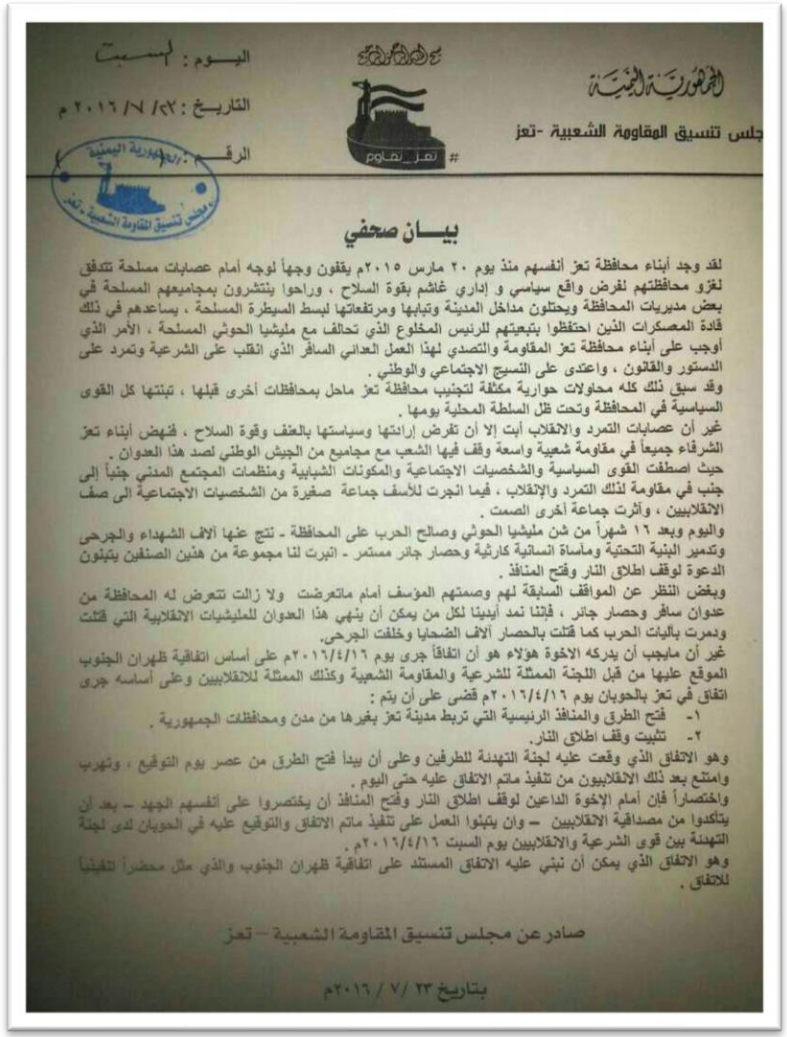

الجمهورية اليمنية

مجلس تنسيق المقاومة الشعبية -تعز

اليوم : السبت

التاريخ : ٢٣/ ٧/ ٢٠١٦ م

الرقم :

#تعز_تقاوم

بيـــان صحفي

لقد وجد أبناء محافظة تعز أنفسهم منذ يوم ٢٠ مارس ٢٠١٥م يقفون وجهاً لوجه أمام عصابات مسلحة تتدفق لغزو محافظتهم لفرض واقع سياسي و إداري غاشم بقوة السلاح ، وراحوا ينتشرون بمجاميعهم المسلحة في بعض مديريات المحافظة ويحتلون مداخل المدينة وتبابها ومرتفعاتها لبسط السيطرة المسلحة ، يساعدهم في ذلك قادة المعسكرات الذين احتفظوا بتبعيتهم للرئيس المخلوع الذي تحالف مع مليشيا الحوثي المسلحة ، الأمر الذي أوجب على أبناء محافظة تعز المقاومة والتصدي لهذا العمل العدائي السافر الذي انقلب على الشرعية وتمرد على الدستور والقانون ، واعتدى على النسيج الاجتماعي والوطني .

وقد سبق ذلك كله محاولات حوارية مكثفة لتجنيب محافظة تعز ماحل بمحافظات أخرى قبلها ، تبنتها كل القوى السياسية في المحافظة وتحت ظل السلطة المحلية يومها .

غير أن عصابات التمرد والانقلاب أبت إلا أن تفرض إرادتها وسياستها بالعنف وقوة السلاح ، فنهض أبناء تعز الشرفاء جميعاً في مقاومة شعبية واسعة وقف فيها الشعب مع مجاميع من الجيش الوطني لصد هذا العدوان .

حيث اصطفت القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية والمكونات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني جنباً إلى جنب في مقاومة لذلك التمرد والإنقلاب ، فيما انجرت للأسف جماعة صغيرة من الشخصيات الاجتماعية الى صف الانقلابيين ، وآثرت جماعة أخرى الصمت .

واليوم وبعد ١٦ شهراً من شن مليشيا الحوثي وصالح الحرب على المحافظة - نتج عنها آلاف الشهداء والجرحى وتدمير البنية التحتية ومأساة انسانية كارثية وحصار جائر ممتمر - انبرت لنا مجموعة من هذين الصنفين يتبنون الدعوة لوقف اطلاق النار وفتح المنافذ .

وبغض النظر عن المواقف السابقة لهم وصمتهم المؤسف أمام ماتعرضت ولا زالت تتعرض له المحافظة من عدوان سافر وحصار جائر ، فإننا نمد أيدينا لكل من يمكن أن ينهي هذا العدوان للمليشيات الانقلابية التي قتلت ودمرت بالبيات الحرب كما قتلت بالحصار آلاف الضحايا وخلفت الجرحى.

غير أن مايجب أن يدركه الاخوة هؤلاء هو أن اتفاقاً جرى يوم ٢٠١٦/٤/١٦م على أساس اتفاقية ظهران الجنوب الموقع عليها من قبل اللجنة الممثلة للشرعية والمقاومة الشعبية وكذلك الممثلة للانقلابيين وعلى أساسه جرى اتفاق في تعز بالحوبان يوم ٢٠١٦/٤/١٦م قضى على أن يتم :

١- فتح الطرق والمنافذ الرئيسية التي تربط مدينة تعز بغيرها من مدن ومحافظات الجمهورية .

٢- تثبيت وقف اطلاق النار.

وهو الاتفاق الذي وقعت عليه لجنة التهدئة للطرفين وعلى أن يبدأ فتح الطرق من عصر يوم التوقيع ، وتهرب وامتنع بعد ذلك الانقلابيون من تنفيذ ماتم الاتفاق عليه حتى اليوم .

واختصاراً فإن أمام الإخوة الداعين لوقف اطلاق النار وفتح المنافذ أن يختصروا على أنفسهم الجهد – بعد أن يتأكدوا من مصداقية الانقلابيين – وان يتبنوا العمل على تنفيذ ماتم الاتفاق والتوقيع عليه في الحوبان لدى لجنة التهدئة بين قوى الشرعية والانقلابيين يوم السبت ٢٠١٦/٤/١٦م .

وهو الاتفاق الذي يمكن أن تبني عليه الاتفاق المستند على اتفاقية ظهران الجنوب والذي مثل محضراً تنفيذياً للاتفاق .

صادر عن مجلس تنسيق المقاومة الشعبية – تعز

بتاريخ ٢٣ /٧ / ٢٠١٦م

الملحق الثاني عشر:

قائمة كاملة بأعضاء اللجنة المجتمعية للسلام

أعضاء اللجنة المجتمعية للسلام	
الاسم	**الاسم**
سلطان البركاني	حمود سعيد المخلافي
حمود خالد الصوفي	امين الصلوي
رشاد العليمي	عايض الشميري
مصطفى نعمان	القاضي احمد المساوي
عبد الله نعمان القدسي	احمد الاصبحي
عبد الله سلطان شداد	امير الفاتش
محمد مقبل الحميري	سلطان السامعي
محمد عبد الله عثمان	قائد احمد سيف الشرجبي
عبد الحكيم الشدادي	علي الوافي
جميل احمد طه	محمد الحاج
د/ ذي يزن الحكيمي	محمد الضباب
عبد السلام الدهبلي	محمد رشاد العليمي
عبد الوهاب عامر	محمد عبد الله نائف
صادق سرحان	محمد عبد الملك الهياجم
عبد القوي المخلافي	رامي عبد الوهاب محمود
حسين السهيلي	احمد عثمان الصهيبي
فيصل البحر	عبد الرحمن محمود
محسن البحر	الشيخ محمد عبد الجبار
عبد الستار الشميري	العزي نعمان
عارف جامل	علي الصلاحي
بسام البرق	عبد اللطيف المرادي
معين العبيدي	احمد علي جامل

الملحق الثالث عشر:

مقترح اللجنة المجتمعية للسلام الذي يشير إلى طريقين محددين (غير مؤرخ)

(5\1)

المسودة

الخطوات التنفيذية لفتح ممرات آمنة في مدينة تعز

(5\2)

اهداف فتح الممرات الآمنة:

1) تخفيف معاناة السكان المدنيين والصعوبات المعيشية التي يقعون تحت طائلتها جراء الحرب المستمرة في مدينة تعز منذ أكثر من عامين.
2) تسهيل حركة المدنيين من والى مدينة تعز وانتقال البضائع والمواد الطبية والغذائية والمساعدات الانسانية بشكل آمن.
3) بناء تفاهمات ايجابية وجسور ثقة بين الاطراف المتحاربة يمكن البناء عليها لإرساء سلام دائم في المحافظة.

الخطوات التنفيذية:

1. تعمل اللجنة المجتمعية للسلام برئاسة الشيخ سلطان البركاني على ابرام اتفاق بين الطرفين المتقاتلين (جماعة انصار الله والمقاومة) أو من يمثلهما على أن يتضمن الاتفاق بين الطرفين ما يلي:

1. الاتفاق على إن يكون الممر الغربي "عصيفره" ممرا انسانيا ومنفذ دخول للمدنيين والمواد الغذائية والبضائع والمساعدات الانسانية.
2. الاتفاق على أن يكون منفذ "سوفتيل كلابه" ممرا انسانيا ومنفذ خروج للمدنيين والمواد الغذائية والبضائع والمساعدات الانسانية.
3. الاتفاق على أن تكون القوات النظامية من الطرفين هي المسؤولة عن تأمين المنفذين بحيث تلتزم تلك القوات بعدم التمدد والحشد والتعزيزات واستحداث مواقع جديدة كما

(5\3)

يلتزمان بإزالة الألغام والقناصة كل من طرفه وعلى بعد اثنين كيلو من المنفذين.

4. الاتفاق على انسحاب الجماعات والمليشيات المسلحة الغير نظاميه الى خارج منطقه الممرات الإنسانية على بعد ثلاثة كيلو من كل منفذ وذلك خلال 48ساعه من توقيع هذا الاتفاق وازاله كافة الالغام ان وجدت وذلك لضمان سلامة المواطنين على ان يكون ذلك تحت اشراف اعضاء اللجنة المجتمعية.
5. الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار في المنفذين والمناطق المجاورة لهما.
6. الاتفاق على تسليم كافة النقاط والتباب المطلة على الممرين الامنين للقوات النظامية في الجهتين بمساحه خمسه كيلو في الجهتين والالتزام بعدم اطلاق النار بالأسلحة الخفيفة او الثقيلة او المتوسطة او الطيران للمنشآت العامة كانت مدنيه او عسكريه او خاصه او منازل مواطنين ويتحمل الطرفان مسؤولية أي خرق او تجاوز.
7. الاتفاق على قيام القوات النظامية بحمايه كافة المنشآت الحكومية والأهلية والممتلكات الخاصة بالمواطنين وحفظ الامن والاستقرار كلا في نطاق اختصاصه.
8. الاتفاق على أن تكون اللجنة المجتمعية هي المشرفة على المنفذين وتلتزم القوات النظامية المتواجدة في المناطق المجاورة للمنفذ بتعليمات اللجنة المجتمعية.
9. الاتفاق على إنشاء غرفتي عمليات بأشراف قائدي المحورين في كل طرف وعضوية اثنين من الجيش والامن

(5\4)

(القوات النظامية) ثلاثة وكلاء محافظه بكل غرفه وثلاثة من اعضاء اللجنة المجتمعية لرصد ومتابعه الخروقات وتسهيل كل المعوقات والصعوبات التي ستواجه تنفيذ الاتفاق على المستوى الميداني على ان يتواجد على الاقل شخص واحد من كل فئة في غرفة العمليات على مدار 24 ساعة وبشكل يومي.

10. الاتفاق على تمكين أعضاء الجنة المجتمعية للسلام بتعز من مهامهم اعمالهم الخاصة بالإشراف او رصد الانتهاكات والتعاون الكامل مع اعضاء اللجنة المجتمعية اومن تستعين بهم اللجنة المجتمعية وازالة كافة المعوقات التي تمنعها أو تؤثر على قدرتها على انجاز مهامها.
11. الاتفاق على عدم إعاقة أو حجز أو إيقاف المواد الاغاثيه أو البضائع أو المواطنين وتسهيل اعمال المنظمات الانسانية وحماية العاملين بالمجال الانساني.
12. الاتفاق على تبني خطاب إعلامي مساند ومؤايد وداعم لهذا الاتفاق ولكافة الخطوات المرتبطة به والتي تقوم بها اللجنة المجتمعية بكافة الوسائل الاعلاميه المسموعة والمرئية والمقرؤاه وكافة وسائل التواصل الاجتماعي من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية التابعة لكل طرف.
13. الاتفاق على التنفيذ الكامل لجميع بنود الاتفاق المذكورة أعلاه والطرف الذي سيتخلف عن التنفيذ او يعمل على اعاقة تنفيذ هذه البنود كليا او جزئيا يتحمل المسؤولية الاخلاقية والانسانية والمجتمعية والوطنية المترتبة على اعاقته تنفيذ الاتفاق الهادف تخفيف معاناة المدنيين.

(5\5)

2. تعمل اللجنة المجتمعية على حشد الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق والرقابة والاشراف على تنفيذه وتستعين لتحقيق ذلك بكل القوى الاجتماعية والسياسية المحبة للسلام في المحافظة.
3. تتولى اللجنة المجتمعية مهمة الادلاء بالتصريحات الاعلامية وعقد المؤتمرات الصحفية ذات العلاقة بالاتفاق وتنفيذه.
4. تعمل اللجنة المجتمعية على انماء فرص السلام بالبناء على ما يتفق عليه وتنفيذه بما يحقق السلام والدائم والشامل في المحافظة ويعيد الى نسيجها الاجتماعي لحمته وتماسكه.

الملحق الرابع عشر:

اقتراح اللجنة المجتمعية للسلام لوقف إطلاق النار في ٢ أغسطس ٢٠١٦م

الالية التنفيذية لوقف اطلاق النار باشراف اللجنة المجتمعية

يلتزم الطرفان بتنفيذ المهام التالية :

1) وقف إطلاق النار ابتداء من يوم الثلاثاء 2 أغسطس 2016م ،الساعة 2 ظهرا ،ويتم تثبيت سريان وقف إطلاق النار من خلال نشر اللجنة المجتمعية لمراقبين تابعين لها في نقاط التماس .
   - يسبق ذلك تعميمات من الطرفين بوقف إطلاق النار ،وتعميم سريان الوقف لأعضائهم ومناصريهم في كل الجبهات.
   - منع كافة الاعمال العسكرية بما فيها التعزيزات ،والحشد ،والانتشار ،واستحداث مواقع جديدة.
   - فتح كافة الطرق والمنافذ المؤدية من وإلى تعز (كمرحلة أولى).
   - فتح كافة الطرق بين المديريات وداخل المديريات ومع مدينة تعز تدريجيا ،(كمرحلة ثانية)بعد استكمال فتح الممرات الرئيسة في المرحلة الاولى.
   - لجان المراقبة تتكون من 4 أعضاء (مراقب أممي، ممثل لجنة مجتمعية، ممثل من كل طرف).

2) تحديد الممرات الانسانية الأمنه ، وفتحها ، وتسهيل إستقبال المساعدات الاغاثية والانسانية ،وتسهيل حركة المواطنين والسيارات والبضائع والادوية وكافة الاحتياجات الحياتية المدنية.
   - تقوم اللجنة المجتمعية (مع اللجنة المدنية من الطرفين)بمتابعة تنفيذ فتح كل الممرات والطرق.
   - تسمية المراقبين على الممرات الانسانية (لجنة مجتمعية ،لجنة مدنية ،ممثل من كل طرف).

3) تجهيز غرفتي عمليات للرصد، والمتابعة، والتوثيق، واستقبال البلاغات، ومعالجة القضايا العاجلة والطارئة والملحة، داخل مدينة تعز، خارج المدينة ،تديرهما اللجنة المجتمعية ،تتكون كل منها من الاعضاء التالية :
   - ممثل للجنة المجتمعية .
   - ممثل للجانب العسكري للطرف الاول (داخل تعز)وممثل للطرف الثاني (خارج تعز).
   - ممثل للجانب المدني.
   - عضو السلطة المحلية.

4) يلتزم كل طرف برفع قوائم الاسرى التي لديه ،وخلال عشرة أيام يتم الرد وتبادل القوائم ،ثم تبادل الاسرى ،وبأشراف ممثل اللجنة المجتمعية ،ويلتزم الطرفان بعدم اعتقال أي شخص بعد إعلان وقف اطلاق النار السابق ذكره.

5) يلتزم الطرفان بحماية الممتلكات العامة والخاصة وتأمين حياة المواطنين والحفاظ عليها، كل في نطاق تواجده .

6) تفعيل دور المؤسسات الرسمية ،الامنية ،والخدمية والقضائية ،والاهلية ،وتمكينها من مزاولة مهامها وأعمالها الطبيعية ،وتطبيع حياة المواطنين ومعاشهم .

7) العمل على تشكيل لجان مجتمعية في الاحياء من أبنائها ،لحماية الممتلكات العامة والخاصة.

8) يلتزم الطرفان بترشيد الخطاب الاعلامي ،سواء في مواقعهم الرسمية ،أو في مواقع التواصل الاجتماعي ،وتبني خطاب ايجابي يدعوا للحياة ، للمحبة والسلام والتعايش والبناء .

الملحق الخامس عشر:

رسالة من المقاومة الى اللجنة المجتمعية للسلام (٥ مايو ٢٠١٧م)

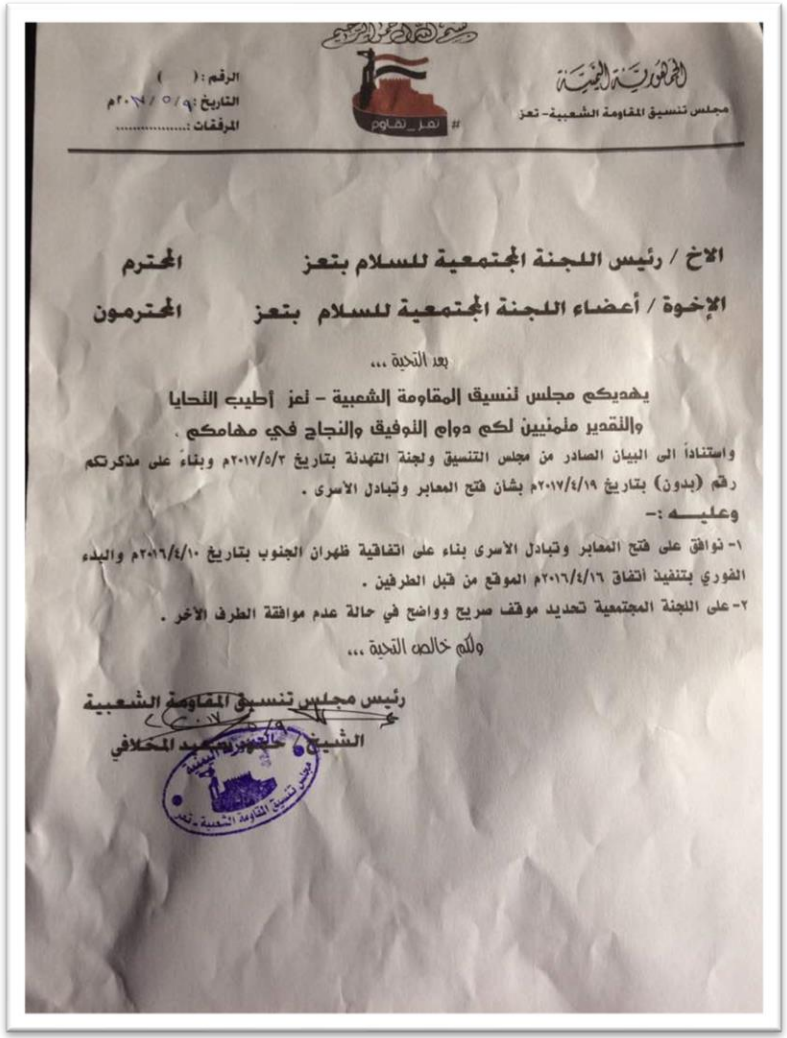

الجمهورية اليمنية
مجلس تنسيق المقاومة الشعبية- تعز
تعز_تقاوم
الرقم: ( )
التاريخ: ٢٠١٧/٥/٥م
المرفقات: .....

الاخ / رئيس اللجنة المجتمعية للسلام بتعز المحترم
الإخوة / أعضاء اللجنة المجتمعية للسلام بتعز المحترمون

بعد التحية ...

يهديكم مجلس تنسيق المقاومة الشعبية - تعز أطيب التحايا
والتقدير مثمنين لكم دوام التوفيق والنجاح في مهامكم .

واستناداً الى البيان الصادر من مجلس التنسيق ولجنة التهدئة بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢م وبناءً على مذكرتكم رقم (بدون) بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٩م بشان فتح المعابر وتبادل الأسرى .

وعليـــه :-

١- نوافق على فتح المعابر وتبادل الأسرى بناء على اتفاقية ظهران الجنوب بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٠م والبدء الفوري بتنفيذ اتفاق ٢٠١٦/٤/١٦م الموقع من قبل الطرفين .

٢- على اللجنة المجتمعية تحديد موقف صريح وواضح في حالة عدم موافقة الطرف الآخر .

ولكم خالص التحية ...

رئيس مجلس تنسيق المقاومة الشعبية
الشيخ / الدكتور [illegible] المخلافي

مجلس تنسيق المقاومة الشعبية - تعز

الملحق السادس عشر:

رسالة الى مجلس المقاومة من سلطان البركاني (٢١ يوليو ٢٠١٧م)

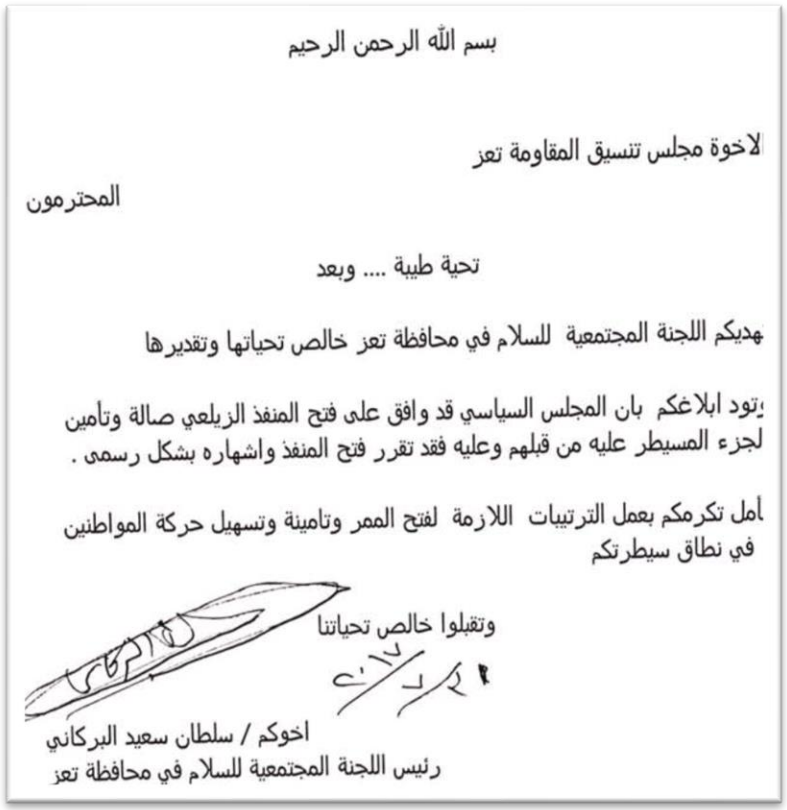

بسم الله الرحمن الرحيم

لاخوة مجلس تنسيق المقاومة تعز

المحترمون

تحية طيبة .... وبعد

يهديكم اللجنة المجتمعية للسلام في محافظة تعز خالص تحياتها وتقديرها

يتود ابلاغكم بان المجلس السياسي قد وافق على فتح المنفذ الزيلعي صالة وتأمين لجزء المسيطر عليه من قبلهم وعليه فقد تقرر فتح المنفذ واشهاره بشكل رسمي .

أمل تكرمكم بعمل الترتيبات اللازمة لفتح الممر وتامينة وتسهيل حركة المواطنين في نطاق سيطرتكم

وتقبلوا خالص تحياتنا

٢١/٧/٢٠١٧

اخوكم / سلطان سعيد البركاني
رئيس اللجنة المجتمعية للسلام في محافظة تعز

الملحق السابع عشر:

أفكار الشيخ علي الصلاحي الأولية حول الوساطة (٢٠١٥م)

(3\1)

مشروع مبادره لانهاء القتال في تعز ٣٠/٧/٢٠١٥

الحمد الله القائل في محكم كتابه الكريم ((يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدوٌ مُبين))
وانطلاقاً من فريضة حقن دماء المسلمين المقدمة على غيرها من المصالح، بادر نَفَرٌ من أبناء محافظة تعز إلى التواصل مع الأطراف المتحاربة عبر القنوات المتاحة ومن خلال بعض الأخوة من قاطني المدينة الذين راعهم فضاعة ما يجري على الأرض من مآسى ودماء وتشريد وتجويع وقتل وترويع لكل من صادف وجوده داخل المدينة أو في الطريق وامتداد هذه المآسي إلى بعض المديريات خارج المدينة.
وبعد ظهور إشارات من بعض عقلاء طرفي الحرب للترحيب بمبادرة تؤدي إلى السلام وتدارك ما تبقى من المدينة وما جاورها وتجنب المزيد من إزهاق الأرواح وتعميق الشرخ النفسي والاجتماعي واستدعاء العداوات والثأرات، فقد كانت المبادرة إلى صياغة اتفاق على النحو الآتي :

١- تشكل لجنة مهمتها الإشراف والإدارة لتنفيذ هذا الاتفاق وعلى النحو الآتي :

١) أمين عام المجلس المحلي بمحافظة تعز رئيساً
٢) اثنين من علماء تعز من غير المحسوبين على طرفي الصراع يختارهما المحافظ أو من يمثله.
٣) خمسةٌ من المشائخ من غير المحسوبين على الطرفين يختارهما المحافظ أو من يمثله.
٤) ضابطان من قوات الشرطة العسكرية والأمن العام وثالث من الأمن السياسي يختارهما قائد المحور
٥) ممثل عن منظمات المجتمع المدني المحايده غير المحسوبة على أي طرف.
٦- الشيخ علي الصلاحي باعتباره أحد الذين بادروا إلى إيجاد الحلول ومتابعة إنجاز هذه المبادره .
٧) ممثلان عن طرفي الصراع لهما الحق في إبداء الرأي أو الإيضاح للجنة عن أي استفسار وليس لهما الحق في التصويت على قرارات اللجنة أو الاعتراض عليها

٢- يحق لهذه اللجنة الاستعانة بمن تراه لازماً للمساعدة في التنفيذ على المستوى الرقابي والفني والأمني والإداري وأي مهام ترى اللجنة الاستعانة بمن يساعد على تنفيذها.

(3\2)

٣- بعد تشكيل اللجنة مباشرة تعقد اجتماعاً لتحديد المهام واقتراح آلية عملها لتحقيق المهام التالية:

١/ إشعار الطرفين فوراً بضرورة وقف إطلاق النار وتحديد موعد سريانه.
٢/ تحديد المواقع والطرق والمباني والمؤسسات وجميع الأماكن التي تتواجد فيها القوات أو المقاتلين التي ترى اللجنة الانسحاب منها أو إخلائها.
٣/ إشعار الطرفين بتنفيذ انسحاب شامل ومتزامن من هذه الأماكن وفقاً للآلية التالية:-

أولاً: يباشر أنصار الله سحب مقاتليهم من الأماكن المحددة من اللجنة وعلى النحو التالي:

أ- جميع المقاتلين من خارج محافظة تعز عليهم العودة إلى المحافظات التي قدموا منها.
ب- جميع المقاتلين الوافدين من خارج مدينة تعز عليهم العودة إلى المديريات التي قدموا منها.
ج- عودة وحدات الجيش والأمن المركزي مع الضباط والأفراد إلى معسكراتهم.
د- إعادة المعدات والمركبات والسيارات والأسلحة التي أُخذت من الوحدات وسلمت للمقاتلين إلى المعسكرات.

ثانياً: مقاتلي المقاومة

أ- جميع المقاتلين الوافدين من خارج المحافظة يعودون إلى محافظاتهم.
ب- جميع المقاتلين الوافدين من خارج مدينة تعز يعودون إلى المديريات التي قدموا منها
ج- إعادة المعدات والأسلحة والمركبات والسيارات الخ التي نهبت أو سُلمت لمقاتلي المقاومة من بعض المعسكرات وتسليمها إلى الوحدة العسكرية التي أُخذت منها.

٤- يلتزم الطرفان بإخلاء المدينة تماماً من أي أسلحة قد تكون مخزنة في أماكن سيطرتهم وعلى اللجنة التأكد من الأمر وإشعار أي طرف مُقصر بما يجب عليه.
٥- تتولى السلطة المحلية واللجنة الأمنية برئاسة المحافظ أو الأمين العام مسؤولية الترتيبات الأمنية بحرية وصلاحية كاملة ودون تدخل من أي طرف والتزام تام بالتنفيذ لاتخاذ التدابير الأمنية التالية:

(3\3)

- إعادة الانتشار الأمني في المدينة وحولها من خلال خطة امنية تعدها السلطة المحلية واللجنة الأمنية.
- منح الصلاحيات الكاملة للسلطة المحلية وقيادة المحور لإعادة توزيع ضباط الجيش والأمن في وحدات القوات المسلحة والأمن دون تدخل من أحد.
- أي تعيينات صادرة في الوحدات الأمنية والعسكرية تمت أثناء الاقتتال يتم استبعادها ويصدر المحافظ بالتشاور مع قائد المحور قرار بتكليف من يراه مناسباً في هذه الأماكن ضماناً لتنفيذ مهام هذا الاتفاق.
- ضمان إزالة المظاهر المسلحة من المدينة وضواحيها والقبض على المسلحين دون اعتراض أو تدخل الطرفين.

٦- تقوم اللجنة بطلب قوائم بالأسرى لدى الطرفين وتلزمهما بسرعة الإفراج عنهم ودون شروط مسبقة.
٧- تقوم اللجنة بتكليف مراقبين سواءً لتنفيذ الاتفاق أو رصد أي خروقات ولها الاستعانة بمن تراه من ضباط المخابرات وعقال الحارات ومن تراهم قادرين على التعاون لضمان تثبيت الوضع وتحقيق الاستقرار.
٨- في حالة الادعاء بوجود مسلحين أو أطراف غير محسوبة على أيّ من طرفي المواجهة يتعهد الطرفان بالتعاون مع السلطة المحلية للقبض عليهم وتطهير المدينة من وجودهم.
٩- تلتزم المقاومة بالتعاون وإبلاغ قوات التحالف بإيقاف الضربات الجوية في نفس الموعد الذي تدعوا فيه اللجنة إلى وقف إطلاق النار.
١٠- على اللجنة تلقي بلاغات المنهوبات من المواطنين وتحديد الطرف المتهم بالنهب وإلزامه بإعادة هذه المنهوبات لأصحابها.
١١- يصدر الأمين العام توجيهاً استثنائياً بصرف مستحقات تكاليف عمل اللجنة والعاملين معها من الخزينة العامة للدولة وكذلك تحديد مقر اجتماعاتها.
١٢ - هذه المبادرة واجباً دينياً ووطنياً وأخلاقياً على الجميع الالتزام بها والإخلاص في تنفيذها، وأي طرف يتخاذل أو يتلكأ أو يتنصل عن تنفيذ هذا الواجب على اللجنة أن تعلن عن تحديد هذا الطرف لأبناء المحافظة ووجهائها الذين عليهم واجب إحاطة كل أبناء المحافظة للدفاع عن محافظتهم ومواجهة الفئة الباغية ، وعلى السلطة المحلية حشد جميع الأمكانيات العسكرية والأمنية ، لدعم أبناء المحافظة في الدفاع عن المحافظة وأبنائها.

قال تعالى (((وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن

الملحق الثامن عشر:
رسالة صالح الصماد إلى الشيخ علي الصلاحي (٢٠١٥م)

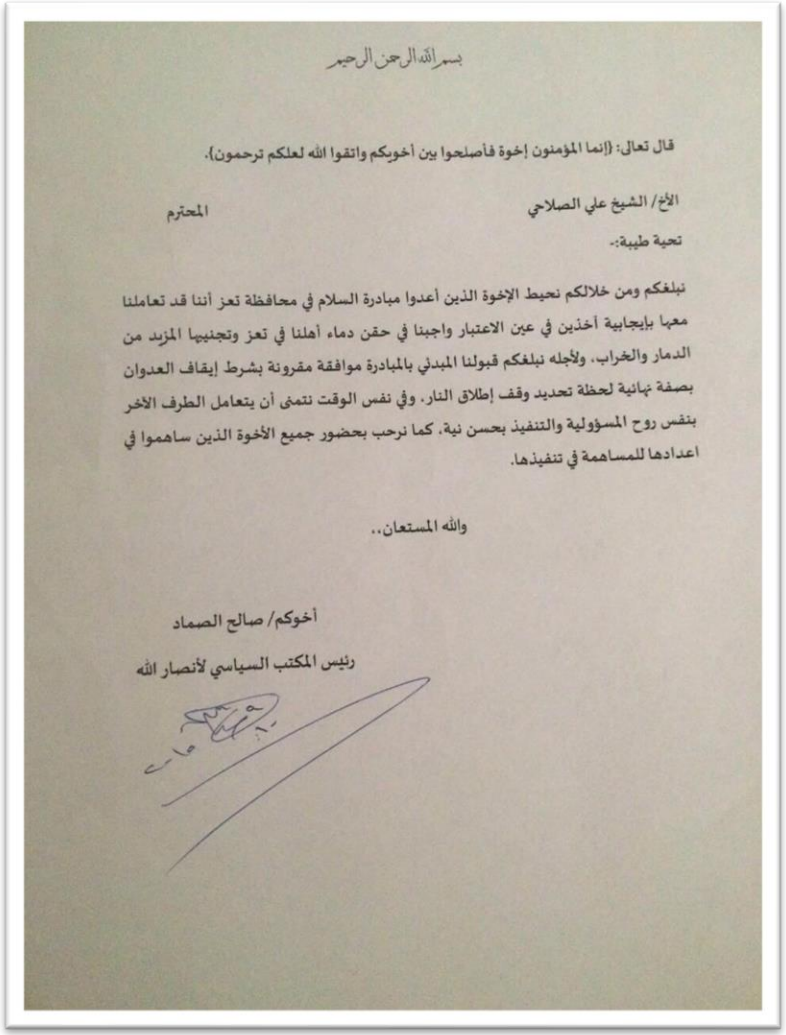

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: {إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون}.

الأخ/ الشيخ علي الصلاحي المحترم

تحية طيبة:-

نبلغكم ومن خلالكم نحيط الإخوة الذين أعدوا مبادرة السلام في محافظة تعز أننا قد تعاملنا معها بإيجابية أخذين في عين الاعتبار واجبنا في حقن دماء أهلنا في تعز وتجنيبها المزيد من الدمار والخراب، ولأجله نبلغكم قبولنا المبدئي بالمبادرة موافقة مقرونة بشرط إيقاف العدوان بصفة نهائية لحظة تحديد وقف إطلاق النار. وفي نفس الوقت نتمنى أن يتعامل الطرف الآخر بنفس روح المسؤولية والتنفيذ بحسن نية، كما نرحب بحضور جميع الأخوة الذين ساهموا في اعدادها للمساهمة في تنفيذها.

والله المستعان..

أخوكم/ صالح الصماد

رئيس المكتب السياسي لأنصار الله

الملحق التاسع عشر:
رئيس مجلس المقاومة ورئيس المجلس العسكري يكتبون للشيخ الصلاحي (٢٠١٦م)

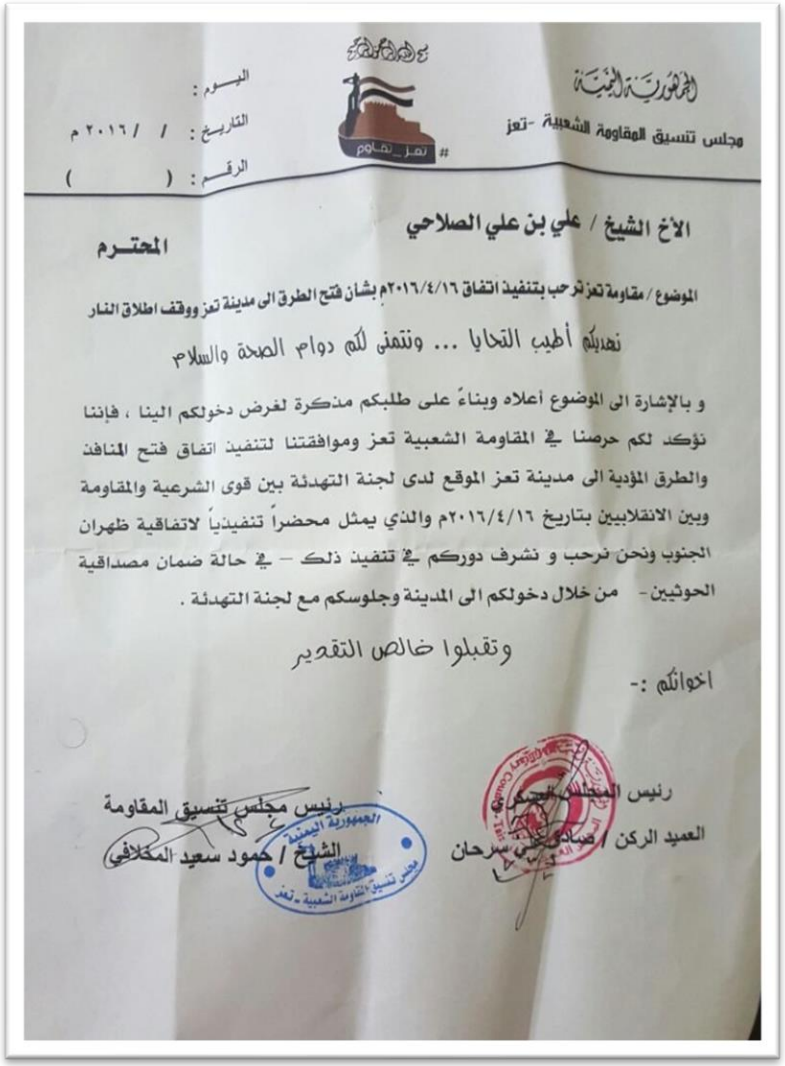

الجمهورية اليمنية
مجلس تنسيق المقاومة الشعبية -تعز

الموضوع :
التاريخ : / / ٢٠١٦ م
الرقم : ( )

الأخ الشيخ / علي بن علي الصلاحي المحترم

الموضوع / مقاومة تعز ترحب بتنفيذ اتفاق ٢٠١٦/٤/١٦م بشأن فتح الطرق الى مدينة تعز ووقف اطلاق النار

نهديكم أطيب التحايا ... ونتمنى لكم دوام الصحة والسلام

و بالإشارة الى الموضوع أعلاه وبناءً على طلبكم مذكرة لفرض دخولكم الينا ، فإننا نؤكد لكم حرصنا في المقاومة الشعبية تعز وموافقتنا لتنفيذ اتفاق فتح المنافذ والطرق المؤدية الى مدينة تعز الموقع لدى لجنة التهدئة بين قوى الشرعية والمقاومة وبين الانقلابيين بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٦م والذي يمثل محضراً تنفيذياً لاتفاقية ظهران الجنوب ونحن نرحب و نشرف دوركم في تنفيذ ذلك – في حالة ضمان مصداقية الحوثيين- من خلال دخولكم الى المدينة وجلوسكم مع لجنة التهدئة .

وتقبلوا خالص التقدير

اخوانكم :-

رئيس المجلس العسكري
العميد الركن / صادق علي سرحان

رئيس مجلس تنسيق المقاومة
الشيخ / حمود سعيد المخلافي

DeepRoot

RESEARCH . ANALYSIS . ADVISORY

www.deeproot.consulting